من بعيد الأمس حتى الأمس القريب

مختارات من تجربة أكثر من نصف قرن

خلف أحمد خلف

2020

اسم الكتاب: من بعيد الأمس حتى الأمس القريب(مختارات من تجربة أكثر من نصف قرن)

المؤلف: خلف أحمد خلف

كتاب رقمي

سنة النشر: 2020

البريد الإلكتروني للمؤلف: khalaf48@gmail.com

إهداء

إلى روح والدي

الذي علمني في أول اطلالة لي في الصحافة كيف يكون أدب الحوار

الفهرس

1. تقديم 6
2. نريد قصة متجاوبة مع الواقع 8
3. مشكلة الدين والشباب في مجتمعنا 12
4. موقف الدين من مشكلة الشباب 17
5. مواكب العزاء وطبول غابات أفريقيا!! 22
6. شبابنا الواعي.. أين موقعه من العزاء؟ 25
7. مقابلة مع المرحوم الشيخ أحمد الوائلي 29
8. تعليقات وأراء حول مواكب العزاء 37
   - مزيد من مواكب العزاء 38
   - المواكب رمز الوحدة 43
   - اقتراح آخر 47
9. خطاب تأييد لمقترح المسيرة الصامتة 50
10. قضايا تثيرها مسرحية 55

11. مقدمات في الاجتهاد والطلاق 71

12. أحلام شقية... رصد لمعانة المرأة العربية 91

13. كبار السن والمدينة 98

14. نحو فهم أشمل لظاهرة الإدمان على المخدرات 118

15. أثر المسلسلات التلفزيونية العربية على الأسرة
في البحرين 127

16. الفياجرا وفضيحة كلينتون من منظور اجتماعي 145

17. متطلبات مستقبل أفضل لكبار السن 156

18. الشباب والعمل التطوعي في دول مجلس التعاون
الواقع وآفاق المستقبل 170

19. مذكرة بالرأي بشأن مسودة الاستراتيجية البحرينية
لتفعيل دور العمل الاجتماعي في التنمية 191

20. الشراكة المؤسسية والتشبيك ضمان لاستدامة تنمية الأسرة 201

تقديم

في قراءة أولية لمضمون أول مقالين ينشران لي في مطلع حياتي، ولم اتجاوز العشرين من العمر، واللذان يتصدران محتويات هذا الكتاب التوثيقي، وهما (نريد قصة متجاوبة مع الواقع ـ الأضواء: 14 أكتوبر 1965) و(مشكلة الشباب في مجتمعنا ـ الأضواء: 27 أكتوبر 1965)، وبعيدا عن الحكم على قيمتهما، يتبين بوضوح المجالان الأساسيان اللذان سوف تتسم به تجربتي في الكتابة على مدى أكثر من خمسين عاما، ما بين مجالي الأساسي في القصة القصيرة، وفي غيرها من ميادين الأدب والثقافة الأخرى عموما، وما بين المجال الاجتماعي، والذي أصبح فيما بعد تخصصي الأكاديمي في دراستي الجامعية، ومن ثم في اشتغالي الوظيفي، وكذلك في انشغالي التطوعي الذي لا زال متواصلا حتى الآن، وبالتالي فإن هذه المختارات، والتي يضمها هذا الكتاب، كان لا بد أن تندرج في هذين المجالين في الأساس.

وإذا كان هاجس الاسهام في تغيير المجتمع، من خلال القصة كما المقالة الصحفية في مبتدأ المسيرة طاغيا وواضحا، في مضمون المقالين المشار إليهما آنفا، وفي أول معركة صحافية أخوضها في أواسط الستينات من القرن الماضي، عندما فتحت ملف الدعوة لإعادة النظر في شعائر عزاء الأمام الحسين، بكل ما أثاره من ردود فعل في الصحافة كما في الشارع حينها، فإنه كان لا بد للنضج لاحقا أن يعيد صياغة قناعاتي ويهدئ من اندفاعاتي، كما يطور أساليبي واطروحاتي.

إن هذا الكتاب الرقمي الثاني الذي أصدره، بقدر ما يشكل محاولة توثيقية لملمة جانب مما هو كثير متبعثر على امتداد أكثر من نصف قرن، من مقالات وأوراق عمل، بعضها نشر في الصحافة والمجلات أو في كتب مشتركة التأليف، أو تم عرضه في مؤتمرات، فيما ظل بعضه الآخر حبيس الدرج وتأجيل النشر، بقدر ما تشير موضوعاته، سواء في مجالها الأدبي أم مجالها الاجتماعي، إلى قضايا ومشكلات مجتمعية، ربما تستحق من القارئ الكريم الاطلاع عليها، كل حسب تخصصه واهتماماته، آملا أن أتلقى منه ما قد يتوفر لديه من ملاحظة على عنواني الإلكتروني khalaf48@gmail.com، شاكرا ومثمنا سلفا هذه الاستجابة الكريمة.

وافر الشكر للصديق الشاعر أحمد العجمي، على مساعدته لي في إعداد وإصدار هذا الكتاب.

أكتوبر 2020

نريد قصة متجاوبة مع الواقع

إن محاولة تصوير الواقع الذي نحياه صعبة كل الصعوبة.. إذ من السهل أن يتحرر القاص من واقعه لينطلق محلقا في عالم الخيال يسجل أمنياته وأفكاره بكل سهولة دون حساب لواقعه.. لتبدو قصصه بعدئذ كالأحلام.. إن البعض يدعي بأن واقعنا ـ بسبب التقاليد ـ جدب لا يثمر للقاص موضوعا ذا قيمة أدبية رفيعة.. بينما الحقيقة أنه ـ وبسبب التقاليد أيضا ـ يعتبر واقعا خصبا لبكارته في مجال القصص الحديثة ولصراعه الدائم القائم أبدا بين الجيلين اللذين يحتويهما معا واللذين تستحق منه تسجيلها ومناقشتها على مستوى أدبي رفيع.. فهناك جيل قائم بالتقاليد بكل عيوبه في الجمود أمام متطلبات الحياة من تجديد.. وجيل آخر يحاول التحرر بكل ما يشوبه من رغبات مراهقة متطرفة في تقليد أعمى لكل تقاليع الغرب.. كل من الجيلين له عيوبه ومميزاته.. وفي كل الطرفين المتقابلين نجد تعصبا أعمى ونجد أيضا إلى جانبه تسامحا وتقاربا يكاد أن يلتقي فيه الطرفان.

ومهما كان وضع الجيلين فإن القاص ليس مدعوا إلى اصدار أحكامه عليهما.. إنما هو مدعو إلى تصوير صراعهما اليومي بكل التصرفات البسيطة المعبرة عنه بكل أمانة ودقة.. فنحن نعتبر القاص مصورا يتمتع بكل حقوق المصور.. من حيث اختيار المواضيع التي يريد تصويرها والمواقع التي يريد التصوير منها والجوانب التي يريد إبرازها وعنصر الضوء واللون والحركة وما إلى ذلك.

لذلك القاص هو مدعو إلى عرض الواقع.. وله في هذا حقوق الأسلوب والموضوعات التي يريد إثارتها والنهايات لها شريطة أن يبقى هذا كله في إطار التعبير عن الواقع.. وذلك دون إصدار أحكام قاطعة.. وإنما هو يدع الحكم للقارئ الذي لا بد أن يتعاطف مع شخوص القصة ومن ثم يصدر حكمه.. المتأثر بطريقة العرض التي هي المنفذ الوحيد للقاص الواعي للتأثير وللتعبير عن رأيه دون إعلان هذا مباشرة وبصفة صريحة، أي أن يدع الحكم للواقع!.

والحقيقة المؤلمة هي أننا حتى الآن لم نقرأ لقاص استطاع اختراق الحاجز القائم بينه وبين واقعنا الذي نحياه في مجتمعنا العربي في أقطار شقيقة أخرى ـ والتي هي بحق تحمل صفة المجتمع الذي نبعت من بين ثناياه.. ونادرا جدا أن نجد أنفسنا مقتنعين بقصة تعبر عن واقعنا واحتياجاتنا.. إن القصة الآن تلعب أكبر الدور في حياة الشعوب الفكرية.. فهي لم تعد قصص تسلية ولا وعظ أخلاقي أو سياسي، وإنما هي تعبير عن الواقع الذي يحياه الشعب بمشاكله واحتياجاته.. وإذا كان البعض يضيق بحواجز تقاليدنا التي تمنع عليه نسج قصة غرامية كالتي نقرأها لقصاصي الجمهورية العربية المتحدة مثلا.. فإنه ينسى بأن تقاليدنا نفسها تدفع شبابنا إلى محاولة تخطيها وتحطيمها بدافع التحدي والاكتشاف.. إن قصص الواقع الذي نحياه تحمل صفة الصراع الدائم مما يميزها عن غيرها من قصص المجتمع العربي في أقطار شقيقة أخرى، تخطت المرحلة الاجتماعية التي نحياها نحن الآن.

إن وجود التقاليد جعل واقعنا خصبا كل الخصوبة ولكنه يحتاج من القاص النزول من البرج العاجي والقيام بمحاولة الاكتشاف والاستيعاب

لما حوله.. وهي محاولة تحتاج إلى الكثير من التركيز والجهد والصبر.. وكذلك إلى ذكاء وحماس في التقاط الجوانب السلبية وتحويلها على الورق إلى جوانب إيجابية.. وقد قيل إن أصعب ما يقوم به القاص هو الخلق من اللاشيء.. شيئا.. واللاشيء في نظرنا هو حياتنا العادية اليومية التي تبدو مألوفة لنا.. بينما لو سلطت عليها أضواء ذكية وذات قوة غير عادية لاستطاعت أن تكشف أمامنا حياتنا بكل أبعادها بعيدا عن التآلف القائم بيننا وبينها.

إن ما ندعو له من كل هذا هو تخلي قصاصنا عن التشبه والتقليد.. والقيام بالعملية الصعبة الأصلية المكلفون بها تجاه هذا المجتمع، عملية الكشف عن جوانب حياته اليومية بكل مشاكلها وتقاليدها.

ونحن هنا لا نقصد الواقعية المسرفة ولا نقبل أيضا الرومانتيكية الفارغة.. فنحن نريد قصة متجاوبة مع الواقع، تجمع بين ثناياها الأسلوب الأدبي الرفيع والنظرة العميقة للأحداث والاختيار المناسب

للشخوص وكل هذا في قالب فني حديث.. يلائم النهضة الأدبية العربية الشاملة.

خلف أحمد خلف

*نشرت في جريدة الأضواء الأسبوعية البحرينية ـ العدد السادس ـ 14 أكتوبر 1965

****

يعتبر هذا المقال هو الأول الذي نشر للمؤلف، وهو في عمر مبكر حيث لم يكن قد تجاوز السابعة عشرة، ويواصل دراسته بالانتساب بعد اعتقاله في انتفاضة مارس 1965 وبعد فصله من الدراسة النظامية، في الصف الأول الثانوي، حيث أنهى دراسته الثانوية ثم الجامعية بالانتساب.

مشكلة الدين والشباب في مجتمعنا

بعيدا عن العصبية.. بعيدا عن الثورة النفسية بكل ما تحمل في ثناياها من تطرف قد يعمي الإنسان عن رؤية أبعد من طرف أنفه!.. بعيدا عن هذا كله.. وفي دراسة موضوعية هادفة نبحث في هذه المشكلة ذات الحساسية المرهفة بالنسبة لمجتمعنا.. إننا لن نتحيز ولن نحاول وضع حلول معدة مسبقة كما يفعل البعض وكأنما المشكلات الاجتماعية مرض محدد لا يحتاج من الباحث سوى إعداد أوراقه التي تحمل الحلول وكفى الله المؤمنين شرّ القتال!.. كلا، ليس هذا طريقنا وإنما نحن نحاول ـ بقدر ما نستطيع ـ تلمس جوانب المشكلة بحاسة محايدة وبنية صادقة.. والحل بعد ذلك لكل قارئ.. أي قاريْ.. لأنه وحده له الحق، البت في الأمر بما يراه مناسبا، بل وله الحق في الشروع في البحث عن الحل.. وهكذا يكون الحل حقيقيا واقعيا نابعا من المجتمع ذاته.. من المريض ذاته!.

كل هذه المقدمة الطويلة ليست إلا محاولة لإبعاد جميع الشكوك التي قد تثار حول هذا البحث.

إن التدين بالوراثة إنما هو عملية ابتعاد عن جوهر الدين الحقيقي عبر الأجيال.. حتى يصبح بعد أجيال دينا مختلفا عتيقا باليا من تراكم التقاليد والمفاهيم الخاطئة عن الدين التي توارثها الأبناء عن الآباء دون الرجوع إلى جوهر الدين الإسلامي.

إن هذا هو ما يحدث لدى معظم المتدينين.. أولئك الذين يدينون بالإسلام وراثة وبدون دراسة عقلية أو اقتناع منطقي.. بل بصبح الدين عندهم مجرد طقوس بالية روتينية يؤديها الإنسان كل يوم.. الفرائض الخمس.. وصوم رمضان.. وحج بيت الله الحرام.. كل ذلك لا يتعدى إطار الطقوس .الروتينية.. وهذا يتنافى مع روح الإسلام الحقيقي إنما هو يمثل قيماً ومُثلاً عليا.

فأين هذ كله من أولئك المتدينين وراثة والذين يرفضون التفكير، بل ويعتبره بعضهم كفرا والحادا.. إن الذي لا يجرؤ على نكرانه أحد ما هو أن الشقة تزداد اتساعا وعمقا بين الدين والشباب يوما بعد يوم.. ولو سألت أولئك المتدينين سبب هذا، لقالوا بكل ثقة وهدوء:

- إن شبابنا اليوم هم أبناء شيطان استحقت عليهم لعنة الله، فأبعدهم عن فردوس إيمانه وحبه، وإن هذه الدنيا الصائرة إلى الفساد والخراب والدمار، حيث ستتم هناك نهاية العالم!.

وطبعا لا يجب توقع إجابة غير هذه.. ويجب علينا نحن وحدنا القيام برحلة الاستكشاف الصعبة الحرجة دون أن نتأبط حلولا جاهزة، وعلى قدر كبير من الشجاعة لتلقي اللوم عند كشف الحقيقة وراء كل هذا.

1- ذلك الوالد الذي يمارس سلطته على ولده بأن يجبره على القيام بالواجبات الدينية قسرا.. دونما تمهيد نفسي واقتناع عقلي بهذا.. فيصبح هذا الخضوع من جانب الأبن للقوة لا للإيمان وفي هذه الحال يكون هذا الخضوع مرهونا باستمرار فعالية هذه القوة،

فإن خارت.. فإن الخضوع يستحيل إلى تمرد وثورة عارمة لن ترحم.. عمياء حاقدة.. إذن فالوالد بهذه الطريقة إنما هو يبذر في نفس ابنه بذور التمرد ليس على سلطته فحسب، بل وعلى الدين الإسلامي الذي هو بريء من كل هذا.. بريء من كل قسر وقوة!.

2ـ هؤلاء الذين جعلوا من الدين دعوة وهبوا لها شبابهم وحياتهم، فيهم البعض من خول لنفسه أن يجعل الدين ستارا له ـ وأؤكد على أن البعض منهم أقصد ـ يسيطر به على الآخرين.. ولا يتقبل أي انتقاد يوجه إلى شخصه، باعتباره إنسانا قد يخطئ وقد يصيب.. وإنما يدعي بأن هذا النقد إنما هو موجه إلى الدين بشخصه.. وبهذا يتحمل وزر هذا المدعي بالدين أمام الآخرين.. ولو أمعنا التفكير في هذا لوجدنا بأن الدين عندما يتمثل في شخص ما هذا التمثل يغدو مشوها ومتوقفا على تصرفات الإنسان!.. والدين الحنيف لأبعد ما يكون هكذا.

3ـ وهؤلاء الذين هم ـ بحق ـ يودون خدمة عقيدة الإسلام ودا حقيقيا خالصا.. لنا عليهم بعض المآخذ.. فمثلا: هم يحاولون الترفع على الآخرين لا تكبرا، وإنما لشعور يخالجهم ويقينهم أنه لابد للدين من مكانة خاصة.. وبهذا الوضع يخلقون الحواجز والموانع بينهم وبين الآخرين.. بعكس ما كنا نرى من سير الرسول الأعظم والخلفاء الراشدين وأئمة المسلمين.. من اندماج كلي مع بني قومهم.. ومقاسمتهم مر الحياة وحلوها ومشاكلها.. كل ذلك بوجدان صادق غير مفتعل.. إن التحدث إلى الناس من فوق المنابر

وعلى صفحات الكتب لا يمكن أن يسمى تجاوبا واندماجا مع الشعب..

فلماذا لا ينزل هؤلاء إلى ميدان الحياة الدنيا ويعيشون مع الآخرين في جو لا تقيده تعاليم جامدة متوارثة بقدر ما ترشده اخلاقيات.. الناس بحاجة إلى أخلاقيات مقنعة تفسر كل شيء وليس إلى تعاليم تفرض كل شيء.. إن الإنسان العادي ـ اليوم ـ ليتأثر أسوأ التأثر لدى سماعه بأن أحد رجال الدين قد حرم سماع المذياع أو اقتناءه.. ويجد في هذا تقييدا أحمقا لا معنى له في زمن الذرة والصواريخ، ولابد أن نضع في اعتبارنا قاعدة: إن الشاذ الغريب اليوم هو أقصر طريق إلى الشهرة من المتزن والعاقل!.. وهكذا يجني رجال الدين على بقية وزملائهم من رجال الدين، بل وعلى الدين ذاته، وذلك بفتوى تحريم المذياع أو ما شابه ذلك من ضروريات عالمنا اليوم.. إن الشعب بحاجة لمن يخاطبه ويقنعه باللغة التي يفهمها ويعيشها، وبالوسيلة التي تتلاءم وعصره!.

إن جوهر الدين الإسلامي لا يدعو إبدا إلى الجمود، وإنما هو مبادئ وأسس وقيم ثابتة" مطلقة" تختلف الوسائل لتحقيقها باختلاف الأزمان والبيئات، شريطة عدم المساس بتلك المبادئ والأسس والقيم المطلقة.. فلو أن رجال الدين وضعوا هذه الحقيقة نصب أعينهم وساروا على هديها، لكان الدين في مأمن من صفة الرجعية والجمود والنبذ من قبل الشباب ـ على وجه الخصوص ـ فالشباب تطلع إلى الحياة ومن الصعب كبح تطلعه في طقوس فاقدة المحتوى النفسي والمعنوي لها.. ولا مبرر لوجودها سوى مبرر الوراثة.. إنما يكون بإرشاده عن طريق يفهمه هو.. ويناسبه هو.. وليس عليه أن يفهم الطريق إلى تلقي إرشاد رجال الدين.

4ـ يجب أن تتغير إذن نظرة رجال الدين والقائمين على نشر مبادئ الإسلام بين النشء الجديد تبعا لذلك.. وأن لا يعتبروا سبب ما يفصل شباب اليوم عن الدين هو أن لعنة الله قد حلت عليهم لأنهم أبناء شياطين.. ولأن الدنيا صائرة إلى يوم القيامة عن طريق هذا الفساد والخراب والدمار!.

لقد آن أوان النظر إلى المشاكل الاجتماعية والدينية التي يعانيها شبابنا بنظرة أعمق من هذه النظرة الساذجة.. بنظرة العقل والدراسة والبحث عن الأسباب بدلا من لعن النتائج!.. قد يقول البعض: ولماذا لم تتعرض إلى انتقاد الشباب.. ولكننا نرد على هذا: بأن ما يقوم به الشباب أو يشعر به تجاه الدين ورجاله.. اليوم.. ما هو إلا نتيجة لطريقة فرض الدين عليهم فرضا في صغرهم.

وإن علم الاجتماع ليقول: بأن الفساد الاجتماعي مرهون بعدة أسباب، منها: سوء التربية والارشاد.. أو فساد الوضع الاقتصادي.. إلخ.. ونعتقد أن مشكلة شبابنا هذه ـ إن اعتبرناه، مجازا، فسادا اجتماعيا ـ فإن هذا مرده إلى سوء التربية والإرشاد ابتداء من الجو العائلي إلى المدرسي.. حتى الجو الذي يسود المجتمع.*

بحث: خلف أحمد خلف

*نشرت في العدد الثامن من جريدة الأضواء الأسبوعية، الصادر في 27 أكتوبر1965.

موقف الدين من مشكلة الشباب

بقلم فضيلة الشيخ أحمد خلف العصفور

قال الحكيم: الرجال أربعة، رجل يدري ويدري أنه يدري، فذلك عالم فاتبعوه.. ورجل يدري ولا يدري إنه يدري، فذلك نائم فأيقظوه، ورجل لا يدري ويدري أنه لا يدري، فذلك مسترشد فأرشدوه.. ورجل لا يدري ولا يدري أنه لا يدري، فذلك جاهل فارفضوه.. على ضوء الكلمة الحكيمة التي قسمت الرجال إلى الأقسام الأربعة، نبحث مع الكاتب حول مشكلة الشباب والدين في مجتمعنا، فنقول: من أي الأقسام كاتبنا الذي جرد قلمه على رجال الدين في مجتمعنا؟، هل هومن القسم الأول؟ كلا. ولماذا؟ لأنه لا يدري، وذلك واضح من تعبيره لأنه عنون كلمته بمشكلة، ولماذا حدثت هذه المشكلة ومن الذي أوجد هذه المشكلة؟.. وهذه المشكلة هل هي مع رجال الدين أم مع الدين؟.

نحن إذا ألقينا نظرة جدية وجدنا أن مشكلة هذا الكاتب هي في الواقع مع الدين، لا مع رجال الدين، إذ هو لأول خطوة يرفض أن يفتح باب التفاهم مع رجال الدين، وكيف نتصوره يرفض التفاهم؟، لأنه نظر إلى الدين من زاوية رجال الدين الذي أمساهم وشخصهم بالصفات التي وصفهم بها، وفي الحقيقة إن كل فرد يتصف بهذه الصفات هو بعيد عن الدين، فكيف يكون من رجال الدين والخطأ في تطبيق هذا الكاتب المحترم؟.

إذ أنه ينبغي له أولا أن يدرس الدين دراسة صحيحة، لا أن ينظر إلى الدين من زاوية ضيقة محدودة.. وعلينا الآن أن نوجه السؤال إلى هذا الشاب المثقف فنقول: في أي صف أنت من صفوف المدرسة؟، فإن قال أنا خريج الثانوية، وبيدي شهادة دراسية، قلنا له: لقد اجتزت مرحلة من العلوم لا يستهان بها، كما وأنك قد اجتزت مرحلة من عملك... اقرأ لنا آية من القران الكريم، فابتدأ يقرأ فإذا به لا يحسن القراءة، فضلا عن أن يفهم ما تحويه الآية من فنون المعنى، وما تهدف إليه من توجيه ديني أو دنيوي.. فمن أين أذن يعرف دينه وهو لا يقرأ دستوره الأول الذي يشرح له الدين ويوضح له قواعده ومناهجه؟؟.

نعم يسمع ما يتلى من آياته في المذياع بصوت الأستاذ عبد الباسط عبد الصمد، أما إذا كان التالي غيره فلا داعي لسماعه طبعا، لأنه لا يريد أن يعرف عن قرآنه شيئا، وإنما يريد أن يسمع نغمة التالي.. وبالتالي فماذا سيكون جواب الشاب المحترم؟.. هذه هي أول خطوة نخطوها معه..

السؤال الثاني: هل في المدرسة مناهج ثقافية أم لا ؟ ، طبعا سيكون الجواب نعم، هناك مناهج قد أشرف عليها أساتذة لهم أثرهم في المجتمع ذوو خبرة وكفاءة..

سؤال أيضا: ما هي المفاهيم التعليمية؟ .. الجواب: هي العربية والإنكليزية والحساب والهندسة وغيرها من العلوم. قلت له والدين ليس له وجود في مناهج التعليم، الجواب: نعم له وجود ولكن على صفحات الورق، أما فيما عدا ذلك فلا.. هذا هو الحق.

إذا أستاذه ليس من رجال الدين بل هو معه في الشارع، ومعه في السوق، ومعه في كل محل يرتاده، فلماذا لم يقبل منه كلمة صل وحج وزك؟... ألم يقل له ذلك ؟، ألم يأمره من أول يوم فتح عينيه على العلم ورفع رأسه على السبورة؟.

طبعا إنه سمع قوله وتأييده وحثه على ذلك، ولكن ماذا بعد ذلك؟.. الجواب من الشاب المحترم، بأن هذه الاوامر ثقيلة، وثقيلة جدا، لأنها مفروضة وكل مفروض ثقيل.. هذا هو منطق صاحب المشكلة، فإذن أصبحت مشكلته مع الدين لا مع رجال الدين، هذا هو الواقع الصريح ولماذا لا نكون صرحاء؟..

من هنا تعرف أيها القارئ الكريم إن المشكلة مع الدين، مع الصلاة، مع الزكاة، مع الحج، مع الامر بالمعروف، مع النهي عن المنكر، مع كل فريضة فرضها الله تعالى.. فإذا لم تكن هذه الفروض في الواسطة فلا مشكلة مع رجال الدين، إذ هو رجل وأنا رجل، هو أنسي وأنا أنسي، ينقلب في نظري خطرا إذا أمرني ونهاني، ينقلب جنيا إذا حثني وزجرني، هذا هو كل ما أقوله بالحرف الواحد.

3 سؤال ثالث: هل زار صاحب المشكلة مسجد المسلمين يوما من أيام العمر؟.. الجواب منه طبعا، ما هو المسجد؟.. هل هناك محل يقال له مسجد؟، عفوا أعفني يا أخي من هذا السؤال، أنا لا أدخل المساجد، ولم أتعود دخول المساجد، لأنها ليست من صلات ترويح النفس، ولا من مسارح اللهو والرياضة.. لأني ما تعودت إلا زيارة هذه المحال.. والله من وراء القصد، والقلب طاهر مع الناس!.. أنا لا أدخل المسجد ولكن قلبي أبيض!.. أنا لا أصلي ولكن لا أغش الناس.. أنا لا أصوم رمضان

ولكن معاملتي مع الناس صحيحة ومرضية.. أنا لا أذهب إلى الحج ولكن أقضي حاجة كل محتاج في نطاق القدرة، أنا أنا أنا إلخ... ما تصل إليه هذه الألفاظ.. وماذا سيكون الجواب لهؤلاء إذا قابلوك بأمثال هذه العبارات؟.

الجواب هل الدين يأمر بالغش والخيانة وسوء المعاملة؟ أم رجاله الذين يحق لهم أن يسبوا إلى الدين يأمرون الناس بذلك؟.. هل هناك ملازمة بين الصلاة والغش وبين الحج وسوء المعاملة؟ أو على العكس من ذلك، اقرأ آية واحدة من دستورك: بسم الله الرحمن الرحيم: إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، يعظكم لعلكم تذكرون، صدق الله العظيم.

هذا ما يدعو إليه رجل الدين، هذا ما ينادي به الوعاظ فوق منابرهم، هذا ما ينادي به قادة الأمة الإسلامية ودعاتها من عصر الرسالة حتى يومنا هذا، ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنة تحويلا، صدق الله العظيم.

ولكني أخيرا أقول كما قال صاحب الأضواء في كلمته متمثلا بقول الشاعر عمر أبو ريشة:

لمن تسكب الروح يا شاعر أما لهوان الهوى آخر

وإلى لقاء قريب مع أبنائي الشباب .

أحمد بن خلف العصفور

** نشر في العدد العاشر من جريدة الأضواء الأسبوعية الصادرة في 11 نوفمبر 1956.

****

جاء هذا الرد على البحث/المقال السابق من قبل والد المؤلف رحمه الله، وتم نشره بعد أسبوعين، ولقد كانت مفاجأة غير متوقعة للمرحوم الأستاذ محمود المردي، رئيس تحرير جريدة الأضواء، حين علم بأن هذا الرد من والد الكاتب الشاب الذي تعرف عليه حديثا، مشيرا إلى أنه لم يربط بين اسم المؤلف واسم والده، حيث لم يتطابقا بسبب اغفال اللقب من أسم المؤلف، وزادت دهشته، حين أكد المؤلف له بأن والده لم يفاتحه ولم يناقشه حول مقالته المنشورة خلال تلك المدة، واعتبر ذلك موقفا غير مسبوق في الصحافة البحرينية إن لم يكن في الصحافة العربية قاطبة.

ولقد تم توظيف المؤلف محررا في الجريدة بعد شهر من ذلك كأول صحفي بحريني يتولى مهام مدير التحرير دونما تسمية حتى أواخر عام 1967، التي استقال فيها.

مواكب العزاء وطبول غابات أفريقيا!!

الموضوع الذي سأبحث فيه هنا شائك ومعقد.. وذو حساسية.. مما يجعلني أؤكد حسن نيتي ومقصدي منه.. مطالبا كل من يقرأه أن يلتزم بما تقوله هذه السطور فقط دون أن يضيف عليها ما ليس فيها.

والموضوع لابد وأن يجد لدى كل ذي عقل استجابة ومحاولة منه لفهم مداه.. وابعاده.

ها هو محرم على الأبواب.. والعشرة الأيام الأولى منه ستشهد البحرين كعادتها كل عام.. احياء لذكرى مصاب الحسين بن علي الأليم في كربلاء.. هذا الشهيد الذي راح ضحية في سبيل الحق والمثل العليا التي نادى بها الإسلام الحق.. هذا الشهيد الذي خلد التاريخ اسمه على مر الأجيال وجعله شعلة من النور تهدي الثوار إلى طريق الحق والرشاد.. واحياء هذه الذكرى متنوعة وعديدة.. منها ما هو مقبول لدى الجميع ومسلم به.. ومنها ما هو محل تساؤل واستفسار، التساؤل والاستفسار الذي نقصده هنا هو:

ـ هل هذه الشعائر أو تلك تخدم قضية الحسين وتحيي ذكراه.. أم أنها مجرد بدعة ابتدعها بعض الناس لإشباع رغبة خفية فيهم؟.

هكذا سيكون التساؤل دائما.. وأنا هنا سأتعرض إلى بدعة جديدة طلع علينا بها بعض الشاب المراهق.. خليط من الأجانب والشواذ.. هذه البدعة هي دق الطبول دون معنى أو هدف.. ودون لحن مميز

يحمل حزنا أو تعبيرا عن مصاب الحسين، فنحن نجد بأن كل فرد منهم قد حمل طبله وراح يطبل دون توقف حتى يصاب بهستيرية الأفريقيين في الغابات!.. مجموعة كبيرة تمر في كل الشوارع وعلى جميع المآتم تكون أن من يبدأ وآخر من ينتهي.. وتسمع صداها في كل جزء من المنامة وكأنما قد قرروا فيما بينهم أن لا ينام نائم.. ولا يرتاح مريض.. ولا يتوفر الهدوء لباقي الشعائر الحسينية المعتادة.. شباب مراهق يحمل طبولا كتب على كل منها اسم فريق رياضي، وكأنما أصبحت شعائر عزاء الحسين مجالا للدعاية والإعلان.. وإنني لمتأكد بأن في هذه السنة سيشترك مع هذه المجموعة مجموعة جديدة غير " الكابويات" المعتادة.. إلا وهي.. الخنافس!!.. وذلك لإظهار خنفستهم والدعاية لها!.

فهل يمكن السكوت على هذا الوضع.. وافساح المجال على مصراعيه أمام كل مدع.. وكل صاحب بدعة لا تمت إلى مصاب الحسين الأليم بصلة ما ؟!.

أقول لكم: إنني لست أول من يطالب بمنع هذه البدعة والبدع الجديدة التي ربما ستظهر قريبا، إن لم نضع حدا لها.. فمن فوق المنابر طالب معظم الخطباء أمثال الشيخ أحمد الوائلي والسيد الشامي وغيرهما بمنع هذه البدعة وأقروا بتحريمها ومنافاتها لشعائر العزاء الحسيني.. فما رأي السادة رؤساء المآتم لو أنهم اتفقوا مع الحكومة في اصدار منع رسمي من الطرفين ـ الحكومة والمآتم ـ لمثل هذه البدعة المستحدثة التي لا تعبر في شيء قدر ما تعبر عن رغبات حفنة من الشباب المراهق الشاذ. الذي لا يرتاح إلا بازعاج الآخرين.

اقتراح أتقدم به ـ بكل حسن نية ـ راجيا قبوله لوقف كل بدعة عند حدها.. ومنع انتشارها.. وليكون عزاء الحسين خالصا للتعبير عن مصابه الأليم، لا للتعبير عن رغبات شباب مراهق شاذ!.

****

زاوية (أقول لكم: خلف أحمد خلف)، جريدة الأضواء البحرينية ـ العدد 33 ـ 21 أبريل 1966.

شبابنا الواعي.. أين موقعه من العزاء؟.

أن يكون الإنسان صادقا مع نفسه.. فهذا أمر قد يكون سهلا.. أما أن يكون الإنسان صادقا مع الآخرين.. فهذا الذي لا يقدر عليه إلا القليلون.. الذين يعون مسؤوليتهم تجاه المجتمع.. يعون التزاماتهم تجاه بني وطنهم في تبصيرهم الحق من الباطل.. والهدى من الضلال.

وأنا عندما انتقدت في العدد الماضي معشر " الطابلين" على طبول غابات أفريقيا.. وبينت أنها بدعة طلع بها علينا خليط من الأجانب والشواذ.. فإنني إنما كنت أحاول تمزيق ستار الحساسية الذي تكاثف بمرور السنين على هذا الجانب من حياتنا.. لكي اطرحه للمناقشة.. وأطالب الجميع بمناقشته.. مناقشة مفتوحة صريحة تعتمد على المنطق والحجة والشريعة الغراء.. دون محاولة تشويه لقصد منها أو إخفاء الجوانب التي تفضح وتجرد هذه البدعة من كل شرعية وجودها واستمرارها بيننا.. وسكوتنا عليها!.

وأنا لم آت بجديد.. فكل ما ذكرته ذكره معظم الخطباء على المنابر منذ سنين.. وكرروا ذكره.. إذن فالقضية ليست متعلقة بي.. ولم اخلقها.. وإنما كانت من قبل.. ولكن بطريقة أخرى.. غير صفحات هذه الجريدة.

فيا أهل المنطق والعقل.. أناشدكم بالله.. هل ترمز دقات تلك الطبول المزعجة وخليط الأنغام النشاز إلى مصاب الحسين الشهيد؟.

إذا كان الجواب نفيا.. فإن ذلك لا يكفي.. لا يكفي أن نهز رؤوسنا ومن ثم نعود إلى سابق عهدنا.. يحب أن نكون صادقين مع أنفسنا.. مع ضميرنا.. مع عقيدتنا.. وعظتنا من مصاب ابي عبد الله الحسين.

وإذا كان سبب ثائرة البعض هو كوني شابا.. وما تثيره كلمة "شاب" من علامات استفهام كبيرة وكثيرة وشكوك ترتقي أحيانا إلى اليقين بأنه خارج على الدين وعلى العرف والتقاليد عند أول تحرك يبدر منه لمحاولة نقد مجتمعه وإبداء رأيه فيه.. إذا كان ذلك هو السبب، فإنني أؤكد وكلي ثقة في أن الكثيرين سوف يحاولون معي الرجوع إلى العقل والتفكير الدقيق المبني على الأدلة والقرائن.. لا على العواطف.. سوف يحاول معي الكثيرون تقييم الوضع الذي نعيشه.. ونعانيه.

بقي أقول لكم يا معشر الشباب بأننا يجب أن نثبت حسن نيتنا للجميع.. أن نثبت بما لا يدع للشك بأن دعوتنا هذه إنما جاءت لوأد هذه البدع التي ديننا وعقيدتنا منها براء.. لا لتصفية شعائر إحياء ذكرى سيد الشهداء، كما يدعي المغرضون.

أقول لكم:

أبدى الكثيرون من شبابنا الواعي وغيرهم ممن استطاعوا أن يتجردوا من الأهواء.. ممن آمنوا بربهم والتزموا بعقيدتهم.. ورجعوا إلى الشريعة.. إن هؤلاء قد أبدوا تأييدا لاقتراح تقدم به بعضهم.. وهو إقامة مسيرة صامتة إجلالا وإحياء لذكرى الحسين الشهيد.. مسيرة في يوم عاشوراء يشترك فيها كل شبابنا وكل من يؤمن بقضية الحسين وعدالتها، ويجد في هذه المسيرة التعبير الصادق والمباشر عن حزنه

وإجلاله لهذه الذكرى المؤلمة.. وفي اعتقادي بأنها ستكون انقلابا مباركا في شعائر عزائنا لو نفذت.. لأنها ستتيح للجميع فرص الاشتراك فيها.. دون أي عائق.

وإنني لواثق كل الثقة بأن كل رجال الدين المتنورين وكل خطباء المنابر الذين ينظرون إلى القضية بعين العقل والمنطق.. بأن كل هؤلاء وأعيان البلد ومثقفيها سيشتركون في هذه المسيرة الصامتة المهيبة.. حاملين فيها لافتات حسينية توضح أهداف ثورة الحسين المباركة.. وتعبر في الوقت نفسه عن فهم واع لأبعاد تلك الثورة التي خلدها التاريخ على مر الأجيال.

إن هذه المسيرة المقترحة ستكون الميدان الواسع الذي ستلتقي فيه كل فئات الشعب المؤمن.. وستكون أيضا الصورة الرائعة المشرفة والمعبرة حق عما يختلج في نفوسنا.. بالإضافة إلى كونها إتاحة الفرصة للجميع لكي يشارك.. وللشباب لكي يبرهن ـ عمليا ـ بأنه لم ينس الحسين الشهيد ولا عزف عن إحياء ذكراه.. لكنه إنما عزوفه كان لأنه لا يستطيع المشاركة في الشعائر الراهنة.

وبالطبع فإن مثل هذه المسيرة تحتاج إلى استعداد كبير وتحضير بعيد، فلهذا فإنه قد رأى الداعون إليها تأجيل تنفيذها حتى محرم القادم.. على أنهم يأملون ويرجون أن يجدوا التأييد والدعوة لها من كل رجل دين فاضل.. وكل خطيب منبر حسيني.

إن حض الناس للاشتراك فيها رجوع إلى الحق وقطع الطريق على مزيد من البدع القادمة مع أفواج الدخلاء على ديننا الحنيف.. وعلى قضية الحسين العادلة الهادفة.

شبابنا مدعو لخوض هذه التجربة وإنجاحها لخلق موكب عزاء يتلاءم والأفكار الثورية النيرة التي تضمنتها ثورة الحسين بن علي (ع).

****

زاوية (أقول لكم: خلف أحمد خلف) في جريدة الأضواء البحرينية في العدد 34 بتاريخ 28أبريل 1966.

مقابلة مع المرحوم الشيخ أحمد الوائلي

الثورة الجديدة في المنبر الحسيني.. يعتبر الشيخ أحمد الوائلي، أحد روادها الأوائل والقلائل.. فهو الذي خرج بالمنبر الحسيني من مجال عرض مصاب الحسين بن علي (ع) إلى محاولة لرسم معالم الدين الإسلامي وإلقاء الضوء عليها بعد أن انهالت عليها ركام الكثير من البدع والخزعبلات.. وبعد أن أهمل جانب عرضها بالأسلوب العلمي الذي يتلاءم وروح العصر الذي نحياه.. إذ اكتفى الخطباء على حض الناس بالوعظ والإرشاد.. وذكر آيات القران دون محاولة التعرض لمعانيها وتحليلها ذلك التحليل الذي يخاطب العقل والمنطق.. مركزين على الجانب العاطفي دون العقلي من الإنسان.

أقول: لقد جاء أحمد الوائلي ليفتح آفاقا رحبة لتطوير المنبر الحسيني والخروج به من الشكل المألوف المتكرر إلى الجانب الحيوي الذي يخدم قضية الدين بأسره.. إلى جانب كونه تجديدا ثوريا لإحياء ذكر الحسين.. تجديدا تتوفر فيه كل عوامل التشويق والمنطق والعاطفة.. أي كل الجوانب الإنسانية الأصيلة.

لهذا كله وجدت بأنه يتوجب على أن أقوم بمقابلة قصيرة محاولا استيضاح بعض النقاط من عنده.. وفاتحا في الوقت ذاته أبواب المناقشة أمام الشباب ليعيد النظر في موقفه الراهن من كل ما حوله.

هذه النقاط التي طلبت من الشيخ أحمد الوائلي، خلال مقابلته إيضاحها يعتبر بعضها منطلقا لمناقشات عميقة تحمل بين جوانبها محاولات معرفة الحقائق والتحري عن أسباب ما يعانيه بعض شبابنا.

وكان لقائي به ظهر يوم الجمعة الماضي.. وفي حجرة صغيرة جلست معه الجلسة العربية على الأرض، وإلى جانبنا كان المقعد الطويل وقد تناثرت فوقه الكتب والمجلات.. بالإضافة إلى مجموعة كتب أخرى كانت أمامه.

قلت له: يا شيخ أحمد.. الحقيقة أن شبابنا يجد فيكم الخطيب المثالي الذي يحتاجه.. ليستطيع أن يبدأ بداية فكرية مع دينه ويحاول تقييم وضعه.. وأنتم الآن يعتبركم أحد القلائل الذين استطاعوا أن يخرجوا عن الحدود القديمة المعتادة على المنبر الحسيني.. ويخوضوا في ميادين أوسع، ذكرى الحسين تجديدا يتناسب وقضيته الأصلية التي استشهد في سبيلها.

قال لي وابتسامة مطمئنة على شفتيه.. وكلمات سلسة تنطلق بينها:

ـ الحقيقة أنني لأجد لذة روحية عميقة وأنا أقوم بواجبي فوق المنبر.. بالرغم مما تكتنف مسؤوليتي هذه من صعوبة ومشقة.. وأعتقد بأنني لست الوحيد، فهناك تلامذتي الذين يسيرون على نفس طريقتي في القراءة.

قلت له: وإنني بالنيابة عن الشباب أقول لكم بأننا بحاجة إلى أمثالكم.

قال وابتسامته المطمئنة على شفتيه لم تزل:

ـ نرجو أن نكون دائما عند حسن ظن الجميع.. وفي الوقت نفسه نؤكد بأن جل اهتمامنا ينصرف نحو الشباب.

وكانت هذه مقدمة للدخول إلى أسئلة حملني بعضها بعض شبابنا.

ـ ما رأيكم ورأي الدين في العدالة الاجتماعية العربية (الاشتراكية العربية) التي تطبق الآن في الجمهورية العربية المتحدة وهل تتفق وعدالة الإسلام الاجتماعية؟.

قال بعد فترة وجيزة من التفكير:

ـ للإسلام قواعده ومفاهيمه ومناهجه في الاقتصاد.. فقد يلتقي في بعض جوانبه مع بعض المدارس الاقتصادية المعاصرة، ولكن ليس معنى ذلك أنه يتبناها، بل كما ذكرت.. له خطوطه الخاصة المتميزة.. فمثلا هو يلتقي مع الرأسمالية في عدم إلغاء الملكية الفردية، ولكنه يضع لها الضوابط الوقائية والعلاجية حتى لا تتضخم الملكية الفردية، وقد يلتقي مع الشيوعية في تأميم قسم كبير من الأرض وجعل ملكيتها عامة للمسلمين وهكذا.. فإذا كانت العدالة الاجتماعية التي تطبق في بعض الأمكنة سواء بالجمهورية المتحدة أو غيرها تدخل تحت قواعد الإسلام الخاصة، فلا بد أن يكون رأيه فيها إيجابيا.. وإلا فلا.

ـ ما رأيكم ورأي الدين الحنيف في مبدأ القوميات؟.. وهل يتعارض مع الإسلام؟.

أجاب الشيخ الوائلي:

ـ الاعتزاز بالقومية له وجهان.. الوجه الأول هو الوجه الإيجابي وذلك أن يعبر الإنسان بجنسه ويفتخر به من دون أن يحتقر أحدا.. وهذا الوجه مشروع ومندوب إليه فقد حث الشارع، على رعاية العشيرة واحترام الأنساب والاعتزاز بالأسرة الكبيرة.

والوجه الثاني هو الوجه السلبي وهو أن يعتبر قومه الشعب الممتاز الذي يسمو على الجنسيات الأخرى وهذا الوجه هو عنصري جاهلي يأباه الإسلام وقد روي عن الإمام الصادق (ع) قوله:

"ليس من العصبية أن تحب قومك، ولكن من العصبية أن تجعل شرار قومك خيرا من خير غيرهم".

سؤال: ما رأيكم ورأي الدين الحنيف في حكمة تحديد النسل؟.. وهل حرم الدين حبوب ممنع الحمل؟.

جواب: يمكن تحديد النسل على طريقين في رأي فقهاء الإسلام، الأول: عن طريق العزل، أي عزل المادة المنوية عند الاتصال بإذن الزوجة، والثانية: إذا كان الحمل يلحق ضررا بالزوجة أو خطرا، ففي هذه الصورة الثانية يباح استعمال وسائل أخرى.

سؤال: ما رأيكم ورأي الشرع في الزواج بأكثر من واحدة.. وهل يجوز للرجل ذلك ما لم تفرض عليه الظروف ذلك؟.

جواب: المشرع الإسلامي أباح تعدد الزوجات احتياطا لظروف ثانوية كزيادة عدد النساء على الرجال، وكمرض الزوجة الأولى المستمر

الذي يضع الزوج بين أمرين إما الإقدام على الرذيلة أو الزواج المشروع، وكالعقم عند الزوجة الأولى والرجل بطبعه يريد ذرية وهكذا.. وترك الإسلام تقدير الظروف للناس ولكن الناس أساءوا استغلال هذه الرخصة وعلى كل حال فالمسألة اختيارية وليست جبرية، فالإنسان يقدر ظروفه، لا سيما إذا عرف أن العدالة شرط في تعدد الزوجات، وإذا لم تتوفر يحرم الزواج بأكثر من واحدة.

سؤال: ما رأيكم ورأي الدين في غلاء المهور.. وما هي أبعاد هذه المشكلة الاجتماعية في نظركم، وهل من ثمة حل لها؟.

جواب: الإسلام يبتعد بروحه غلاء المهور، ويقف في وجه هذه العقبة داعيا إلى التسامح بالمهور وذلك من وجهين: نظري وعملي، أما النظري، فلأنه لم يعتبر المهر طرفا في العقد، ونص على أن المهر يصح أن يكون ولو كفا من حنطة أو تعليم سورة من سور القران.

وأما من الوجهة العملية، فقد زوج النبي (ص) ابنته سيدة النساء للإمام علي (ع) بأربعمائة وثمانين درهما لا غير.. وهاتان الناحيتان تكشفان بوضوح موقف الإسلام من غلاء المهور.. هذه العقبة التي تقف في طريق انتشار الزواج وتسبب بالتالي الفساد وتنذر بشر مستطير.

أما حلها فيتلخص بالقيام بحملة عامة في الصحف والمدارس والإذاعات وغيرها من وسائل الإعلام، تحث الناس على عدم المغالاة في المهور، وتبين لهم المفاسد المترتبة على ذلك، ويشرح لهم موقف الدين

من المشكلة.. ثم إيجاد مصارف "بنوك" لتسليف الشباب الذي يرغب بالزواج.

سؤال: ما هي التزامات خطيب المنبر الحسيني في رأيكم؟.

جواب: الخطيب صاحب رسالة.. فيجب أن يكون في مستوى رسالته التوجيهية علما وعملا.. وأن يشعر بالمسؤولية الكبيرة في كل مفهوم يحاول غلغلته في نفوس الجماهير.. وأن يصنع الفكر النير والعقيدة الصالحة والروح الكريمة.

سؤال: كيف يمكن تعليل وجود الهوة الراهنة بين شبابنا ورجال ديننا؟.

جواب: سبب الهوة بين رجال الدين والشباب هو سوء التفاهم، لأن بعض رجال الدين يتصور أن كل شاب حديث هو بعيد عن روح الدين.. وبعض الشباب يتصور أن الدين ورجاله مجموعة أفكار رجعية.. فلو عمل على التقارب بين الطرفين لزالت معظم هذه الأفكار من الطرفين.. المشكلة أنه من الذي يبدأ فيقابل الطرف الثاني كمشكلة " البيضة من الدجاجة أو العكس" وأنا أرى أن واجب الشباب هو أن يبدأوا بالاتصال برجال الدين للتعرف على واقعهم.. ولأن تكريم العالم أمر يحث عليه العقل والشارع.

سؤال: ما هي أول صورة ظهر بها عزاء الحسين.. وكيف تطورت؟.. وهل يرضى الشرع عن بعض الأشكال التي وصل إليها العزاء في عصرنا؟.

جواب: أول صورة ظهر بها عزاء الحسين (ع) كانت صورة بسيطة تتكون من اجتماع لجماعة صغيرة في البيوت يتدارسون ظلامة أهل البيت وينفعلون لها ثم تطورت إلى خروج في الشوارع وأهازيج تتضمن نشر ظلامة أهل البيت والتنديد بأعدائهم واسماعها لأكبر عدد، وذلك في القرن الرابع الهجري في كل من بغداد والقاهرة وسوريا وإيران وغيرها.. وكان ذلك من قبل الفاطميين بمصر والبويهيين في العراق وآل حمدان في شمال العراق، وبعض الشيعة في إيران.

أما بعض الاعمال التي تطورت إليها صورة عزاء الحسين(ع) فإنها إذا اشتملت على ما ينافي الشرع فهي محرمة وبإمكانكم استفتاء الفقهاء حول الموضوع.

سؤال: ما رأيكم ورأي الشرع في المقال الذي نشر في عدد " الأضواء" الأخير.. بشأن اقتراح المسيرة الصامتة؟.

جواب: إن رأيي بشأن خروج الشباب في مسيرة صامتة ولافتات تحمل شعارات أهل البيت (ع) إيجابي.. بل إني لأراها دعوة موفقة ومخلصة، وأرجو أن يقم بها الشباب.. وحبذا لو تشفعوها بإقامة حفلة أدبية تلقى فيها مواد أدبية من شعر ونثر حول واقعة كربلاء وأهداف ثورة الحسين بن علي (ع).

سؤال: كيف يمكن للشاب " اليوم" أن يكون متبعا لأحكام دينه الإسلامية ومتطلبات العصر.. في نفس الوقت؟

جواب: كل متطلبات الحياة المشروعة التي تقوم على أساس نظيف يتوفر فيه العنصر الأخلاقي لا يعارضها الدين.. أما بعض الأمور التي نظن أنها من مقومات الحياة وهي في واقعها تذويب وتمييع للناس وقتل

للكرامة فليست من متطلبات الحياة.. والدين يقف منها موقفا سلبيا.. فمثلا العلم والعمل في مختلف الجوانب الحياتية التي تتقيد بالعامل الأخلاقي يدفع إليها الدين دفعا.. اما كيف يتبع الشباب تعاليم الدين الإسلامي فذلك يتطلب منهجا شاملا في الأسرة والمدرسة ومؤسسات المحيط الأخرى، ويحتاج إلى التزام وهو ليس من الأمور العسيرة بل بإمكان كافة الدول الإسلامية القيام به بشيء من الجهد والالتزام اليسير.

سؤال أخير: ما رأيكم في شباب البحرين؟.

جواب: شباب البحرين كشأن الشباب المسلم العربي.. عنده فراغ عقائدي ديني وقد حاولت المبادئ المستوردة ملأ هذا الفراغ عنده.. والذي أراه: ضرورة المبادرة من المسؤولين للقيام بأعمال توعية ومناهج مستوحاة من صميم الإسلام في العقيدة والنظام لملأ هذا الفراغ.. ووضع يد الشباب على ما عندهم من كنوز فكرية وتقاليد وتاريخ حافل بالمآثر.. وقد رأيت عند شباب البحرين استعدادا كبيرا للتجاوب مع المناهج الصميمة للإسلام وتفهم واع لمدى أهميته.. مما يبشر بالخير.

هذا هو الشيخ الوائلي، الذي يحاول بقدر طاقته أن يلتقي مع الشباب.. ويتناقش مع الشباب.. لإيمانه بأن الشباب هو عماد الأمة ورمز مستقبلها.. فأين نقف نحن الشباب من هذه المبادرة الكريمة؟.. وكيف يمكننا أن نتجاوب.. وأن نحاول أن نفهم وأن نقتنع بعيدا عن الخوف بسوء الظن والاتهام والشكوك.. التي كثيرا ما ترتقي إلى مراتب اليقين.

خلف أحمد خلف

*جريدة الأضواء البحرينية ـ العدد 35 ـ بتاريخ 5مايو 1966

تعليقات.. وآراء حول مواكب العزاء

عملا بحرية إبداء الرأي على صفحات هذه الجريدة.. ننشر بعض الرسائل التي وردتنا.. معتذرين في الوقت نفسه عن عدم نشر سواها لضيق المجال.. على إننا نؤكد بأن اختيارنا لهذه الرسائل كان مبنيا على الموضوعية والتحليل الصادق.. وكم كان بودنا لو تلقينا أية رسالة تتعارض والآراء التي نشرت حول هذا الموضوع.. لكنا بذلك قدمنا صورة متكاملة الجوانب للواقع.. ووضعنا أمام الجميع حجج الفريقين.. المتعارضين.. ولكن مع الأسف لم تردنا رسالة من هذا النوع.

ونحن عندما ننشر هذه الرسائل إنما نفترض من أصحابها ومن قارئها حسن النية ونبل الغاية والمقصد.. ولكي نختتم الخوض في هذا الموضوع أيضا.. حتى يحين الوقت المناسب لبحثه من جديد.

التحرير

مزيد حول مواكب العزاء

قبل أن يشدني الموضوع إلى أغواره، لا بد من أن أوجه كلمة ثناء وتقدير إلى الأخ الشاب خلف أحمد خلف، فكتاباته دائما تستعرض مشاكل هذا الشعب وبقدر من التوفيق يستوجب الثناء.

وهو في أسبوع مضى قد طرق جريئا موضوعا ذا حساسية فسلط من حبره الأسود اشعة نيرة على مشكلة جمدتها الحساسية أحقابا، بل أعطتها من الحصانة ما يجعل المحاولات الفردية التي تعرضت لها من حين إلى حين وكأنها صرخات في واد.. محاولة الأخ خلف أمر طالما تمنيت تكراره ـ ومع كل أمور ـ خاصة على صفحات الأضواء التي يعز علي أن تنكمش متأثرة بأية حساسية.. فهي للجميع.

يوم كربلاء ـ بكل ما سبقه من احداث ـ أصدر فيه الحسين عن رسالة جده محمد الرسول الأعظم، وعن المقومات والخصائص التي اجتمعت عليها أعواد سراة الهاشمين فكانوا وكان لهم طابع خاص في الجاهلية والإسلام سواء، فجاء الحسين بن علي على جبين التاريخ درة، مصلحا بطلا شهما ندر له مثيل.

ومزيد، يوم كربلاء ـ بكل ما سبقه من أحداث وما خلفه من آثار ـ واكب المسيرة الإسلامية الكبرى كشعاع يهدي، ومثل يحتذى، ومعين لا ينضب ولا ينحسر، فياض بكل عبره.

الحسين قبل كربلاء هو القائل:

" اللهم إني لم أخرج اشرا ولا بطرا وإنما خرجت للإصلاح في أمة جدي، فمن تبعني بالحق ـ بالحق وحده ـ فالله أولى بالحق".

والحسين في يوم كربلاء هو القائل:

" والله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أقر لكم إقرار العبيد".

والحسين لما بعد كربلاء، هو الذي ـ بكل عزة وشهامة وجلال ـ أوصى اخته البطلة زينب:

" أختاه.. لا تشقي علي جيبا، ولا تخمشي علي وجها، ولا تدعي بالويل والثبور".

هذا الحسين ـ العظيم كبطل وكسيرة ـ هو اليوم، ومهما اختلفت المشارب، أمام مخيلة كل مسلم وعلى كل شفة ولسان، ترنيمة حزينة وذكرى مؤلمة، إلا أن الحزن والألم قد طغى على كل درس وكل عبرة، وأزال آثار الحركة العظيمة إلا من بطون الكتب وأدمغة المفكرين، وانزوت الحركة التي قامت من أجل الأمة جمعاء إلى برج عاجي، لتخلفها في بعض أوساط الامة صورة ممسوخة عنها، قوامها النوح والعويل والويل والثبور.

فالسيوف التي حملها الحسين وانصاره يفلقون لها هام التنابلة العبيد ومن خلفهم الطغاة مغلولة الحد تفرى بها هام الأنصار.

والأيدي التي لوحت بالحراب تبدد بها غياهب بغي وغى خلفتها اليوم أيدي تلوح على نفسها، تخمش وجهها وتلطم صدرها.

والحناجر التي جلجلت تهتك أستار المكر والتسلط والفساد، خلفتها اليوم حناجر صارخة معولة رسم الطريق لها الذل وواكبها الانكسار.

هل في ذلك مرضاة للحسين، هل في ذلك نصرته؟.. أما أمر الطبل والزمر فعجيب، جهد يهدر ومهزلة تمثل، علماؤنا ـ وأنا شيعي صميم ـ يضعونها على قائمة المحرمات أو الممنوعات.. ولكنها في أعز وأكرم مناسبة تمس مقدساتنا كشيعة.. تبدو كأبرز مظهر في احتفالاتنا السنوية، يسبع بها البعض ميولهم في البروز والاستعراض، والبعض الآخر فضولهم في التفرج والسخرية، ثم بعد هذا تؤخذ على الدين أو المذهب وهما منها براء.

كلمات الإمام الصادق عليه السلام يجب أن يسمعها كل فرد موزونة بمعناها وقيمة بمدلولها،

قال: (رحم الله من أحيى أمرنا)، وقال (حدثوا شيعتنا بما جرى علينا) وليس في حديث الصادق أو أي إمام قبله أو بعده أي شرح لأمر أهل البيت يخرج عن المثل الإسلامية المتعارف عليها من حسن السيرة والمعاملة ومن الإخلاص في عبادة الله قوام الدين الحنيف.

وليس فيما جرى على اهل البيت، ليس في رواية المأساة كمثار أسى أو عبرة ما يتفق والاستعراض الموسيقي، واستباحة ما لا يجوز في المناسبة حتى.. الطبل والزمر.. بألحان ممجوجة مشتتة.. لا تطرب ولا تحزن.. ولكنها تبكي وتضحك.. وشر البلية ما يضحك.

عجبي، والأمر يمس الطائفة، يمس مقدساتها، لماذا لا يتصدر العلماء والسراة أو (أهل الحل والعقد) المواكب إذا كان الأمر يصل ولو إلى أبسط حدود الاستحسان، فإذا لم يكن ـ وهو لم ولن يكن على أي حال ـ فلماذا يسكت هؤلاء.. لماذا ؟!.. وعن ماذا بعد ذلك مسؤولون؟.

إني أضم صوتي إلى الأخ خلف أحمد خلف بوجوب اتخاذ اجراء حاسم لا بأس بعد الاتفاق عليه من الاستناد إلى الحكومة لإعطائه صفة الإلزام، وعلى دائرة الأوقاف الجعفرية وقضاة الشرع الجعفريين كهيئات متكونة فعلا، أن يأخذ زمام المبادرة، لا في ذلك فقط وإنما في تنظيم مواعيد القراءة في المآتم المتجاورة أيضا، على العلماء ومن هم في الصدارة تقع المسؤولية كلها، وإن ما يعتمل في نفوس الغيورين وما يتردد على شفاههم يجب أن يتحول إلى واقع عملي، وأن يطرح على بساط البحث الجدي مع العمل على الوصول إلى نتيجة.

ولا أعفي بذلك أي فرد، فالمناسبة عزيزة علينا جميعا، وواجبنا قبل غيرنا أن نصفي الاحتفال بهذه المناسبة ليكن (تعبيرا خالصا عن مصاب الحسين الأليم) واقتباسا من حذوه مثله العليا الكريمة، لا (تعبيرا عن رغبات شباب مراهق شاذ).

كانت البحرين وإلى عهد ليس ببعيد لا تعرف هذه المواكب على صورتها الراهنة، وبقدر ما هو مستحسن أن ننتظم في تعبير جماعي معبرين عن حزننا وتذكرنا بالمصاب الأليم.. فإنه لخطير جدا أن نجمع من العادات كل شاذ وغريب، نحاكي بذلك ثلة شعوبية وكأننا نقتفي أثر دعاة المبادئ والرسالات.

هذه المواكب في شكلها الراهن ونتيجة لانكماش الشباب الواعي ولك مستنير الفكر إزاءها سنجدها يوما لا غريبة فقط، وإنما موضع سخرية لا حد لها، والنتيجة الحتمية أننا سنخسر شيئا كم نتمنى له البقاء والاستمرار ولكن في شكل مهذب كريم يتناسب وجلال الذكرى العظيمة.

محمد بن عبد النبي

المواكب رمز الوحدة

صدفة، وبدون قصد، وجدت نفسي بعد أن خرجت من المأتم، أقف في شارع السنابس لأستعرض موكب العزاء، الخارج من مأتم بن خميس، ومأتم الشباب الجديد، وما كنت أتصور قبل هذا اليوم، أن موكب السنابس يمون بهذه الروعة وعلى هذا الشكل المهيب، ويحمل تلك المشاعر الحزينة، فقد وجدته وهو يخترق السكك والشوارع بسكينة ووقار، ولعل هذا السير المنتظم هو الذي ختم عليه طابع الحزن وأدى إلى هذه المشاعر المؤلمة، وبجانب هذا المنظر الرائع المحزن وجدت أمام الموكب ترفع لافتات كلها توحي إلى الناظر باللوعة والأسى والحرقة، وكان الموكب مؤلفا من فرق كثيرة، وكل فرقة تردد بين آونة وأخرى فقرات ملحنة لها وقع وصدى في النفس، تدعو إلى وحدة شاملة مفادها نبذ التفرقة، ولم الشمل، وتكوين رابطة إسلامية موحدة تأتي على البقايا الباقية من أشكال الطائفية البغيضة في هذا البلد الأمين.

ولكي يلتقي الشيعي والسني على صعيد واحد بروح واحدة، يتشاطران الأسى ويتشاركان في الأفراح والأتراح، وقد حفت بجوانب الموكب جماعات من مختلف البلدان، جاءت كلها لمشاركة أصحاب العزاء في عزائهم، ومعظم المعزين من إخواننا أبناء السنة، نعم وجدتهم، ولا مجاملة، قد ارتسمت على ملامح وجوههم آثار الكآبة وعلامات الحزن لهذا الخطب الجليل الفادح لقتل سيد الشهداء أبي عبد الله الحسين.. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الوعي الذي

شمل جل أفراد الشعب، وأدركوا إن كل ما في التفرقة من زيف ولا مصلحة فيه للأمة.. إنما يخدم مصالح فئة معينة من الناس.. كما أنهم أدركوا إن الطائفية نتيجة جهل الإنسان كنه دينه، فلو عرف دينه لما أبغض سائر المذاهب والأديان.. إن الطائفية لا تزول من الدساتير أو دواوين الحكومات وسجل الرازقين وملفات المتزلفين قبل زوالها من العقول والنفوس.

إن من تفتحت عقولهم واتسعت آفاق تفكيرهم يدركون أن الطائفية حجاب كثيف بين الإنسان وربه، وضرب من الأنانية الواسعة النطاق، لأن البشرية في شركة شاملة لا تقبل الانفصال، فالناس شركاء في الموت والحياة، في السماء والأرض، في الماء والكلأ، في الدم واللحم، في الفكر والروح، إن من يحاول أن يقيم الفواصل بينه وبين الناس باسم الدين والمذهب، وبلسان الأنبياء والأوصياء والخلفاء، لهو عدو الدين والمذهب، وعدو الأنبياء والأوصياء والخلفاء. فالدين هو الطريق إلى الله والأنبياء هم الموصلون إليه والله هو الكلية المطلقة التي يصدر عنها كل شيء وإليها يعود كل شيء.

الأديان مصدر محبة وأخوة وتسامح وتهذيب وسلام، فهل في العالم دين أو مذهب نهى عن هذه الفضائل وكفر القائلين بها؟، إن الأديان والمذاهب ترمي إلى هدف واحد هو الهداية إلى الله، فليس عندنا ولله الحمد من دين أو مذهب يقول بعبادة الأصنام، ويدعو إلى اعتناق الأوثان أو يقبح هذا الدين ويحبذ الآخر، فالأنبياء والأديان والمذاهب تساوت في جوهرها وأهدافها، فموسى الكليم عليه السلام أوصى: حب قريبك كحبك لنفسك، والمسيح قال: ما جئت لأنقض بل لأكمل، أحبوا

أعداءكم باركوا لغنيكم.. كما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا بهم، هذا بالنسبة إلى سائر الأديان فكيف بنا معشر الشيعة والسنة ونحن على طريق واحدة، يجمعنا كتاب واحد ويقودنا نبي واحد وسعينا إلى هدف واحد وهو الوصول إلى مرضاة الله، وقد قال رسول الله (ص) الخلق كلهم عيال الله. وقال: أنا وأنت يا علي أبوا هذه الأمة، وقال: أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم واهتديتم، فجملة الأنبياء والأوصياء يلتقون على صعيد واحد، أو يهدفون لهدف واحد، فما لنا نتفرق ونتباعد ونتباغض باسم الدين وباسم واضعيه، والدين يجمعنا والخلفاء يوحدوننا، أعتقد أيها الأخ الكريم إنها ليست إرادة الأنبياء ولا مقاصد الخلفاء، وإنما هي إرادة المغرضين المتشبثين بالدين والدين منهم بريء.

لقد أراد بعض الكتاب ومن سار في ركابهم أن يجزئوا الخلق ويفرقوا بين الطائفتين ولكن هل بمستطاع أحد أن يجزئ نور الشمس ونسيم الصباح فيدعي ملكية هذا الجزء دون سواه؟! ولقد أجاد من قال:

ما حرم الدين الوفاق وإنما بث الشقاق معلم شرير

إن جمال البحرين، ومجد البحرين، وقوة البحرين، في جناحيها الشيعي والسني، فلا تفرقوا أحد الجناحين عن الآخر، لئلا يفقد الطائر طيرانه:

جناحان في جسم البلاد فإن هوى جناح هوى ثانيهما فتحطما.

إن الطائفية غشاء من الجهل والغباوة على البصر والبصيرة، فاخرقوه بنور العلم والمعرفة والهداية، لتدركوا سر الألفة وهي الموصلة إلى معرفة الله، وعندما تدركون معرفة الله تدركون أن ذكر الطائفية في

بلد كله عم وخال يجمعنا فيه دين واحد ولسان واحد.. إنه ليس من شك أن التفرقة جرم لا يرتكبه إلا من ران على قلبه الشيطان.. وكان ممن سار في ركاب الجبهان.

س. م. مبارك ـ سترة

اقتراح آخر..

في أيام محرم الحرام، وفي العشرة الأيام الأولى منه كل عام، تتجدد ذكرى سيد الشهداء.. أبي عبد الله الحسين (ع).. تتجدد ذكرى هذا البطل الذي زعزع أركان بني أمية حين قال:" إن كان دين محمد لن يستقم إلا بقتلي.. فيا سيوف ورماح خذيني".

وكان الحسين أبي النفس لا يرضى الذل والانكسار.. فلهذا طلب من أخته " زينب".. ان لا تلطم عليه خدا ولا تشق عليه جيبا.. لأنه كان يريد أن يخضع نفسه لقضاء الله وقدره لتوطيد كلمة الحق وحفظ الإسلام.. لا أن يخضع لمشيئة إنسان مثله.. فلهذا كان الخضوع لقضاء الله يعني بالنسبة إليه عزة ومجدا.. وليس ذلا وانكسارا حتى يأمر باللطم والعويل.. كان يريد باستشهاده عبرة للمسلمين في الوقوف في وجه الباطل والظلم.. لا يريد باستشهاده مجرد بكاء وعويل على مصابه الأليم.. وكان له ما أراد.. بأبي هو وأمي.. فقد حفظ له التاريخ تضحيته وصموده في وجه الظلم.. وعلى مرور السنين تجددت ذكراه.. ولكن الذي يشوب تجديد هذه الذكرى تلك البدع التي جاء بها الخارجون على الدين والمذهب.. بدع أجنبية ما أنزل الله بها من سلطان.. تنشر وتتطور على يد حفنة من الموبوقين بالشذوذ الخلقي.. لا لأجل تعزيز هذه العقيدة والذكرى ولا حبا لشعائرها.. بل لأجل استعراض وبروز.. فخرجت تلك البدع متناقضة مع ما يجب أن تكون عليه مواكب

العزاء.. وعظمة المصاب.. وكل ذلك باسم الحسين.. والحسين بريء من كل بدعة ليست من الإسلام ولا من العرب.

وإلا فأين ذكرى الحسين من دقات طبول تهتز لها الجبال.. ولا ترتاح إليها النفس ولا القلب.. وإنما يرتاح لها الشذاذ بتمشيط شعورهم وتنسيقها.. ودلع صدورهم وصقلها.. والعطور تفوح على جوانب المتخنفسين الذين يضربون الطبل والناي.. ولو كان بوسعهم لجلبوا (بيانو عاجية) والمصيبة أدهى وأمر.. فلا عالم دين يستقبح هذه النكرات ولا عقلاء الأمة يستنكرونها.. حتى الحكومة لا تحاول أن تنصح رؤساء المآتم بالتشاور مع علماء الدين لكي يزيلوا هذا الكابوس المخيف.

وتساؤل بسيط أود أن أطرحه هنا.. من أين أتوا بألوان كهذه يتخذونها شعارا لمآتمهم.. كالوردي والبني والبنفسجي والأحمر.. وغيرها من الألوان التي لا ترمز إلى الحسين (ع) ولا إلى ذكراه بشيء.

ويعلم الله، لو أن الامام الحسين (ع) بعث حيا هذه الأيام ليرى شيعته بهذه الصورة يحيون ذكراه لدعا ربه قائلا:" ربي لا تذر على الأرض من الكافرين ديارا".

وأخيرا أود أن أشير إلى الاقتراح الذي قدمه الأخ خلف أحمد خلف بالنيابة عن بعض الشباب، وهو إقامة مسيرة صامتة إجلالا وإحياء لذكرى الحسين الشهيد.. فمع تقديري للأخ خلف.. أود أن ألفت نظره ونظر أصحاب الاقتراح الأصليين إلى أنه كانت مسيرة ناطقة بالعزاء واللطم الخفيف المتزن يتقدمها رجال الدين وزعماء المآتم.. ويمشي

أمامهم جواد مطهم رمزا لجواد الحسين والكل يمشي في خشوع وتعبد ولا طبل ولا زمر ولا كابوي وخنافس!.

كان ذلك يحدث فيما قبل أكثر من أربعين سنة ماضية، أي في حوالي 1925م، وذلك معروف لدى كل من ناهز عمره الخمسين.

فيا حبذا لو كانت المسيرة المقترحة تتحول إلى مثل ذلك العزاء، فإنني لأعتقد بأن ذلك يكسبها الأنصار والتأييد الأكثر.. وأعتقد بأنه من السهل على أصحاب الاقتراح الأول قبول اقتراحي هذا.. والنظر إليه نظرة اعتبار وتقدير.. خصوصا وإن الأمر ما زال في موضع نقاش.. ولم ينفذ منه حتى الآن شيئا.

وأخيرا أقدم شكري لجريدة الأضواء الغراء التي فتحت المجال لي.. وربما لغيري لكي أدلي برأيي هذا.. عاملة بذلك على فتح المجال امام جميع الآراء لتكون أمام الجميع.. يتخذون منها ما يتفق مع مذهبهم وجوهر شريعتهم الغراء.

جعفر الصالح ـ المنامة

****

جريدة الأضواء البحرينية ـ العدد 36 ـ بتاريخ 12 مايو 1966.

خطاب تأييد لمقترح المسيرة الصامتة*

*تلقى المؤلف هذا الخطاب في 14 مايو 1966، بعد أن تم الإعلان عن غلق التطرق لهذا الموضوع من قبل إدارة تحرير جريدة الأضواء البحرينية، وفقا لما هو وارد في مقدمة تعليقات الأنف عرضها، ولا زال المؤلف يحتفظ بنسختها الأصلية، لما تطرح من دلالة على استجابة قطاع من شباب القرى آنذاك.

حضرة الفاضل أخونا العزيز السيد خلف أحمد خلف المحترم
حرسك الله

تحية عطرة مليئة بالتأييد الشاملة من أخوة لك في الدين الإسلامي، يؤيدون خطوتك التي اقترحتها بشأن الحفاظ على كرامة وسمعة عزائنا الحقيقي القلبي إلى الحسين عليه الصلاة والسلام، خالية وبعيدة كل البعد عن البدع الملفقة على الحسين، كصدح الموسيقى وردح الطبول ولبس اللباس الرسمي المزركش، الذي اعتاد الشباب المثقف لبسها كجوقة موسيقية، ـاخذ طريقها أمام كل موكب عزاء.

إننا كلنا الموقعون بأسمائنا أدناه نؤيد خطوتك وخطوة الأخ محمد عبد النبي وجعفر الصالح في سبيل الحفاظ على روعة العزاء الحقيقي لسيدنا " سيد الشهداء " الحسين بن علي (ع).

وترجو من رؤساء المآتم وكبار مشايخ أعلامنا في البحرين، بذل كل المساعي الحقيقية الصادرة من أعماق قلوبهم بشأن إلغاء الموسيقى وردح الطبول والتناحر ودق الصدور وشقها بالسكاكين والصناكل.

كل هذه الأعمال لا ترضي الحسين، والحسين من هذه الأعمال بريء، إنه لم يؤمرنا بهذا، وبدل أن نشق الصدور وندق طبول الأفراح

وموسيقى الجيش، نرحم الفقراء البائسين المحتاجين إلى شفقتنا، فنمدهم بالأكل والمال في ذلك اليوم العظيم، حيث أن الحسين عليه الصلاة والسلام، ليس محتاجا إلى تناحرنا عليه وقتل أنفسنا واهدار الدماء الزكية الطاهرة من صدورنا وجبهاتنا وظهورنا أمام الجمهور بمظهر جميل أخاذ، ينظر إلينا الأجنبي نظرة استغراب واعجاب على ما نقدم له من فرح ومرح واستعراض.

إننا ننتظر محرم 87 بفارغ الصبر، لنرى إن كل هذه البدع قد انقرضت، وأن نمشي كلنا في موكب عزاء واحد، دون موسيقى وطبول (.....) موكب عزاء صامت إرضاء لسيدنا وسيد الجميع الحسين بن علي عليه السلام.

وبهذا قد أكملنا واجبنا وارضينا الحسين خير الرضا، وإننا كذلك نرجو من كافة أخواننا الشباب الواعي، الذي بذل جهده وسهر الليالي والأيام يدرس، أن يتكاتف معنا ويؤيد اقتراح الأخ خلف بك حذافيره، لأن اقتراحه في محله، ويخصنا نحن قبل أن يخص غيرنا، حتى لا نؤذي أنفسنا في طول السهر أيام تاسوعاء وعاشوراء، ونؤذي المتفرجين المنتظرين لخروج مواكب الموسيقى والطبول، ويشهد الله أيها الشباب إنه لو لم يكن في مواكب العزاء موسيقى وطبول ودق السيوف وشق الصدور، لما سهر الناس حتى الساعة الرابعة صباحا، ينتظرون مواكبنا تمر.

يجب علينا أن نحفظ كرامة الحسين وآل البيت الطاهرين من المتزمتين.

نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا في ذلك راجين من كل شبابنا بطائفتيه تأييدنا في ذلك وعليه نتوكل زمنه نسترشد ودمتم.

حرر في يوم 27 محرم الحرام 1386هـ

أخوك المؤيد لك

حسن بن علي الجمري وأخوته

حسين خليفات ناصر

عبد الرسول شهاب أحمد

منصور خلف التوبلاني

حسين عبد الله عباس

حمزة علوي كاظم

سيد حسين سيد طاهر (من سترة)

سيد أحمد سيد طاهر

سيد ناصر سيد طاهر

جميل عباس التوبلاني

حسين يوسف العالي

أحمد علي العالي

محمد علي العالي

خلف أحمد العالي (من السنابس)

جاسم أحمد العالي

طاهر أحمد عباس

سعيد رحمه عباس

جعفر حسن فضل

سيد موسى سيد حسن

سيد جعفر سيد حسن

فيصل حسن علوي (من دار كليب)

جاسم حسين علوي

خليل أحمد فردان

جاسم أحمد فردان

سيد فيصل عباس

سيد أحمد عباس

خليل أحمد علوي (من جنوسان)

كاظم أحمد علوي

سيد جميل عباس خادم

سيد يوسف عباس خادم

سيد ناصر عباس خادم

جميل علوي كدوم (من المالكية)

ناصر علوي كدوم

أحمد علوي كدوم

حسن محمد أحمد

حسين علي طاهر

كاظم زين العابدين (من الشاخورة)

حسن علي جعفر

عبد الله مدن يوسف

يوسف محمد حسين

جاسم حمد الستراوي

قضايا تثيرها مسرحية

هذه محاولة لرصد ومناقشة قضايا هي بعض ما يمكن أن تثيره قراءة متأنية للمسرحية الإسبانية المترجمة (القصة المزدوجة للدكتور بالمي)، وما ترمي إليه هذه المحاولة ليس عرض هذه القضايا بقدر ما نتمنى متابعة هذه المحاولة ـ بهذا المنهج أو ذاك ـ من قبل كل قارئ ليقف بنفسه على مدى زخم هذه المسرحية الرائعة.

المؤلف:

" أنطونيو بويرو باييخو" واحد من الجيل الذي كان موعده مع الحرب الأهلية في أسبانيا، لتضع لحياته حدا أو لتغير مجراها ـ في الأحوال الأحسن ـ فكان إن توقفت دراسته للرسم في " أكاديمية سان فرناندو" وانضمامه للقتال في صفوف الجمهوريين واعتقاله بعد هزيمتهم ومواجهة الإعدام صباح كل يوم تحت المقصلة، وعلى امتداد شهور ثمانية، ليخفف الحكم بعدها إلى السجن المؤبد، فإلى إطلاق سراحه بعد سبع سنوات، في عام 1946.

لكنه لا يجنح للهروب بأي شكل من أشكاله شأن معظم الأدباء الأسبان، وإنما يتقدم ليدق خشبة المسرح معلنا بداية اتجاهه الجديد، الذي اختطه بعد أن عجزت فرشاته عن ترجمة خبراته من المآسي التي خلفتها الحرب الأهلية في نفسه وما حوله، لكن الرسم +الحرب خطان تقاطعا فأنتجا مسرحه ثم تأثيراتهما اللامحدودة لمسرحه، ولطريقة

تنازله للقضايا التي ما عادت إلا معالجة ـ بطرق مختلفة ـ لمشكلة الإنسان مع الظلم والقهر والثورة.

ورغم رأيه الواضح والمعلن في الملكية، بل وعبر آخر مسرحياته ـ حلم العقل ـ إلا أنه استطاع أن يفرض شخصيته الفنية على الأوساط الرسمية في اسبانيا، والتي اضطرت أخيرا للاعتراف به ـ رغم عدائه للنظام الحاكم ـ كواحد من أهم كتاب المسرح في العصر الحديث ـ فسمحت باختياره في فبراير 1971، عضوا في مجمع اللغة الملكي، وهو يلتزم باستمرار " بموقف حكيم" في أمور السياسة، إذ يركز دائما على الأسس الفلسفية للأنظمة، ويعتدل في نقده للجوانب السلبية منها، ويرى في التطرف خسارة للقضية التي يدافع عنها دائما وهي الحريات، ويؤكد أن بوسع الفنان أن يقدم حلولا فكرية وأدبية دون أن يعلن الحرب الصريحة على المجتمع الذي يعيش فيه، حتى لا ننسف الجسور التي تربطه به ؟!.

أعماله:

تاريخ سلم (1949) ـ في الظلمة المتوقدة (1950) ـ العلامة المنتظرة +غازلة الأحلام

(1952) ـ الفجر + شبه حكاية خرافية (1953) ـ ايريني أو الكنز (1954) ـ اليوم عيد (1956) ـ الأوراق المغطاة (1957) ـ حالم من أجل الشعب (1958) ـ الوصيفات (1960) ـ مغامرة فيما هورمادي (1957) ـ الكوة (1967) ـ القصة المزدوجة للدكتور بالمي +اسطورة كتاب للأوبرا (1968) ـ حلم العقل (1970) ـ كما ترجم مسرحية بريشت: الأم

شجاعة (1966) وأجمل بعد عدة بحوث كتبها خلاصة نظريته عن المأساة الحديثة في (دائرة معارف المسرح) عام 1958، ولا زالت السلطات الاسبانية متذبذبة في مواقفها تجاه أعماله، فالمسرحية التي نقدمها هنا لا زالت ممنوعة في اسبانيا رغم عرضها في إنجلترا.

القصة المزدوجة للدكتور بالمي:

لا يمكننا إلا تجاوز كل التحفظات التي تثار عند أي تلخيص لأي عمل إبداعي، ذلك لأن الفن ليس " ما يقال"، وإنما هو "كيفيته" فكيف والأمر يتعلق بتلخيص مسرحية هي أساسا لا تكتمل متعة تلقيها والمشاركة فيها إلا بمشاهدتها على الخشبة المقدسة، لكننا نتجاوز هذه التحفظات بقصد تقديم " هيكل" ما سيدور حوله حديثنا المقبل.

إن كون (بريرو) فنانا تشكيليا يتضح من وصفه المسهب لمناظر مسرحياته، بطريقة توحي بأنه يبني خشبة المسرح بأزميل نحات أو يحدد معالمها بريشة رسام، وأقرب شاهد على ذلك هو الوصف المطول الذي يضعه لمناظر مسرحيته (القصة المزدوجة)، إذ يستغرق صفحتين ـ وبالحرف الصغير ـ مقسما خشبة المسرح إلى ثلاثة مستويات متعاصرة ومتجاورة ومتراكبة، من ركن صغير يمثل عيادة الدكتور بالمي، إلى منزل الأسرة البائسة، إلى مكتب الامن العتيد، متبعا بتوزيع كهذا أن يتمثل التناقض الإنساني بينها والتكامل الوظيفي فيها، إذن لا مناظر تتغير خلال فصلي المسرحية، والتي تبدأ بامرأة ورجل في ملابس السهرة يدعوان المتفرجين إلى عدم تصديق ما سيشاهدون، فهو إن لم يكن كذبا، فهو على الأقل مبالغة، وإن هذا يحدث فهو يحدث في بلاد بعيدة، ما زالت في مرحلة همجية، وبعدها يسلط الضوء على الدكتور

بالمي، وهو يملي على سكرتيرته ما يوحي بأنه تكملة لقصة فاتنا سماعها، وليبدأ في سرد القصة الثانية هي ذات القصة التي تقوم عليها المسرحية، وبهذا يدخل إلينا المؤلف من مدخل فذ يتيح للدكتور بالمي التدخل والتعليق والتحليل دون أن يكسر الوهم المسرحي.

نتعرف في البداية على (ماري) التي كانت قبل انجابها طفلا من زوجها (دانييل)، مدرسة وكانت قبل ذلك تعاني أزمات عصبية، لكنها شفيت على يد الدكتور بالمي، وبفضل الزواج أيضا، وبإضاءة الركن الذي يمثل جانبا من منزل الأسرة، وبتطور الحوار بين الجدة (أم دانييل) وماري ثم بوصول دانييل، نفهم أن هناك شيئا ما ليس على ما يرام، ثم نكتشف أنه يتمثل في العجز الجنسي الذي أصيب به دانييل مؤخرا، ونتيجة لنصيحة من ماري، يرفضها ظاهريا امامها، يلجأ دانييل للدكتور بالمي، وفي لقائه بالدكتور، نكتشف أبعاد شخصيته وعمله المنكود.. هو يعمل في القسم السياسي من دائرة الأمن القومي، وبعد مماطلة وتبريرات يضطر للاعتراف بأنه قام منذ فترة بتعذيب مارتي ـ أحد الضحايا الصامدين ـ إلى درجة لم يعد بعدها الرجل رجلا، وذلك بتكليف من (باولوس)، رئيس القسم الذي تربطه بوالدة دانييل ـ الجدة ـ علاقة حب قديمة وفاشلة، وباولوس يؤكد ـ من خلال تمثيل المشهد في مكتب الأمن ـ بان الرجل لا يهزه إلا ما يمس رجولته ويؤذيه في أعضائه الحيوية، هذه حقيقة لا تخطيء، ويعود دانييل للجلوس أمام الدكتور بعد تمثيله المشهد ليسأله: أتندم على ما فعلت؟.

دانييل: ما قمت إلا بالواجب علي.

ويطالب الدكتور بالبحث عن سبب حالته في جانب آخر، في حين يجد الدكتور أن السبب واضح: لقد اخترت الندم من خلال المرض، ولجأت إلى هذه الوسيلة على وجه الخصوص لأنك لم تشعر بالندم، ومن ثم يشكك الدكتور بصحة كل العاملين مع دانييل من الناحية النفسية، فمن يقوم بما يقومون به لا يمكن أن يكون سويا، ويستفسره عن أول لطمة وجهها، فكان جواب دانييل: منذ سنوات طويلة، وإنه لم يندم، فقد " كان المجرم نذلا قد اعتدى على طفل صغير"، فيقوم الدكتور باستخلاص نتيجة متماسكة: طبعا!.. أظن أنه من السهل على الإنسان في بداية الامر أن يتعلم احتقار الناس، فمنهم المجرمون والنصابون والسكارى واللصوص.. ثم ينتقل بعدها إلى قسم آخر حيث يمارس تعذيب المعتقلين السياسيين[1] ، لكن كي يصل إلى هذا لا بد له من النضج السياسي، " إن دانييل يعرف ما وراء الصفعة الأولى وحتى يستطيع ارتكاب ما ارتكب لا بد له من خلق تبريرات مقنعة ترتاح لها نفسه، ولكنه الآن وبعد أن قضى على رجولة مارتي، قد قضى على رجولته هو أيضا، ولا يمكن اصلاح " الخطأ" إلا بدفع ثمن خطير يتمثل في تحطيم وسيلة رزقه وجزء من شخصيته، وفي غمرة يأسه يندفع ليتهم الدكتور بأنه يصرفه عنه لأنه يشمئز منه ولأنه كان يمكنه التغاضي عن هذه الأعمال ـ التي يقوم بها مع زملائه ـ " لو كان النظام الحاكم مختلفا في سياسته عن الحالي، ويأتيه جواب الدكتور القاطع:

---

[1]- أساسا تطرح القضية هكذا: " تعذيب أم لا" ذلك لأن التعذيب " الجنائي" لا يمكن قبوله إلا بقبول " التعذيب السياسي" فهما ليسا كما القول المستهلك (وجهان لذات العملة) فقط، بل هما يقعان في حركة شرطية، يؤدي بمن يمارس التعذيب الجنائي إلى ممارسة التعذيب السياسي أيضا، هناك صعوبات جمة في الفصل بين الجريمة الجنائية والسياسية، إذ كثير من الأنظمة لا تعترف إلا بجريمة واحدة: الجنائية.. وكثير من الأنظمة تخلط في معالجتها لجريمة جنائية أسبابا سياسية: في ملف الحادثة 67، لإسماعيل فهد إسماعيل شهادة لهذا.

ـ إنك لم تأت لتستجوبني ومع هذا أقول لك.. لا.. لا أقبل هذه الأعمال تحت أي نظام.

وتزور (لوثيلا) ماري حيث كانت تلميذة لها، أما الآن فهي زوجة مارتي، المعتقل والواقع عليه تعذيب الزوج دانييل، لتطلب من مدرستها السابقة ان تحدث زوجها لإحالة مارتي إلى المحكمة، ورغم هذا هي تعرف أنه لا فائدة من رجاء كهذا، لكنها في تخبطها البائس تكون قد حطمت الحاجز الذي يفصل ماري عما يفعله دانييل، رغم أن ماري في البداية ترفض التصديق وتطالب دانييل أن يعيد لها عملها السابق، إلا ان الأمور تتطور فتستلم كتابا مصورا عن أعمال التعذيب منذ بدء الخليقة وحتى الآن.

يتساءل دانييل: كيف يمكن نشر هذه الأشياء؟.

فتسأله ماري: بل كيف يمكن ارتكابها.

ويحاول تقديم تبريراته لكنها ـ ماري ـ بدأت الآن تناقش وتتساءل بعد أن كانت " متواطئة عن جهل" معه، وينهار دانييل ليعترف لها بما فعله هو ويربط مرضه بأسبابه الصحيحة، ويعلن نيته في التخلص من عمله القذر، وبانهيار عصبي تصاب به ماري يختتم الفصل الأول.

يتمحور الفصل الثاني بمحاولات دانييل المستميتة في انتزاع نفسه من عمله فيكتشف أنه كالرمال المتحركة لا فكاك منه، فباولوس يقول له:

ـ لقد فات الوقت ولا مفر أمامك، فرجل المخابرات يظل هكذا حتى الموت.

وإن الخيار أمامه وأمام دانييل كان " بين أن أفترس أو أكون أنا الفريسة"، لذا اختار باولوس الوضع الأول وجاء بدانييل معه، وأن رجل المخابرات، لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل إلا إذا أدرك أنه هو الآخر يمكن أن يشك فيه، " لذا عليه أن يقدم تفسيرا لزيارة "لوثيلا" لزوجته!!، وتصاب ماري بين فترة وأخرى بحالة غثيان مما يعطي الدكتور بالي فرصة الوقوف على الأجزاء المكملة لقصته ـ أو لافتراضيته إذ هو يؤلفها من أجزاء متباعدة ـ وماري تلح على زوجها أن يستقيل أو يطالب بنقله إلى أي عمل في الخارج، وهو في محاولاته يصطدم برئيسه الذي يقابل كل حجة بحجة وبالرفض لكل هذه الطلبات، حتى يتأزم الوضع بينهما في لقاء، ويصارحه دانييل بأن الجميع " هنا" مرضى بما فيهم هوـ باولوس ـ فواحد يصرخ ويقوم مفزوعا في الليل، وآخر يعاني آلام المعدة، وثالث عربيد ورابع....الخ حتى باولوس .. يقول له دانييل: أنت لم تتخل في أية لحظة على الاطلاق عن حقدك على هذا الرجل الذي كان أبي، " أنت السياسي ..الذي لا يتطرق إليه الضعف، يحفي وراءه إنسانا متهالكا مخذولا" .. و"ساعدتن على الالتحاق بالخدمة كي تحطمني.. " الولد يدفع دين أبيه وبأغلى ثمن!.. بالثمن الذي كنت تريد أن يدفعه أبي وقضيت علي بأن أدفعه أنا".. وعندما يطالبه باولوس بالسكوت يصرخ دانييل: " الرجولة لا تسكت.

بعد هذا اللقاء العاصف الذي يتعهد باولوس في نهايته بإبعاد دانييل عن الخدمة، يعود هذا فرحا، إلا أن ماري الواقعة تحت وطأة الكوابيس التي ترى فيها طفلها وهو يكاد يفعل به ما فعله زوجها بمارتي، تضع خاتمة المسرحية، حيث تحتضن طفلها حاملة باليد الأخرى

مسدس زوجها، ناهية إياه عن التقدم نحوها، ورغم معرفة دانييل إنها في حالة هستيريا يتقدم قائلا: ليس هناك مهرب.

وعندما تنطلق الرصاصات، يقع دانييل وهو شبه باسم، ثم يتحامل على نفسه ليقوم ويبذل جهدا للنظر إلى زوجته ويقول: شكرا!!.

مناقشة:

إن طموح أي عمل فني لا يمكن أن يكون سياسيا جيدا إذا كان أدبيا جيدا، ترى هل تصمد مقولة كمقولة بنجامين هذه إذا فهمنا أن السياسة في الفن لا تعني الجري وراء الأحداث اليومية ذات العلاقة المباشرة بما اصطلح على تسميته سياسة، وإنما هو الغوص البعيد في الأعماق، وإن كانت في شكلها غير المباشر، بل هو طرح جديد يبتعد بمفهوم السياسة عن الصنمية البرجوازية التي لا يكون المواطن فيها سوى تابعا مطيعا، أو متفرجا عن بعد لا يسمح له برؤية التفاصيل كما يقول ويلهام رايش، لذا علينا أن نفهم ما يعنيه بسكاتور- مبدع المسرح السياسي في الغرب - بقوله بأن " ليس ثمة حدود بين السياسة والتاريخ"، بانه أيضا لا حدود للسياسة أساسا على اعتبار إنها ليست ميدانا قائما بذاته نمسك بداياته ونهاياته، فنحن اليوم - بل وفي كل العصور - نعيش عالما مسيسا حتى أعماقه، بحيث يمكن الزعم بما قاله أحد المسرحيين اللبنانيين - يعقوب الشدراوي - : بأن المسرح كان سياسيا من أيام اليونان حتى يومنا هذا، مرورا بشكسبير، وأن مسرحية " روميو وجولييت" الغرامية هي مسرحية سياسية قبل أي شيء آخر.

إن ميزة هذه المسرحية ـ القصة المزدوجة ـ الأساسية تتركز في كونها تثير كل القضايا المتصلة بدور المسرح وتسمياته وشعاراته، فهي لا تدعي أنها من المسرح السياسي بالمعنى الشائع، رغم مترجمها إلى اللغة العربية، الذي قام بعملية تعسفية لتبويب أعمال مؤلفها ـ بويرو ـ تحت أربعة أدوار: الاجتماعي + التاريخي + الإنساني + العلاقة بين الحلم والواقع(؟!)، مع ان هذا لا يتنافى مع فكر المؤلف فحسب، بل ويتنافى مع أي رصد لتاريخ صدور هذه الاعمال، حيث تتداخل الأدوار ـ اللهم إلا إذا كان قصد المترجم بأن " بويرو" لم يحدد بعد وجهة نظره الفنية ـ إن صح هذا التعبير ـ وهذا يثبت بأن هذا التبويب ليس إلا من اختراع وفذلكة السيد المترجم، بينما المسرح ـ في نظر المؤلف ـ هو المسرح أولا وآخرا!.

هذا التبويب والتصنيف ليس هو عيب فردي بقدر ما هو عيب المناخ في الوطن العربي بوجه عام، فتطغى التصنيفات والتسميات، ويقوم كتاب المسرح السياسي عندنا بالتزحلق على قشرة الشعارات والخطابيات المرتدية أثواب البديهيات، دون محاولة التوقف لكسر السطح ومعالجة جذور هذه الشعارات لا " كلفظ" وإنما " كمعنى"، فالفنان ـ كما يقول إرنست توالر:" لا ينبغي له أن يخلق أمثلة"، بل هم ـ كتاب المسرح السياسي عندنا ـ من يقوم بتقليص المسرح إلى مجرد ميدان للدعاية المباشرة، تحت شعار أنه ـ أي المسرح ـ مدرسة وتوعية للشعب ـ الحديث هنا عن المسرح كفن لا كوسيلة دعاوية ـ متناسين أن الفن لا يهدف أساسا لأن يكون مدرسة توعية، وإنما يأتي هذا الهدف من خلاله وبتلاحم فني ناضج متكامل، لا يشفع لنجاحه ـ إن هو نجح

ـ أهمية المضمون وقدسيته أو حساسيته، بهذا لا نهدف إلى إلغاء دور الفن، وإنما إلى إلغاء الفهم القاصر لهذا الدور.

إذن نستطيع القول بأن المسرح، إما أن يكون مسرحا أو لا يكون، وهذا ليس تعصبا يرفض "الحد الأوسط"، إنما هو فهم شمولي لما يعنيه الفن على وجه الحقيقة، وباختصار ليس ثمة تبرير لتقديم أي مضمون ـ إذا صح هذا الفصل أساسا ـ دون معالجة فنية متلاحمة معه نابعة منه، ليس هناك تبرير على الاطلاق.[2]

في بعض مجالات الفن تقع حوادث واقعية، ولكنها ليست تسجيلا للواقع الموضوعي، وإنما هي ترجمة لإمكانياته المحتملة، وبذا تتسع الأبعاد والدلالات، فلا تعود محدودة كما في الواقع والظاهر، إنها هنا تأخذ أبعادا قد لا تكون لها على صعيد الواقع الموضوعي، لكنها منبثقة بحكم الطبيعة الفنية وبالتالي فإنها تتخطى كونها مجرد وقائع إلى الرمز والدلالة، والفكرة، وهذا لا ينفي الواقع وإنما يتسامى عليه، فتخرج ـ هذه الوقائع ـ من نطاق الزمن فلا تكون سجينة إحدى محطاته، وإنما محومة عليها حاملة في تضاعيفها حس العصر، هي تاريخية لا بمعنى الحدث، وإنما بمعنى الحس الهائل الذي يكتنفها تجاه العصر.

هذا ما يفعله " بويرو" في هذه المسرحية، فهو يؤكد أن الاحداث تقع في سوريليا ـ بلد بعيد عن عصرنا الحاضر ـ وفي بداية المسرحية

---

[2] من المهم التأكيد على أن هناك من يجعلون " خشبة المسرح" ميدانا لعرض مضامين اجتماعية مباشرة ومعالجات للتقاليد والزواج ومشكلاته والنفاق... إلخ، من دون أن يستطيعوا تقديم مسرحية بالمعنى الفني، ذلك لكون المقصد الاجتماعي أو الوعظي طاغيا على المعالجة الفنية ـ إن صح التعبير ـ فتنتفي من أعمالهم الصفة الأدبية ـ الضرورية ـ للمسرح.

يشكك رجل وامرأة في صحة هذه "القصة المزدوجة" أو هي على الأقل مبالغ في روايتها، ثم " هي تحدث في بلد بعيد عنا" ، والدكتور بالمي إنما يقوم برواية القصة " بشكل تقريبي" ، بهذا يريد " بويرو" إثارة شكنا في صحة هذه القصة المزدوجة لأنه لا يطمح إلى إدانة وقائع متفرقة قد حدثت أو لم تحدث، ولا إدانة ظاهرة التعذيب كواقعة، بل هو يتوجه بكل أساليبه ـ الجيدة التوصيل ـ إلى إدانة التعذيب السياسي كمبدأ وفكرة وفلسفة، بذا ستكون الإدانة أشمل لأنها إدانة للإمكانية ، للمبدأ، إدانته للتعذيب تحت أي نظام كان، [3] وهذا ما يتفق مع نظرة المؤلف بالتركيز على الأسس الفلسفية للأنظمة السياسية.

" لست إلا طبيبا في أحد الأحياء المتواضعة، وإن كان للأخصائيين في علم النفس والاجتماع معرفة أعمق، أو لنقل أكثر تعقيدا مما أتيح لي، إلا أنها عادة أكثر برودا وجفافا، فأمام تحليلاتهم المتقنة، يبدو أنه قد تبخر كل شيء، حتى الألم نفسه!، بينما لا أستطيع أنا نسيان هذه الأوجاع البشرية، فما يعنيني بالدرجة الأولى، إنما هو هذا الشخص المحدد الذي يأتي لاستشارتي وعيناه مبللتان بالدموع وقلبه يرتجف"

يملي الدكتور بالمي هذه الفقرة على سكرتيرته في المسرحية، وبخبرة الفنان التشكيلي يجزئ مؤلفها "بويرو" خشبة المسرح إلى ثلاثة عوالم منفصلة متفاعلة، وتلعب الإضاءة دور الانتقال بنا من عالم لآخر، بعيدا

[3] استنكار التعذيب السياسي تحت أي نظام كان: يستحق كل ترحيب شأنه شأن أي مثل أعلى، ولكن لأنه كذلك ـ مثل أعلى ـ فهو بتجريده المطلق يقع ضحية تجريده، وعبارة " أي نظام كان" ينبغي أن تفهم بوجهها الصحيح، التعذيب السياسي ليس ظاهرة حتمية الوقوع لدى كل الأنظمة بلا استثناء، وإنما هي افراز ونتيجة أوضاع معينة، هي ظاهرة تفرخها وتنميها أنظمة القمع البوليسية القمعية لتلبية حاجاتها، تلك الأنظمة التي لا تنبثق من إرادة الجماهير الحقيقية.

عن الافتعال أو الميكانيكية.. انتقال كانتقال الدم من شريان لآخر، مجسدا بالحدث ـ الدراما ـ وبهذه العوالم الفكرة المطروحة، لا يتعامل معها بالتجريد، وإنما هو " يخلق الأمثلة" حسب تعريف توالر، فلا يبرهن، وهو في هذا لا يقع في أحبولة الواقع الجزئي، فلا يقدم حوارا زائدا ولا يتفرع لقضايا جانبية لا تخدم الفكرة الأساسية، فهو حين يريد تفنيد كافة تبريرات التعذيب السياسي، لا يقدمها لنا كزخات المطر متدافعة، وإنما يبثها في مواقف مختلفة، وعلى لسان وبأسلوب أكثر من شخصية، وبذا لا يتحول عمله هذا إلى مرافعة اتهام محكمة لا مرئية كما يحدث لدى غالبية كتاب المسرح السياسي عندنا، إذن هو عمل فني تأتي فيه الصور حاملة وهم الواقع دون أن تقع هي ذاتها في هذا الوهم.

إن " بويرو" في هذه المسرحية لا يعتمد على " اللفظ" الجالس أو المخزون في رأس المتفرج والقارئ، وإنما يبدأ مع أحداث مسرحيته وحوارها ليصل إلى " المعنى" الذي يتغلف معظم الأحيان بـ" اللفظ" فيختفي أو يقل أثره لكثرة اهمال المرء التعامل معه، هذا ما يتطابق ومنهج الدكتور/الراوية ـ أساسا هو منهج المؤلف ـ الذي يعيب على الاخصائيين الآخرين تحليلاتهم المتقنة التي يتبخر منها كل شيء حتى الألم نفسه.

كأروع مثال على هذا التعامل تأتي معالجة شخصية كشخصية " دانييل" العامل في ميدان التعذيب السياسي، والذي يتحرج كثيرا من ذكر حقيقة عمله:

الدكتور: أعرف هذا، ولكن بأي نوع من الوظائف العمومية تقوم؟

دانييل: (يبتسم) لسنا معتادين على الصراحة فيما يتصل بهذا الموضوع.. فهناك كثير من الشك وسوء الظن بنا.

ثم يقيم جدارا ـ هو في الحقيقة جدار رقيق جدا ـ بين حياته الأسرية والمهنية، لكنه يتحطم لدى أول شك يخالج زوجته في حقيقة ما يقوم به، إذن عمله يحمل معه إدانته " العضوية" التي لا تجيء من الخارج، وهنا ذروة مأساته وذروة الرحلة نحو " المعنى" لا " اللفظ".

قد تبدو ميكانيكية نوعا ما: إصابة دانييل في " رجولته" لأنه أفقد مارتي، المعتقل السياسي، "رجولته" لكن ما يبرر هذا إننا نعيش عملا فنيا لا كتابا في علم النفس أو مذكرات لطبيب في هذا العلم، " بويرو" يأخذ الاسقاط من علم النفس ليحوله إلى وسيلة مقنعة تصل بنا إلى أن "من يمارس التعذيب لابد أن يقع هو ذاته ضحية في نهاية الأمر"، بالطبع ليست هي وسيلة أخلاقية وعظية تعتمد وسائل العلم الحديث، وأيضا هو لا يفعل ما فعله نجيب محفوظ في "الكرنك" حين قدم الجلاد " خالد صفوان" كتجريد لرجل المخابرات الذي بعد أن يدان بالسجن يخرج ليلقى في وجه ضحاياه بالأمس" بتجربته" ثم يخلص إلى برنامج للعمل السياسي المقبل يوصي به!!، كذلك هو لا يقول لنا ما قالته سيمون دي بوفوار بأن " الناس يعتادون" ذلك لأن العادة لا تستدعي تبريرا ولا قلقا أو مسائلة، بويرو يقدم الإنسان كإنسان: ضحية كان أم جلادا.

يخاطب دانييل رئيسه المريض بحقد قديم على والدته ـ الجدة ـ التي فضلت آخرا عليه، " هناك من يصاب بالمرض هنا وهو يعمل،

وهناك من يلتحق بالعمل وهو مريض، ولقد كنت مريضا قبل أن تخرط في هذا السلك".

كلهم مرضى: زملاء دانييل، وهم بالتعذيب لم يعودوا يرمون انتزاع اعترافات بقدر ما يمارسون "ساديتهم، مرضهم"، على الآخرين، بل هم أخذوا يمارسون أمراضهم على بعضهم البعض، أليس هو باولوس ـ الرئيس ـ من يدفع بدانييل للالتحاق بهذا السلك لكي ينتقم من والدته بشخصه، بل ويدفعه لأقذر عملية إشباعا لذات الدافع، وأليس مارسن الذي لا تمنعه " حرمة زمالته لدانييل" من التحرش بزوجته ـ ماري ـ ومحاولة إغوائها و... تتشابك وتتداخل هذه العقد/ الدوافع لتؤكد بأن الإنسان لا يمكنه أبدا أن " يعتاد" كما تزعم دي بوفوار، وأنه سائر حتما إلى المرض.

نخلص من هذا إلى أن " بويرو" يصل إلى هذه النتيجة على أساس سيكولوجي لا على أساس أخلاقي غيبي.

وحتى يكون منسجما مع دوره ـ لا مع وظيفته فحسب ـ فباولوس حين يضطر للتسليم والاعتراف بمرض زملاء دانييل في سلك التعذيب، يقوم بعملية تبرير تتمثل في قوله لدانييل: " إذا كان زملاؤك مرضى فكل العالم مريض".

وينبغي عندئذ النظر لمثل هذا التبرير في إطاره الحقيقي / الأشمل، أي أبعد من كونه تبريرا يسوقه فرد اضطره موقف ما، في كتابه " نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر" يؤكد بوبوف ـ إلى جانب قضايا جوهرية أخرى كثيرة ـ إن البرجوازية لا تميل فقط لتعليم " قيمها "

كقيم إنسانية " بمعنى الشمول" وإنما أيضا بتعميم مشاكلها بجعلها مشاكل كل الإنسانية، فتصير كالخطيئة الأسطورية عالقة بالإنسان كبدنه، وهكذا لا تعود مشاكل نظام معين أو طبقة معينة: فإذا كان زملاؤك مرضى فكل العالم مريض، وإذا كنا نفعل هذا فلأن عدونا يفعله.. الخ.

وإذا ما أحست البرجوازية بحتمية سقوطها، فلابد أن يكون سقوط كل المدنية والحضارة، يقول بوبوف " تطابق البرجوازية، على لسان مفكريها، بين هلاكها المقبل وهلاك الحضارة كلها ونهاية العالم".

ولأن الاحتجاج أولا ثم الرفض والثورة ظاهرة تنبثق عن النظام الرأسمالي، فإن معالجة النظام لها تتخذ كيفيتها من طبيعته حتما: فأنت حر ما دمت لا تعارضه كنظام وعقيدة، وبالطبع معالجة كهذه ـ التعذيب ـ لابد أن يتساقط القائمون عليها لمحاولتهم اسقاط ضحاياهم الذين لا يحاسبون فقط على ما قاموا به، بل وعلى ما يرمزون له أو ما " ينوون القيام به".

أما لماذا يتساقط الجلادون، فلأنهم ليسوا فقط يخالفون سوية الإنسان وحق الأخوية البشرية ـ وهي مثل عليا وفنية ـ وإنما أيضا لأنهم يقعون في شرخ الازدواجية المريرة لكونهم لا يفعلون فقط ما لا يستطيعون التصريح به علانية، بل وما هو مخالف لكل ما يصرحون به ويتفاخرون من قيم ديمقراطية برجوازية!.

لذا كانت الرؤية البرجوازية للمجتمع، والتي لخصها باولوس بالخيار: بين أن أفترس أو أكون فريسة ـ وهو اختيار تجريدي وغير واقعي ـ إنما كانت محاولة من محاولة التعميم ليستقيم تبرير ما يفعلون الجلادون.

إذا كان الفضل في التعرف على مسرحية كهذه لفنان كهذا مجهول لقراء العربية يعود للمترجم، د. صلاح فضل، الذي أضاف للترجمة [4] دراسة جيدة عن "أنطونيو بويرو باييخو" ومسرحه، فإن عيبا لا يمكن إغفاله ستكون هذه المناقشة واقعة فيه لا محالة، ألا وهو الاعتماد على مصدر واحد ووجهة نظر واحدة عن فنان كهذا، وإن كنت قد حاولت مناقشة وجهة النظر الوحيدة بقدر الاستطاعة.

نشرت هذه المناقشة في دورية " كلمات 76" الصادرة عن دار الغد ـ البحرين ـ الجزء الأول: يناير، فبراير، مارس 1976

[4] نشرت المسرحية في سلسلة " من المسرح العالمي" التي تصدر عن وزارة الاعلام ـ الكويت ـ في أول أبريل 1974.

مقدمات في الاجتهاد *

الحاجة أم الاجتهاد

1ـ إذا قيل إن الحاجة أم " الاختراع"[5]، فإنه أولى بأن تكون أم "الاجتهاد"[6]، الذي هو عادة في المتناول الأقرب، والأقل تطرفا، والأكثر

---

* يشكل هذا المقال الجزء الأول من دراسة مكونة من جزئين، تم إنجازها في عام1984، وتوزيعها على عدد محدود من الأصدقاء والمحامين على وجه الحصر، من أعضاء لجنة الأحوال الشخصية المشكلة من الجمعيات الأهلية آنذاك، مما أدى إلى استشهاد بعضهم بها في أوراقهم المقدمة للملتقيات والمؤتمرات، وللأسف لم يتسن لمعدها فيما بعد نشرها، ولكن تم عرض موجز عنها في إحدى لقاءات جمعية الاجتماعيين البحرينية بتاريخ 25 أبريل 1984، حيث شكل الجزء الثاني من هذه الدراسة وعنوانه (الطلاق في التشريع العربي بين السلفية والاجتهاد) مقارنة تفصيلية وتحليلية للمواد المتعلقة بالطلاق في تشريعات ثمانية دول عربية، تم تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى والتي التزمت بما انتهى إليه السلف في تشريعاتها وتم اختيار كل من الأردن والمغرب وسوريا والكويت نموذجا لها، أما المجموعة الثانية، والتي اشتملت تشريعاتها على اجتهادات وتعديلات، بعضها جذري وآخر إصلاحي، وتتميز جميعها بتسليمها بضرورة إعادة النظر فيما تركه لنا السلف الصالح، وتم اختيار كل من تونس والجزائر والصومال واليمن الجنوبي، ولعل أغرب ما تم التوصل إليه في تلك الدراسة، هو أن تشريعات البلدين الأخيرين هما الأكثر اجتهادا وتطورا إلى درجة تحقيق المساواة التي تكاد تكون كلية في بعض المواد ما بين الرجل والمرأة، من حيث تكون الإشارة إلى إلزام أحد الزوجين، ذكرا كان أم أنثى، بالإنفاق على الآخر، وتحمل نفقات الطلاق، تبعا للمقدرة وليس للجنس، في حين كانت الهوة واسعة إن لم تكن مناقضة تماما لواقع الحال ولإمكانية التطبيق في الدولتين قبل أن يحل بهما ما حل، مما يكشف بأن هذا التشريع فيهما كان يسبق بسنوات ضوئية واقعهما الاجتماعي، ليكشف عن توجهات تقدمية لا أرجل لها على أرضية الواقع، **ولكن** من جهة أخرى كشفت ـ نظريا على الأقل ـ عن إمكانية واسعة للمدى الذي يمكن أن يؤدي إليه الاجتهاد إذا ما تحرر من أسر السلف الصالح !!

[6] الاجتهاد" اصطلاحا هو بذل الوسع في استنباط الأحكام من أدلتها وتطبيقها، وهو مطلق لا يتقيد بمذهب، أو مقيد بمذهب خاص، ولا ينبغي أن يخلو منه عصر"، الموسوعة العربية الميسرة، دار نهضة لبنان، 1980، ص 54.

مرونة وتدرجا، فهو في أحوال كثيرة، نظرة جديدة في موضوع قديم، أو اكتشاف جوانب مثيرة فيما هو مـألوف وشائع.

2 ـ هكذا هو الحال بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، حيث يصوغ الإنسان لعلاقاته المجتمعية تشريعات وتقاليد وأعراف[7]، ينظم وفقا لها، مسلكياته ويحدد اتجاهاته، لكنه ومع تطور وتعقد أنشطته المعيشية وما تفرزه من وقائع مستجدة، تفعل فعلها مع الوقت حتى تصل إلى تعارض مع تلك التشريعات والتقاليد والأعراف، يضطر الإنسان عندئذ إلى الاجتهاد، في غالب الأحوال، لمعالجة الخلل الحادث ما بين الواقع الجديد والتشريع الاجتماعي القديم.

3ـ إن الأمور لا تكون في العادة بهذا التبسيط، إلا أنها كنمو النبات لا يستطيع المرء تحسسه إلا من خلال رصد تغيرات متباعدة، وليس عن

وللمزيد من التفصيل والتخصيص في معنى الاجتهاد في الإسلام ونبذة مختصرة عن تاريخه، أرجع إلى دائرة المعارف الإسلامية، المجلد الأول، العدد الأول، دار المعرفة ببيروت، لبنان، ص 434 ـ 436.

[7] التشريعات والتقاليد والأعراف: إنها ليست مرادفات، فالتشريع الاجتماعي هو ما تم تقنينه من أحكام بهدف تقرير حقوق الأفراد الاجتماعية من تعليم وصحة وعمل وتقوم به السلطة التشريعية في العادة، في حين أن التقاليد هي عناصر من الثقافة والسلوك تنتقل من جيل إلى جيل عبر الزمن وتتميز بنسق واحد مستمر، ويميز علماء الاجتماع الأعراف بأنها كالتقاليد التي تنتقل رأسيا، إلا انها تشيع أفقيا في المجتمع عكس التقاليد التي تنتقل رأسيا، ولهذا فهي لا يكاد يجمعها نسق واحد مستمر.

ـ راجع في هذا الشأن "معجم مصلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها، إدارة العمل الاجتماعي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أبريل 1983.

ـ كذلك راجع: أحمد زكي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط. أولى 1978، ص 390 و94 و274.

طريق الملاحظة العيانية الآنية، وإذا كانت ملاحظة النبات تتطلب المتابعة ما بعد أيام وأيام، فإن متابعة تغير أوضاع المجتمعات يحتاج إلى سنوات وسنوات، إضافة إلى أن تغير المجتمعات من التعقيد بمكان، بحيث لا يمكن القبض على مؤشراته بسهولة القبض على تغيرات النبات في المثال السابق، فالحرية كقيمة من القيم، يتغنى بها كل مجتمع، ويهفو إليها كل إنسان، تأخذ مفاهيم مختلفة، تبعا لاختلاف الوعي، فما كان يعد لدى جيل ما هو الحرية، قد لا يعود كذلك لدى جيل آخر في نفس المجتمع.

4- وحتى ندخل في صلب الموضوع، فإننا يمكن أن نتخذ من " وضع المرأة" مثالا على ما تقدم، فالمرأة، وهي الكائن الأسطوري، الذي تتمحور حوله مجموعة كبيرة من القيم والتقاليد والأعراف، تعتبر مؤشرا حساسا على مدى التغيرات التي تصيب المجتمعات، وتضطرها بالتالي إلى تغيير هذه القيم والتقاليد والأعراف، فالمرأة في البحرين كانت وحتى وقت قريب، في عمر المجتمعات، حبيسة البيت، معطلة الإرادة، لكنها كانت، وحسب القيم والتقاليد والأعراف آنذاك، مصانة الشرف، متمسكة بتعاليم الإسلام، فلما اضطرتها الظروف الاقتصادية، وتطور الوعي بالهوية الإنسانية لدى المرأة، سارع " الاجتهاد" ليلائم بين هذا التطور الحتمي وبين مضامين تلك القيم والتقاليد والأعراف السابقة، فاخترع الحجاب الجديد، الذي " يحفظ للمرأة انتسابها لدينها" وفي نفس الوقت يتيح لها الإسهام في تلبية متطلبات الحياة الجديدة، رغم كل ما كان يقال بأن المرأة إنما هي عورة لا تسترها إلا جدران البيت!.

5ـ إذن فالاجتهاد لا تقوم له قائمة إلا عند حدوث تعارض وخلل خطير يهدد استقرار المجتمع على معتقداته، إزاء مستجدات وتغيرات لا يملك أمامها حولا ولا دفعا إلا بالعودة من جديد إلى " الأصول" و"الينابيع الأولى" التي يستمد منها الأحكام، التي تنظم التفاصيل التي تقوم عليها الحياة اليومية، ويبدأ هذا الاجتهاد في صياغة تقاليد وأعراف جديدة، تتماشى مع ضرورات التطور والاستفادة من انجازاته العلمية والحضارية، وهكذا بالاجتهاد عندما يعيد النظر ويخرج بالتعديل الجديد، قد يناقض في بعض الأحيان ما كان ينادي به في المرحلة السابقة، وقد يتراجع عن كثير من مواقعه الأولى في أغلب الاحيان، فلا يكون في خروج المرأة للعمل معصية أو إثم إذا هي تحجبت حسب الطريقة الحديثة! في حين كانت مجرد فكرة مشاركة امرأة لرجل في مكان، حتى لو كان مكتب في عمل، تثير حربا شعواء من الفتاوى الفتاكة!.

6ـ من كل ما تقدم، تبين أن الاجتهاد لا يكون إلا نتيجة حاجة جماعية لا حاجة فردية، وحاجة ملحة لا حاجة عارضة، وتتم من خلال ما يسميه علماء الاجتماع الغربيون، "بالجماعات الضاغطة"[8] التي قد

[8] الجماعة الضاغطة: أو الجماعة ذات النفوذ، اتحاد أشخاص مرتبط بأهداف واتجاهات مشتركة يحاول أن يحصل على قرارات لصالح قيمه المفضلة بكافة الوسائل التي تحت تصرفه، والمصطلحان يستخدمهما علماء السياسة بالتعاقب مفضلين اصطلاح الجماعة ذات النفوذ على الأول، وذلك واضح لما يقترن من معان غير مستحبة ومحقرة. ص 325، أحمد زكي، مصدر سابق.

راجع أيضا معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية / جامعة الدول العربية، مصدر سابق، ص 197.

راجع أيضا: جان مينو: الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ط أولى، فبراير 1971.

تختلف صيغها ووسائلها باختلاف المجتمعات، هي في مثل مجتمع البحرين تتشكل بحكم الكثرة لا بحكم الفاعلية المنظمة كما في الغرب مثلا، وهي تمارس تأثيرها وضغطها بسبب حجمها لا تنظيمها، يساعدها في ذلك تطور في الأوضاع الاقتصادية، كارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة في الوعي، وهكذا تتحول المرأة، التي كانت النصف الخامل ـ كمثال ـ مبعث حركة متصاعدة متنامية بدافع الحاجة أو بدافع اثبات الذات، أو بالدافعين معا، وبغيرهما أيضا، لتشكل جماعة ضغط يضطر معها المجتمع المحافظ إلى قبول أفكار كان يرفضها، في سبيل المحافظة على استقرار على نفس القيم، وإن تناقضت الممارسات والأنشطة التي تدلل عليها في الوقت الراهن مع تلك التي كانت في وقت سابق.

7ـ إلا أنه لزاما علينا، أن نقول بأن هناك جوانب تقع خلف الخط الأحمر، يناور المجتمع طويلا حتى لا يتجاوزها، ويحاول وبشتى الطرق، تشتيت الضغط عليه، حتى تبقى بعض التشريعات على ما هي عليه، دون تعديل أو إعادة نظر، ويجند لأجل ذلك كل ما لديه من وسائل الضغط المضاد، والارهاب النفسي، فهو قد يسلم، بعد مقاومة أقل، بخروج المرأة للعمل، بسياقتها للسيارة، بسفرها للخارج لتحصيل العلم، ولغير ذلك من الأنشطة التي لا تمس الوضعية القانونية للمرأة، في مسائل الزواج والطلاق وما إليها من أحكام، التي يقاوم بضراوة من

أجل الإبقاء عليها، مستخدما في ذلك تأويله وتفسيره للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية، معلنا بأنه لا اجتهاد في هذه النواحي المقدسة.

8ـ ومن هنا، يتوجب على حركة المطالبة بإصدار قانون للأحوال الشخصية في البحرين، أن تشكل من خلال تنظيم صفوفها وجمع كلمتها " جماعة ضغط" فاعلة، ليس بقصد استصدار هذا القانون وحسب، وإنما وقبل ذلك، ألا يكون هذا القانون في حال صدوره، ترسيخا للأوضاع السائدة والمجحفة بحق المرأة، ولنا في كثير من القوانين التي صدرت في دول عربية، من بينها الكويت ومصر وسوريا والأردن والمغرب، أمثلة دامغة على أنه من الضروري أن يتمحور كفاح الجماعة الضاغطة على اصدار قانون متقدم، يحمل تجديدا واجتهادا يستفيد من اجتهادات دول كتونس والجزائر والصومال، أجل الصومال!ـ واليمن الجنوبي، ويضيف عليها بما يتلاءم مع أوضاع البحرين واحتياجاتها.

9ـ كما لا ينبغي أن تتوقف حركة المطالبة على التوجه نحو المسؤولين، واشعال القضية على صفحات الصحف والمجلات، وإنما تتعداها بالوصول إلى المرأة، ذلك المخلوق الذي يستكين الآن في القرى، وحتى في داخل المدن إلى الإجراءات التي تمارس ضده باسم الدين والشرع، هذه المرأة التي تشلها الأمية والجهل، هي القوة الكامنة من أجل معركة التحول نحو مجتمع أكثر عدلا وأمنا، وانسجاما مع التعاليم الإسلامية الحقة، كما سيتبين من الفقرات اللاحقة.

الإسلام صالح لكل زمان ومكان

1ـ وإذا قيل بأن "الدين الإسلامي هو دين كل زمان ومكان"، فإن علينا أن نفهم من هذه المقولة مرونة ويسر هذا الدين، حيث لا يمكن لأحد أن يجرؤ على الزعم بثبات " الزمان" و"المكان" على حالهما، مع افتراض تشابه كل الأزمنة والأمكنة في صدر الإسلام!، وحيث لا مجال للقول بثبات الزمان والمكان على حالهما، يصح افتراض قدرة الإسلام على التطور والملائمة مع أحوال وتغيرات هذين الظرفين الأساسين في معيشة الإنسان وتطوره ورقيه.

ويؤكد هذا الافتراض سوابق وشواهد في صدر الإسلام، وفي بدء انتشاره، ثم بعد وفاة النبي (ص) وفتح الأمصار، حيث بدأ الاجتهاد عندما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وضمت العديد من الأقوام والاجناس، مما نتج عن ذلك مستجدات في الحاجات والمعاملات تطلبها اختلاف البيئات، مما استوجب معها ضرورة الاجتهاد لمقابلة تلك المستجدات مع الحرص على الالتزام بالكليات.

في الفصل الأول من كتابه القيم (المدخل الفقهي العام)، يقسم الدكتور مصطفى أحمد الزرقا، الشرائع الإلهية إلى ثلاثة أنواع: نوع اقتصر على التقويم الأخلاقي ولم يتضمن نظاما قانونيا على غرار الشرائع الوضعية وهو المسيحية، ونوع تضمن نظاما قانونيا خاصا ببيئة أو قوم كالشريعة اليهودية لبني إسرائيل، تتناسب مع الظرف الزماني والمكاني الذي كانوا فيه.

أما النوع الثالث فهو الذي تضمن " نظاما قانونيا مؤسسا على أساس الشمول والصلوح لجميع البيئات والظروف لأنه يشتمل على المبادئ الثابتة، وعلى التدابير الموقوتة، والأحكام الاستثنائية لأحوال الضرورات، وعلى الأحكام المربوطة بالأعراف والظرف الخاصة، وتتبدل وتتطور بحسب تبدل تلك الأعراف وتطور الظروف، مع المحافظة على الفكرة الأساسية فيها وهي العدل والإنصاف"[9]، وهو ما تضمنه الشريعة الإسلامية، "التي جاءت بعد سوابقها دعوة للبشر كافة، حينما وصل التطور والاستعداد الفكري عند البشر إلى درجة كافية لتلقي مثل هذه الأحكام النهائية في صورة مبادئ وقواعد كلية ثابتة، وتركت إلى جانب تلك المبادئ والكليات مجالا واسعا للاجتهاد في التفصيل، ونصيبا كبيرا للعقل في التطبيق، وقرنت الأحكام بعللها وأسبابها، كي يفهمها المكلفون، ويتمكنوا من القياس عليها بعقولهم، وفقا لمقاصد الشريعة في العدل والإحسان، وجلب المصالح ودرء المفاسد."[10]

4ـ إن إصرارنا على اثبات هذين النصين للدكتور الزرقا، رغم طولهما النسبي، إنما لتحليلهما على النحو التالي:

أ ـ إنه أوضح بمثاله على الشريعة اليهودية مصير الدين الذي لا يترك مجالا لأي اجتهاد، فينطبق على قوم وبيئة بعينها دون غيرها.

---

[9] د. مصطفى أحمد الزرقا: المدخل الفقهي العام، دار الفكر ببيروت، ج 1، ط8، بدون تاريخ الطبع، ص 29.

[10] المصدر السابق، ص 29ـ30.

ونحن، بحكم الأمانة العلمية، لا نستطيع هنا أن نكون " مع" أو " ضد" هذا التقسيم، ولكننا "مع" المحصلة النهائية التي توصل إليها الدكتور الزرقا، من حيث أن الدين إذا ما خرج عن كونه " مبادئ وقواعد كلية" وتحول إلى تفاصيل بيئية يومية، فإنه لن يكون له مجال لانتشاره بين الناس كافة، كما انتشر الإسلام.

ب ـ إنه أكد على أن الإسلام مرحلة متطورة، جاءت لتقابل حاجة الناس الذين وصلت مداركهم واستعداداتهم الفكرية إلى درجة قادرة على " تلقي" الأحكام النهائية في " صورة مبادئ وقواعد ثابتة"، وفي هذا إشارة واضحة إلى "ضرورة" الاجتهاد.

جـ ـ إنه أثبت، وبما لا يدع للشك، أن الدين الإسلامي ترك المجال واسعا للاجتهاد في التفاصيل، والنصيب الكبير للعقل في التطبيق.

وبهذا كله، يتم فهم مقولة صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، فهما قائما على قدرة هذا الدين لمقابلة المتغيرات الحتمية والمتعاقبة، ولا يمكن أن يقابل الإسلام هذه المتغيرات ما لم يكن كما قال الدكتور الزرقا" مبادئ وقواعد كلية".

5ـ ويؤكد هذا المعنى قول محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، المتوفي عام 1126م. في مقدمة كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد": "أن

الوقائع بين أشخاص الأناسي غير متناهية، والنصوص والأفعال والاقرارات متناهية، ومحال أن يقابل ما لا يتناهى بما يتناهى"[11].

ويدعم النبي (ص) الاجتهاد بقوله: "إن للمجتهد أجرا إذا أخطأ، وأجرين إذا أصاب"، حيث يزيل بعض التوجس من الوقوع في الخطأ عند الاجتهاد في الدين، وتكون نتائجه دائما " ظنا" إلا إذا اتفق عليه المسلمون جميعا فيصير "إجماعا".[12]

6ـ إلا أن حبل الاجتهاد كان قصيرا في الإسلام، إذ سرعان ما انتهى إلى حيث توقفت "المذاهب الأربعة" [13]، ولم يتواصل إلا عند فرقة صغيرة بالنسبة للغالبية السنية، ألا وهي الشيعة[14]، حيث ساد واستقر التقليد، ولم يخرج المجتهدون المتأخرون في اجتهادهم عن الحدود التي قررتها هذه المذاهب، فكانوا يفتون في " الفروع" على اعتبار أن الأئمة الأربعة قد انتهوا من وضع " الأصول".

وإذا كان البحث في أسباب تراجع " الاجتهاد" أمام "التقليد" الذي طغى واستمر حتى يومنا هذا، يخرج عن نطاق بحثنا هذا، فإننا نستطيع الزعم بأن للأوضاع والتقلبات التي سادت التاريخ الإسلامي أثرا بعيدا، إضافة إلى طبيعة الدين، ذات المكانة المقدسة، تجعل من الاجتهاد عملية مكلفة ومخطورة، وإذا كان النبي (ص) قد حث على

---

[11] محمد بن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ج1، 1966، ص2.

[12] دائرة المعارف الإسلامية، مصدر سابق، ص 434ـ436.

[13] المصدر السابق، ص 435

[14] المصدر السابق، ص 436

الاجتهاد، فإنه أيضا وضع العديد من المحاذير، وهذا أمر مفهوم للحفاظ على وحدة الدين واجتماع الكلمة، إذا يقول محذرا: "من قال علي ما لم أقله فليتبوأ بيتا في جهنم، ومن أفتى بغير علم كان أثمه على من أفتاه، ومن أشار على أخيه بأمر يعلم الرشد في غيره فقد خان"، وقد فهم الكثير من المسلمين المتأخرين العبارة الأولى من هذا الحديث على المعنى المطلق في معظم الأحيان، فلم يتجرأ أحد على الذهاب إلى أبعد مما قاله النبي(ص)، حتى مع تغير الأحوال وتوجب اللجوء إلى التأويل لمعالجة مستجدات العصور اللاحقة.

7ـ وإذا كان القرآن قد نهى الإنسان العادي عن الاجتهاد بنفسه في أمور الدين بقوله:" وأسالوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"[15]، فإن ذلك بمثابة دعوة لأهل الذكر أن يشحذوا قدراتهم في الاجتهاد من خلال القرآن والسنة والقياس والاستحسان والاستصلاح والاستصحاب إلى آخر الأدوات والمناهج الفقهية من أجل الحصول على إجابات مقنعة وعصرية للمسلمين فيما إذا سألوا!.

لذا، ورغم سيادة التقليد والجمود، فإن التاريخ الإسلامي لم يخلوا من مجتهدين مجددين، تخلقهم "الحاجة" ، خاصة وأنه "دين دنيا وآخرة"، يأخذ منه المسلمون أحكامهم في أخص خصوصياتهم، في علاقاتهم بأزواجهم وأبنائهم وآبائهم، وفيما يحل لهم وما يحرم عليهم، فكان تظهر من عصر لآخر، شخصيات تستشعر حاجة المجتمع ويدفعها الطموح في الاصلاح، فترجع إلى الاجتهاد، بمعناه المطلق، لا بمعنى الاجتهاد في الفروع، وتعتمد على النصوص الأولى " الينابيع الأصلية"،

[15] المصدر السابق، ص 436.

ومن هذه الشخصيات، ابن تيمية المتوفى في عام728 هـ والسيوطي المتوفى عام 911هـ وهذا الأخير جمع مع صفة الاجتهاد، أنه " مجدد عصره"، وقد ذهب السيوطي إلى أنه يجب ألا يخلو زمن من مجتهد واحد على الأقل، كما أنه يجب أن يكون على رأس كل مائة سنة مجدد."[16]

8ـ وفي العصر الحديث، يبرز مجتهد أصيل ينادي بـ " تحرير الفكر من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف هذه الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأولى.. والنظر إلى العقل باعتباره قوة من أفضل القوى الإنسانية، بل هو أفضلها على الحقيقة"[17].

ويطرح هذا المفكر، الإمام محمد عبده (1849 ـ 1905) العديد من الآراء التي تشكل انعطافا جديدا في مسيرة الاجتهاد في الإسلام، من أجل الحصول على إجابات مقبولة لمشكلات وقضايا هذا العصر.

9ـ على أن ما ينبغي تأمله في تاريخ الاجتهاد في الإسلام، هو أن ظهور المذاهب الخمسة، إنما يعني في الأساس ما سبق أن أكده الدكتور الزرقا من كون الإسلام أحكام نهائية في صورة مبادئ وقواعد كلية ثابتة، تفتح

---

[16] المصدر السابق، ص 436.

[17] د. محمد عمارة: الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1980، ص171.

المجال واسعا للاجتهاد في التفصيل، وكيفيات التطبيق، وإلا فما معنى اختلاف هذه المذاهب وتعددها في معالجة القضايا؟.

وعليه، فليس زندقة أو هرطقة إن طالبنا، وبحكم التطور الذي يشهده إنسان هذا العصر، وبحكم المستجدات التي يفرضها هذا التطور، وفي مقدمتها اعتزاز المرأة بهويتها الإنسانية، أن يبدأ نفر من القادرين المؤهلين اجتهادا، فيجدد في الأحكام التي تمس أخص خصائص مسلم هذا العصر.

10ـ لابد إن هذا الفصل التمهيدي، أثار تساؤل العديد من القراء، حول ما يربطه بالموضوع الأساسي "قضية الطلاق".

إلا أنه كان تمهيدا لابد منه في رأينا، للتدليل على أن الدين الإسلامي ليس عاجزا عن الإجابة على إشكاليات هذا العصر، تماما كما أنه لم يعجز عن الإجابة على إشكاليات العصور الماضية، ولكن العجز هو في المقلدين الذي يريدون التوقف عن مواصلة الاجتهاد.

ومع إننا لا نزعم، ولا نملك أن نزعم، بأننا قادرون على ركوب وعورة الاجتهاد، إلا إننا، وبحكم استقراء مسيرة التاريخ الإسلامي، نؤكد على شرعية الاجتهاد، وأهميته لإصلاح الخلل القائم ما بين اجتهادات سلفية وإشكالات معاصرة، داعين إلى ضرورة قيام مجموعة من الفقهاء في الدين، ومن المحامين ومن غيرهم من الضليعين بمناقشات ودراسات هذا الموضوع، مستفيدين من كافة تجارب الدول العربية والإسلامية ومسيرتها من أجل تقنين واصدار قوانين الأحوال الشخصية، من أجل المواصلة من حيث انتهت هذه التجارب، لا رافضين ولا متعصبين، ولا

حاجرين على العقل الذي كرمه الله في خواتم العديد من آياته، بدعوته للإنسان أن يتفكر، وأن يتدبر، وأن يتأمل، على أن يرجعوا إلى الينابيع الأولى.

وإننا إنما ننطلق من الإيمان بأن الجمود على التقليد هو "عرض" طارئ على " جوهر" الإسلام، رغم سيادته فترة طويلة، حيث أنه يتناقض مع الأساس الذي قام عليه الإسلام، من دعوة للعلم والتفكير والتدبير، والعدل والمساواة والإنصاف.

الطلاق والحاجة للاجتهاد

1ـ وحتى لا نبقى محلقين في مفاهيم عامة، ومسائل مجرد، بمكن أن ندلل على بعض ما تم طرحه في الفقرات السابقة من هذا الفصل، من خلال عرض لبعض القضايا التي تؤكد من جهة على وقوع الاجتهاد وما يحمله الاجتهاد من اختلافات، تتعدى أحيانا الجزئيات والشكليات إلى العناصر التي تسمى بالأركان، كما أن عرض هذه القضايا من جهة أخرى، يعتبر تطبيقا للاجتهاد في الموضوع الذي تقوم عليه هذه الدراسة، إضافة إلى ما يكشفه من إشكالات لازالت قائمة تستدعي اجتهادا جديدا لمعالجتها، معالجة تقبلها روح العصر والتطور وحاجة الناس.

2ـ إن انفراد الرجل/ الزوج بحق ايقاع طلاق المرأة/ الزوجة، ومن خلال عبارة يطلقها، دون جهة تحاسبه أو تقره أو تمنعه، قد ترتب عليه مسائل عديدة كانت مجالا خصبا للمجتهدين من الفقهاء.

فأن يكون للرجل هذا الحق المطلق في انهاء علاقته بزوجته بمجرد لفظة، تطلب أن يحدد الفقهاء هل هي كلمة بعينها يقع الطلاق بعدها، أم هي مجموعة من المترادفات، وهل يؤدي تكرار كلمة " طالق" ثلاث مرات وقوع الطلاق البائن، أي الذي لا رجعة بعده إلا بزواج الزوجة من "محلل" يدخل عليها دخولا فعليا صحيحا، وماذا عن الأخرس، وعن المريض والمجنون والقاصر، وعن المكره والغضبان والسكران والمدهوش... إلخ.

3ـ ولعل وقفة قصيرة عند اشتراط توفر النية والقصد لوقوع الطلاق، توضح إشكالات واجهها المجتهدون فاختلفوا فيها، فمثلا يقول الدكتور الشيخ صبحي الصالح أن " الطلاق لا يقع إلا بنية، وما يراه الفقهاء من وقوع طلاق الهازل مبني على أساس واه من حديث مختلق موضوع، والحق أن لا طلاق من الهازل، ولا من السكران ولا المكره ولا الغضبان ولا المدهوش.)[18]

مما يتبين من إشارته إلى أن هناك فقهاء يفتون بوقوع الطلاق عن كلمة يراد بها هزلا ولا يقصدها الزوج، ولهم في ذلك تبريرهم ـ إلى جانب الحديث النبوي المختلف عليه [19]ـ حيث فرقوا بين المطلق تحت اكراه، فلا يصح طلاقه، والمطلق بهزل فقد قصد السبب وإن كان لم يقصد

---

[18] د. الشيخ صبحي الصالح: المرأة في الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص 36ـ 37.

[19] الحديث النبوي: ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة، رواه الخمسة إلا النسائي.

الحكم، فقد ترتب عليه أثره، حيث أنهت لفظ باللفظ مختارا عاقلا، يعلم معنى ما يقول، كما أنه ليس للعبد أن يهزل مع الرب.[20]

وهكذا يتضح موقف اختلف فيه المجتهدون ولا زالوا، وهو موقف كان يمكن ألا يكون لو أن هؤلاء المجتهدون انتهوا إلى أن الطلاق لا يقع إلا بإقرار من القاضي، بعد دراسة متأنية متفحصة، وبحيدة تصون الحقوق وترعاها.

4ـ وفي مقابل ذلك، يترك الفقهاء المجتهدون نصا قرآنيا واضحا يقول:" وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله، وحكما من أهلها، أن يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما) [21]، كان يمكن أن يكون أساسا جيدا لمجموعة من الأحكام والتدابير، التي تحكم واقعات الطلاق، وها هو الإمام محمد عبده يحلل ما تضمنه هذا النص، ويؤكد استنادا إلى ما جاء به المفسرون "إن الخطاب موجه إلى من يمكنه القيام بهذا العمل ممن يمثل المسلمين وهم الحكام، كما أنه موجه إلى الزوجين وأقاربهما، ومن ثم ينتهي إلى أن التحكيم بين الزوجين واجب[22]".

ولكن لا تجد لمثل هذا الموقف المتميز صدى لدى المجتهدين الآخرين، بل أن بعضهم يخالف هذا النص الصريح، حيث يتساءل الشيخ محمد أبو زهرة: هل من المصلحة الاجتماعية أن تنشر دخائل الأسر في دور

---

[20] د. أحمد الغندور: الأحوال الشخصية والتشريع الإسلامي، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، 1972، ص326ـ 327.

[21] آية رقم 35 من سورة النساء.

[22] د. محمد عمارة، مرجع سابق، ص95ـ 101.

القضاء، وتسجل في سجلاته؟" [23] وهو تساؤل يستفظع النشر والتسجيل دون أن يستفظع وقوع حالات الطلاق وما يلابسها وينجم عنها من آثار ومآس.

5ـ وإذا كان ما تقدم يعرض لقضايا ينظر إليها في العادة باعتبارها قضايا ثانوية أو مشكلات في "الفروع" كما يسميها الفقهاء، وليس في " الأصول"، فإن قضية " الاشهاد على الطلاق" تعتبر قضية اختلاف رئيسي بين " الشيعة" وبقية المذاهب الأخرى، حيث اشترطت الشيعة لصحة الطلاق توفر أربعة أركان رئيسية له لا يصح بدونها مجتمعة، وكان الركن الرابع منها: حضور شاهدين يسمعان الإنشاء ـ لفظ الطلاق ـ سواء طلب منهما ذلك أو لم يطلب، وذلك استنادا إلى نص قرآني يقول"(فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف، أو فارقوهن بمعروف، واشهدوا ذوي عدل منكم، واقيموا الشهادة لله).

وقد وضعت أحكام مشددة للتيقن من صحة شهادة الشاهدين، ومن ضرورة توفر مؤهلات معينة لقبول شهادتهما، مما يدل على مدى الحرص وحجم المسؤولية، ولتضييق دائرة الطلاق من جهة أخرى[24].

---

[23] د. أحمد الغندور، مصدر سابق، ص 296.

6ـ وإذا كنا نعرض لبعض المواقف المتعارضة بين الفقهاء المجتهدين، فإننا لا نريد من هذا كله إلا التأكيد على أن الدين الإسلامي لم يحجر على الاجتهاد، فالأحكام العملية فيه تنقسم إلى قسمين، قسم لا يحتاج إلى نظر واجتهاد، وقد تم تثبيته واثباته بالدليل القاطع كأركان الإسلام الخمسة وتحريم الكبائر، في حين أن القسم الآخر بقي في موضع نظر واختلاف واجتهاد، ينطبق عليه النص القرآني (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، حيث لم يلزم الله الناس بالنظر والاجتهاد، وإنما طلب منهم اللجوء إلى أهل الذكر، والفقهاء المجتهدين [25]، وإذا كان التعريف الفقهي للتقليد هو (العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة) فإن فقهاء هذا العصر لا يمكن لهم أن يستكينوا إلى التقليد شأنهم شأن بقية الناس، وقد وهبهم الله كل الأسباب والإمكانيات التي تمكنهم من أن يعطوا ويضيفوا أكثر مما أضافه المجتهدون السابقون، الذين ما بخلوا

---

[24] أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن: شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، مطبعة الآداب، النجف، العراق، 1969، ص21.

كذلك أنظر: د. أحمد الغندور، مصدر سابق، ص286ـ 288، حيث يتمنى على ولاة الامر في الكويت أن يسنوا قانونا ينص على " أن الطلاق لا يقع إلا بشاهدي عدل، فالقرآن يؤيدهم، ومصلحة الأسر تدعو إلى ذلك".

كما أنه سبق للدكتور الغندور أن تمنى على ولاة الأمر في كل من مصر والسودان في الطبعة السابقة لكتابه هذا، حيث كان عنوانه (الشريعة الإسلامية والقانون) دار المعارف بمصر، ط1، 1967.

[25] حسنين محمد مخلوف: فتاوى شرعية وبحوث إسلامية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ج1، ط2، ص 74ـ76.

على عصورهم ومعاصريهم بالنظر والتحليل من أجل مقابلة قضاياهم بما يلائمها من أحكام.

7ـ ويكفي أن ينظر المرء إلى رجال الكنيسة المسيحية على اختلاف مذاهبها، ليلحظ إلى أي مدى استطاعوا تطويع تعاليم دينهم، التي كانت تحرم الطلاق تحريما قاطعا، يقول انجيل القديس متى: (فلا يصح أن يفرق الإنسان ما جمعه الله)، وفي موضع آخر يقول نفس الانجيل: (ما يزوجه الله لا يفرقه الإنسان)، حيث تطلبت الظروف المستجدة مخالفة التحريم المطلق وابتداع أنواع متفاوتة من أشكال الطلاق، فالكنيسة الكاثوليكية رغم التزامها بالتحريم إلا أنها أوقفت آثار الزواج بـ" التفريق الجثماني" بين الزوجين، أما بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة، في حين خطت الكنيسة الأرثوذكسية خطوات أبعد فصدر عن المجمع المقدس والمجلس الملي العام سنة 1955حصر بالحالات المسموح بالطلاق فيها، لعل أكثرها احتراما لإنسانية كلا الزوجين، هي الحالة التي تبرر الطلاق من جراء قيام أحد الزوجين بالاعتداء المتكرر على حياة الآخر وتعريض صحته للخطر[26].

وبالتالي فإنه يكون من المؤسف أن يستطيع رجال الدين المسيحي، الذي يحكمهم تحريم مطلق وحاسم من الاجتهاد وتقديم الحلول الواقعية والملائمة لمقتضيات الساعة، في حين يتخلف فقهاء الدين الإسلامي، عن مواصلة السير في درب حدد معالمه القرآن والسنة، والسلف الذي اجتهد ولائم وصاغ أحكاما تلبي حاجته، فركنوا واستكانوا إلى التقليد والاكتفاء بالاجتهادات السلفية، رغم ما يموج به

[26] د. مصطفى الخشاب: الاجتماع العائلي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص290ـ 291.

الواقع من مشكلات مستجدة، ومن حاجات متنامية لنهضة جديدة في هذا المجال، تتمشى مع ازدياد الوعي والاتجاه إلى البحث العلمي في كافة الميادين، لا يسندهم في سلبيتهم سند من الشرع، الذي دعا إلى الاجتهاد والنظر والاعتماد على العقل، الذي كرمه الله في خواتم العديد من آياته، بدعوته الإنسان أن يتفكر، وأن يتدبر، وأن يتأمل، وعلى الرجوع إلى الينابيع الأولى في كل مرة.

إننا حين ندعو إلى الاجتهاد، فإنما ننطلق، ومن خلال استقراء علمي، من الإيمان بأن الجمود والركون إلى التقليد هو " عرض" طارئ على " جوهر" الإسلام، رغم سيادة هذا العرض لفترة طويلة، وذلك لأنه يتناقض مع الأساس الذي قام عليه الإسلام من دعوة للعلم والتفكير والتدبير، والعدل والمساواة والإنصاف.

يناير 1984

تم عرض الدراسة في ملتقى الأربعاء لجمعية الاجتماعيين البحرينية في 25 أبريل 1984

أحلام شقية.. رصد لمعاناة المرأة العربية

تنبئ مسرحية سعد الله ونوس (أحلام شقية) [27] عن إمكانية قراءتها على مستويات عدة، شأنها في ذلك شأن بقية مسرحياته، خاصة تلك التي كتبها في أواخر حياته، وفي أوج عطائه الفني ونضجه الفكري وسباقه مع الأجل المحتوم إثر اكتشافه لعلته المستعصية.

ومع ذلك فقد كان نصيب هذه المسرحية من مثل هذه القراءات التحليلية يبدو، وحسب متابعتي الشخصية، ليس كمثل بقية مسرحياته الأخيرة.

وللوهلة الأولى تبدو إشارة المؤلف بأن أحداث هذه المسرحية تدور في خريف عام 1963، واعتبار (هذا التحديد لا يخلو من قيمة ومغزى) [28]، يمكن أن تمثل دعوة صريحة لتناول هذا النص خارج مباشرته الظاهرية في معالجة قضايا حياتية يومية ومحاولة استقراء دلالاته العديدة، والتي ربما يأتي في مقدمتها أن تشكل المسرحية نعيا لأحلام الأمة العربية وتعبيرا عن إخفاقها في تحقيق وحدتها والتحرر من سيطرة قوى التخلف فيها، وهي محاولة بلا شك ستكون موفقة حيث تبدو الإشارات والإيحاءات واضحة ومبثوثة في ثنايا النص، إلا أن ما

[27] سعد الله ونوس: الأعمال الكاملة، المجلد الثاني، الأهالي للطباعة والنشر- والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، 1996.

[28] المرجع ذاته، ص253.

يحفزنا على محاولة استقراء أخرى تنطلق من وضعية المرأة العربية على وجه التحديد، وهي محاولة لا تلغي أو تصادر محاولات أخرى، وإنما هي تدلل على ثراء هذا العمل وتميزه في آن.

ففي بيت تمتلكه ماري تدور أحداث هذه المسرحية، وهي امرأة مسنة مسيحية متزوجة من أفاق يدعى فارس، قبل الزواج منها ليكون عالة عليها، أورثها مرض السيلان منذ البداية مما أدى إلى إسقاط جنينها ميتا لتعيش سنوات عمرها الطويلة دونما بهجة أو أمل، وفي غمرة إحساس بالعفونة والنجاسة والنفور من الممارسة الجنسية، ولا يشغلها سوى هاجس الترتيب لجنازتها والتحضير لمثواها الأخير، وهي بذلك تجسد ماضي المرأة العربية، الحافل بالمعاناة والإحساس بالضعف والاحتياج للآخر، حتى وإن كانت هي المعيلة اقتصاديا كما هو حال ماري هذه.

وفي مقابل هذا الواقع المأساوي، واقع آخر تعيشه امرأة مسلمة شابة تسكن الغرفة الأخرى من ذات البيت، هي غادة مع زوجها الشرس كاظم، الذي يعمل مساعدا في الجيش، وثمرة علاقتها الزوجية طفلها ذي السنوات الأربع والذي يملأ عليها خواء حياتها، فإن مستقبل هذا الزواج ينذر بمعاناة لا تقل عن معاناة جارتها المسنة ماري، وبهذا يلتقي المستقبل بالماضي في نطاق الحاضر دونما بارقة أمل، فلقد كان اقتران غادة بابن عمها انصياعا لرغبة أبيها ونتيجة لتخاذل وتهرب من أخيها بعد أن وعدها بالوقوف إلى جانبها ومساعدتها بالزواج من حبيبها والذي هو في الوقت ذاته صديقه.

في أجواء هذا الحاضر الذي يعيشه ساكنو هذا البيت، وبكل ما يوحي به من " انغلاق وضيق"، وهو ما يشدد عليه الكاتب في إرشاداته للمخرج ومصمم الديكور [29]، يبزغ أمل وليد في حياة المرأتين، أنه " بشير" الساكن في الغرفة العلوية، الشاب الغامض الهادئ، الذي ترى ماري فيه ولدها الذي طرحته ميتا وقد عاد ليحنو عليها في أخريات أيام عمرها، ويتولى ترتيب جنازتها ورخامة قبرها كما تتمنى، بينما ترى فيه غادة حبيبها الغائب الذي حرمت من الزواج منه، بشخصيته الوادعة المتفهمة على نقيض زوجها.

وإذا كانت المرأتان تعانيان القهر والعجز رغم ما بينهما من تباين في العمر وسنوات الزواج، فإن الاختلاف الأبرز الذي قصد الكاتب إظهاره في هذه المقابلة بين المرأتين يكمن في الدين، حيث ليس ثمة اختلاف جوهري في المعاناة بين ماري العجوز المسيحية حبيسة زوجها منذ ثلاثين عاما، وبين غادة الشابة المسلمة رهينة زوجها منذ أربعة سنوات فقط، فالرجل في الحالتين هو المضطهد دونما تأثير يذكر لاختلاف عامل الدين في التخفيف من هذا الاضطهاد، والكاتب إنما يريد التأكيد على أن المحيط الاجتماعي والتقاليد السائدة هي المسيرة لمصائر النساء في مجتمعنا العربي سواء كن مسيحيات أم مسلمات، ويبدو إن الحاجة لازمة للاستشهاد بتمييز ضروري بأن المقصود هنا بالدين إسلاما

[29] المرجع ذاته، ص 253.

كان أم مسيحيا، هو الممارسة اليومية للدين، والذي يختلف بالضرورة عن الإسلام مثلا كرسالة إلهية يجسدها القرآن الكريم والسنة. [30]

ويمكن الإيغال هنا في التأويل، وذلك بمحاولة الوصول إلى الفكرة الأعمق من وراء هذا التقابل ما بين شخصية ماري العجوز وشخصية غادة الشابة، من حيث هو تقابل ما بين الديانة المسيحية الأقدم زمنيا والديانة الإسلامية اللاحقة عليها، ومع هذا فإن معاناة المرأة في الحالين قائمة، ومن ثم فما يريد الكاتب استخلاصه بصورة قد لا تكون مباشرة هو أن المحيط الاجتماعي، وليس الدين هو العامل الحاسم في تسلط الرجل على المرأة، وإلى درجة استطاع هذا الأخير أن يجير كل ما في الدين من قيم وتعاليم تدعو إلى المساواة والمحبة والرعاية، ومن خلال التقاليد والممارسة اليومية، لمصالحه وأهوائه وترسيخ سيطرته وقهره للمرأة عبر اختلاف العصور.

وإذا كان كاظم يمثل في شخصيته العسكري شبة المتعلم، الكاره للوحدويين وعبد الناصر، "طاووس مصر" كما يسميه، والهازئ بمحاولات زوجته المستمرة في الكتابة لأخيها المهاجر، والذي يواصل اضطهاده لها بالضرب أمام طفلهما مما حمل هذا الأخير على كراهيته، فإن هذه الشخصية سرعان ما تستثار بحكم تكوينها النفسي من قبل فارس، زوج ماري، والذي يستطيع بخبثه أن يثير غيرته وحنقه على بشير، باعتباره الأعزب الذي نادرا ما يبارح البيت في النهار، مما قد يتيح له الخلوة مع

[30] فاطمة المرنيسي: السلطانات المنسيات، ترجمة عبد الهادي عباس وجميل معلى، دار الحصاد، دمشق، الطبعة الأول ى1994، ص 18.

غادة، تلك الزوجة الشابة، وبذلك تلتقي مصلحة الاثنين، كـاظم وفـارس، في التخلص من مصدر التهديد المشترك لهما.

وبقدر ما يحرك بشير من سواكن المحيط من حوله بحلوله فيه دونما فعل إيجابي يبدر منه، مما يحمل على الالتفات إلى مدلولات اسمه، فإن مقدار الضعف الذي تتسم به شخصيته، مقارنة مع قوة شخصية كـاظم ودهاء فارس، يجعـل مـن اليسـير التنبـؤ بنهايـة المواجهـة، فـإلى جانـب سلبية أداء بشير، فهو يحسن الإصغاء لشـكاوى العجـوز مـاري والشـابة غادة، " وفي عينيه لمعة حزن تفتت القلب"، " إنه لم يسكن هـذا البيـت إلا لكي يرتب سفره القادم" هكذا تقول عنه غادة، في حين تحلم العجوز بأن ترتب حياته كما يرتب لهـا آخرتهـا وتجهـزه لتزويجـه بغـادة، بهـذا الحلم المشترك بين الاثنتين تستمدان أملا جديدا وتلتقيان عنده، واحـدة قادمة من المـاضي وتترقـب المـوت بـين يـدي أبنهـا " بشـير" لأن المـوت بالنسبة لها هو الفرح " إني أترقبه يـا غـادة، كـما تترقبـين ليلـة عرسـك، هناك سأجد المباهج والأفراح التي فاتتني في هـذه الـدنيا"، بيـنما تبـوح غادة المتوجسة من المستقبل في ظـل زوجهـا بأنهـا لم تعـد تسـتطيع أن تتخيل الحياة بعيدا عن هذا البشير.

بهذه الأجواء تحتفي المرأتان ببشير، في حين يعاني هذا الأخير، من أشباح الماضي وكوابيسه، وهو الهارب منها بلا جدوى، ففي مشهد يتحول فيه فارس، في هيئة أبيه، آمرا إياه بأن يقتل أخته، التي تكون في هيئة غادة، لكونها فضحت العائلة بين الأهل والأعداء، ولن يستحق بشير مكانته في العشيرة ما لم يطهرها من هذه الوصمة، وعلى الرغم من صحوته المفاجئة بقوله "عرفتك.. عرفتك.. إنك فارس" إلا أنه سرعان ما يستسلم لسطوة الأب ويأخذ الخنجر منه صاغرا لرغبته، ولكنه لا يقوى على تنفيذ تلك الرغبة لتبادر أخته فترمي نفسها في النهر وتموت غرقا، ويظل هو يحمل في نفسه ندما مقيما يقض مضجعه، ويمعن في تردده وسلبيته، وإلى درجة عجزه حتى عن الدفاع عن نفسه عندما يدخل كاظم عليه غرفته ذات مساء ويرديه قتيلا برصاصة في صدره، ليلقيه وبصحبة محرضه فارس في برميل الزبالة، بينما هو في عجز واضح وجلي، يقول وهو محمول: "لست ميتا.. لا.. لم أمت" مرددا بعد ذلك أبيات بدر شاكر السياب الأثيرة لديه " عيناك غابتا نخيل ساحة السحر"، وهي ذات الأبيات التي كان يرددها ساعة غرق أخته فيما قدميه منزرعتان في الطين تمنعانه من اللحاق بها وإنقاذها، كاشفا بذلك عن عدم مقدرته لتعامل مع محيطه، كما لو كان بشيرا قادم لزمن وأحداث لم يهيأ لها بعد، بشير مبكر جدا وغير مسلح لفعل التغيير الذي يهجس به ويدعو إليه.

وبانطفاء البشير تواجه المرأتان مصيرهما " إننا محصورتان في حبس" تقول ماري، فتجيبها غادة:" وليس أمامنا إلا أن نبلع قهرنا، نتغذى بـه.." فيكون رد ماري: " لو بلعت قهـرك، فسـتنتهين عجـوزا بائسـة وممـرورة مـثلي. هـذه المـرة يجـب ألا نبلـع قهرنـا."، لـذا تقـرران الـتخلص مـن سجانيهما بدس السم في عشـائهما، إلا أن سـوء الطـالع يكـون بالمرصـاد حيث يسبقهما إلى تناول الطعام المسموم فلذة كبد غادة، طفلهـا ثـائر، لتكتمل حلقة اليأس إحداقها بالمرأتين، وتخيم عليهما حلة ليـل ثقيـل لا تبدو له من نهاية مأمولـة، ولتنتهـي هـذه المسرحية عـلى عويـل غـادة وولولتها نادبة أبنهـا ومسـتقبلها معـا " يـا عـين ماما.. سـأحفر صـدري وأمددك فيه.. قتلك ولم يأكل.. لا الحلـم ممكـن ولا التمنـي ممكـن.. لا شيء إلا الظلام والموت."

كبار السن والمدينة

ورقة مقدمة إلى المؤتمر الرابع لرؤساء البلديات، المنعقد في ميلانو بإيطاليا ـ أبريل 1983.

مقدمة:

لقد كان عام 1982، بداية لاهتمام عالمي، من المؤمل ألا ينتهي وألا تفتر حماسته، بقضايا ومشاكل كبار السن حيث كان للجهود الدولية والإقليمية والوطنية، التي بذلت في ذلك العام، الأثر الكبير والحاسم في لفت الانتباه إلى حقائق هامة وحيوية وذات تأثير بعيد كما على كل المجتمعات الإنسانية، وعلى مستقبل الإنسان ورفاهيته.

كما كشف الاهتمام العالمي بقضايا كبار السن، مدى تفاعل تلك القضايا والتأثير المتبادل الذي لا يمكن لفهم ومعالجة أية مشكلة أن يتم بمعزل عنه، فبرزت ضرورة تساند العوامل وتكاملها في أية سياسة أو برنامج أو نشاط يهدف إلى التخفيف من آثار تزايد نسبة كبار السن في المجتمع.

من هذا المنطلق، التفاعل والتكامل، تبرز أهمية موضوع هذا البحث، الذي يعد مدخلا جيدا لتطبيق بعض الحقائق التي بلورتها جهود عام 1982، ولإعطاء أبعاد جديدة لعملية تخطيط المدن، التي سادت إلى وقت قريب، مفهومها التقليدي القائل بأنها عملية مادية للمعيشة الحضرية، وذلك من خلال إعادة النظر فيها على اعتبار إنها عملية شاملة متكاملة يشكل التخطيط المادي جزءا منها ليضيف إليه رجال علم الاجتماع مع الفنيين المختصين في مجالات أخرى كالاقتصاد والهندسة والتعليم والطب وغيرها ما يضمن تحقيق التخطيط الشامل،

الذي لا يركن إلى أحد العوامل بمعزل عن العوامل الأخرى أو إلى جزء دون الكل، فالتخطيط لمجمع سكني مهما كان صغيرا، يحتاج إلى دراسات ومعلومات حول التركيب الجنسي(الجندري) والعمري والمهني والاجتماعي والتعليمي للسكان، بالإضافة إلى خصائص تقاليدهم وعاداتهم، وما ينجم عن تجمعهم هذا من احتياجات تتطلب توفير خدمات أساسية لا غنى عنها.

فإذا كان الأمر هكذا بالنسبة لمجمع سكني، فكيف والأمر يتعلق بفئة كبار السن المتنامية العدد في المجتمع، والتي كان لها حتى الامس موفع القيادة وقوة العمل والإنتاج ولا زال لها معين الخبرة ورمز الحكمة.

فإذا ما أضيف إلى ذلك واقع المدينة، بما تتميز به من وضع تفضيلي في دول العالم الثالث ـ بما فيها الدول العربية ـ ومن إيقاع الحياة المتسارع، ونمط العلاقات السائدة بين سكانها، والعدد الكبير من أبنائها المرشحين لولوج مرحلة كبر السن خلال العقدين القادمين، فإن ما هو منتظر لمعالجة موضوع " كبار السن والمدينة" أكبر بكثير من أن يحتمله بحث في مثل هذا العدد من الصفحات.

وعليه، فإن ما هو مطروح في هذا البحث، إنما هو في الحقيقة، مجرد عناصر لتفتيح نقاش أكثر عمقا وتفصيلا، يثرى بالبيانات والمعلومات المستقاة من الواقع والخبرة والتخصص، مما يساعد على بلورة مجموعة من التصورات المحددة في هذا الموضوع.

في هذا الإطار، تعالج الصفحات التالية قضية كبار السن والمدينة.

الحق في الأمان الشامل

بادئ ذي بدء، ينبغي تحديد المقصودين بمصطلح كبار السن، حيث أن التجمع العالمي لكبار السن الذي عقد في فيينا في الفترة من 26 يوليو ـ 6 أغسطس 1982، قد حدد ثلاثة مصطلحات هي المسنون، والمتقدمون في السن، وكبار السن، وقد توصلت إحدى وثائق هذا التجمع إلى أن أكثر هذه المصطلحات دقة هو " كبار السن".

وعليه فإننا سنستخدم هذا المصطلح في هذا البحث، قاصدين به كل شخص تجاوز سنه الستين عاما، ومعتبرين أن أي مصطلح آخر متداول في المصادر والفقرات التي يتم الاستشهاد بها إنما يعني هذا المفهوم المحدد.

ولعل من المناسب أن يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أول ما نستند إليه في تأكيد حقوق كبار السن، حيث حددت الفقرة (أ) من المادة (25) من الإعلان العالمي المذكور هذه الحقوق بنصها على أنه " لكل إنسان الحق في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته، وكذلك لصحة ورفاهية أسرته بما في ذلك المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية والحق في الأمان عندما يتقدم به المسن".

ونتوقف عند العبارة الأخيرة التي أضافت إلى تلك الحقوق ـ التي من الضروري أن تتوفر لكل إنسان، مهما كان جنسه وجنسيته ودينه.. الخ، في سني عمره المبكرة ـ حقه في الأمان عندما تتقدم به العمر، حيث يشكل الأمان للكبير في السن حجر الزاوية في متطلباته خلال

هذه المرحلة الحساسة التي يبدأ فيها خسارة الكثير من أدواره في الحياة، أما بحكم ما يصيبه من وهن وعجز حسي، وأما بحكم ما يفرضه عليه المجتمع من إجراءات واعتبارات.

وإذا كانت الفقرة السابقة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تحدد أي نوع من الأمان هو المقصود، فذلك في رأينا إنما للدلالة على الأمان بكافة معانيه ومستوياته، حيث لا يمكن اقتصاره على الأمان الصحي أو الاقتصادي أو غيرهما، بل إن الأمان في حقيقته كل لا يتجزأ، وعليه، ومن باب الدخول إلى صلب موضوع البحث، يمكن تقسيم هذا الأمان إلى ما يحقق ويلبي الاحتياجات التي يتحسسها الكبير في السن، سواء كانت مادية أو غير مادية.

فإذا حاولنا تطبيق ذلك على المسكن بالذات، فإنه وبالفهم الشمولي المتكامل لن يكون المسكن هو ذلك المكان الذي يلجأ الشخص طلبا للراحة واتقاء تقلبات الجو وحسب، وإنما هو المكان الذي يحن ويشعر المرء بانتمائه إليه، والذي تتشكل إزاءه أحاسيس مركبة من الذكريات والعادات والاتجاهات.

وهذا الفهم بدوره لا يمكن أن يستقيم ويتحقق إذا اقتصر على حدود المسكن، ولم يتعداه إلى الجيرة والمنطقة والبيئة المحيطة به، سواء كانت هذه البيئة قرية او مدينة، إذ لكل بيئة أجواؤها وتأثيراتها التي تستعصي على التحديد أو الحصر، إلا أنه يمكن رصد بعض مظاهرها من خلال العادات والتقاليد السائدة فيها، والتي يستدل عليها علماء الاجتماع من خلال ما يسمى بالعلاقات الأولية التي تسود القرى والأرياف، مقابل العلاقات الثانوية التي تسود المدن.

كما يدخل في نطاق المفهوم الشمولي والمتكامل للأمان بالنسبة لكبار السن كل التسهيلات المتوفرة في البيئة المحيطة كالحدائق والمقاهي والأرصفة المأمونة ومناطق عبور المشاة وأضواء المرور والنقل المريح المتاح وقرب المرافق العامة وسهولة الوصول والاستفادة منها...الخ، وهذا كله من مفردات تخطيط المدن وتحديثها.

الاتجاهات الديموغرافية القادمة:

قد يثار تساؤل منطقي وأساسي حول الأسباب التي من أجلها تتم المطالبة بأخذ احتياجات كبار السن بعين الاعتبار عند التخطيط للمدن، باعتبار أنهم لا يتجاوزون في الوقت الحاضر فئة قليلة من السكان، في حين أن تحقيق احتياجاتهم قد يؤدي إلى زيادة في التكاليف في وقت يبحث العالم فيه عن الاعتبارات التي تقلل منها.

إلا أن الرجوع إلى الإحصاءات السكانية التي نشرتها الأمم المتحدة مؤخرا يعطي جوابا حاسما، حيث تؤكد هذه الإحصاءات والاسقاطات على أن العالم يسير حثيثا نحو شيخوخة السكان، بمعنى أن نسبة كبار السن تتزايد باطراد في كل أرجاء الدنيا، وتبلغ أقصاها في افريقيا وآسيا، فمع حلول عام 2000ستكون نسبة زيادة كبار السن في آسيا 154% لما هم عليه الآن، وفي أفريقيا 152% وفي أمريكا 137% ومثلها في أوربا.

وفي اسقاطات أخرى، فإن 52% من الذين بلغوا الستين أو تجاوزوها في العالم كله، كانوا يعيشون في البلدان النامية عام 1975، ومع حلول عام 2000 يتوقع أن يعيش 60% من جميع المسنين في العالم في البلدان

النامية، بينما سيبلغ حوالي ثلاثة أرباع مجموعهم (72%) مع حلول عام 2025.

ويصاحب الزيادة في أعداد كبار السن تغير في الهيكل العمري للسكان في المناطق النامية، حيث يؤدي إلى تناقص الأطفال في مجموع السكان، إذ من المتوقع أن تنخفض نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من حوالي 41% في المتوسط من مجموع السكان في عام 1975، إلى حوالى 35% في عام 2000 ثم إلى 12% في عام 2025.

وهكذا فإن نسبة كبار السن في ازدياد مطرد، بسبب العديد من العوامل، ربما في مقدمتها تطور وتوفر وسائل العناية والرعاية الصحية، رغم معوقات التنمية من حروب وجهل وتخلف واستعمار جديد.

وبالتالي، وكمحصلة لما تم عرضه من إحصاءات واسقاطات يمكن تلمس مدى الحاجة الماسة إلى إعادة النظر، وعلى ضوء كل تلك المعلومات، في التخطيط المستقبلي للمدن، ومنذ الآن، ومحاولة إجراء الدراسات المتعمقة والشاملة لمختلف احتياجات كبار السن، في سبيل أن يتم مراعاة تلبيتها في أي تخطيط لتشييد مدن جديدة، وفي أي عملية تحديث أو إعادة تخطيط لأي مدن قائمة، حيث أن الاتجاهات الديموغرافية والتغيرات المتوقعة على هيكل السكان تشكل محورا أساسيا من المحاور التي تقوم عليها عملية تخطيط المدن.

وإذا كانت الدول العربية شأنها شأن معظم دول العالم الثالث، قد بدأت تختط لنفسها خطط التنمية الشاملة والاستفادة من تجارب الدول الصناعية والمتقدمة، فإن من أولى الدروس التي لا بد أن

تستخلصها هذه الدول من تلك التجارب، هو عدم تكرار الأخطاء أو الوقوع في المشكلات المصاحبة لعملية التنمية والتحضر أو الناتجة عنها، والتي تشكل المشكلات الاجتماعية الجزء الأكبر منها والأكثر بروزا، خاصة عند اغفال التأثير الاجتماعي لمشروعات التنمية الاقتصادية والصناعية خلال عملية التخطيط، وذلك بسبب الاقتصار على الأخذ بالاعتبار المخرجات والجدوى الاقتصادية دون النظر فيما يؤدي إليه أي مشروع متصل بالناس من تغير وتأثير اجتماعي، وخير مثال على ذلك حركة النزوح من الريف إلى المدينة وهجر الزراعة وما أدت إليه الثورة الصناعية في أوربا من مشكلات ليس بالضرورة أن تتكرر معاناة الدول النامية لها، إذا ما أمكن أن تتم عملية التنمية والتحديث في إطار من التخطيط المتكامل وليس الأحادي الجانب والمقتصر على المنظر الاقتصادي.

ولعل مشكلات كبار السن التي شهدتها أوربا ابان ثورتها الصناعية وما بذلته المجتمعات الغربية وتبذله حاليا، يشكل تاريخا وتجربة ينبغي أن تتبلور وتتلخص في مجوعة من المعايير التي يتم الأخذ بها، إلى جانب المعايير الأخرى التي لا يستقيم بدونها تخطيط المدن.

الاحتياجات الأساسية لكبار السن

بعد ما حاولنا، فيما تقدم توضيح وتبيان أهمية الأخذ بعين الاعتبار احتياجات كبار السن الأساسية عند التخطيط للمدن وتحديثها، فإنه من الضرورة تحديد هذه الاحتياجات، ولو بشكل عام، دون الدخول في

التفاصيل بسبب ضيق المجال أولا، ولكون هذه الاحتياجات وإن اتفقت في عموميتها، فإن لكل مجتمع خصوصية تنعكس على هذه الاحتياجات من حيث أولويتها، ومن حيث تفاصيلها وأشكالها وتبعا لذلك تختلف سبل اشباعها أيضا.

وعودة إلى التأكيد بأن الأمان بمفهومه الشامل المتكامل يعني تلبية الاحتياجات التي يتحسسها كبار السن، فإن هذه الاحتياجات أيضا ليست ثابتة ومطلقة، وإنما هي متغيرة من جيل لأخر، ومن مجتمع لمجتمع، وعليه فإن هذا العرض إنما هو مبني على افتراضات تحتاج إلى دراسات وبحوث ميدانية لاحقة لتأكيدها أو تعديلها، وفيما يلي أهم الاحتياجات الأساسية لكبار السن:

1ـ التكامل الاجتماعي

ويمكن أن يكون المقصود من هذا المصطلح تحقيق التفاعل الاجتماعي باعتباره أحد أهم الحاجات التي يشعر كبير السن بضرورة تلبيتها من خلال ما يلي:

أ ـ الوسط الأسري: حيث ثبت بأن ما من مؤسسة اجتماعية أقدر من الأسرة على تلبية حاجة كبير السن في الانتماء والطمأنينة النفسية، فهي التي تمنحه الإحساس بأنه وسط مجموعة من صلبه وأهله، له في أعناقهم دين، لذا يتقبل مساعدتهم ورعايتهم، كما أن هذا الوسط يوفر له حرارة الحياة الأسرية اليومية والتفاعل مع أفرادها، صغيرهم وكبيرهم، فتتجدد بهم

حياته ولا يشعر بانعزاله عن الحياة كما يشعرها في المؤسسات الخاصة برعاية المسنين أو في مسكنه المستقل.

ب ـ الجيرة: والتي تتكون من الأسر التي ارتبطت ببعضها بحكم الجوار المكاني والامتداد الزماني، وانشأت علاقة قوية متفرعة في امتدادها نحو كل جيل من الأجيال، ونحو كل جنس فيكون من بينها تلك العلاقة التي تربط كبار السن من الرجال مع أقرانهم على حدة، والنساء على حدة، حسب التقاليد والعادات لتجتمع كل فئة وتتبادل الذكريات والخبرات والآراء الخاصة بها.

وقد تمتد هذه الجيرة لتشمل أكثر من الأسر المحيطة إلى المجتمع المحلي، حيث المقهى الشعبي أو النادي أو المجلس والديوانية ـ في الخليج العربي ـ وأية أمكنة أخرى حسب كل مجتمع وعاداته تتيح فرصة التقاء سكان المنطقة أو الحي، خاصة كبار السن منهم، لقضاء وقت الفراغ ومتابعة أخبار بعضهم ومعارفهم، وغير ذلك مما يحققه هذا التجمع من إحساس بتنوع الحياة وعدم الانغلاق داخل المنزل.

جـ ـ الاتصال الاجتماعي: وهو ما يمكن أن يتجاوز حدود الأسرة والجيرة إلى جماعات أو مؤسسات أخرى في المجتمع، بحيث يتحقق من خلاله استمرار ارتباط كبير السن بالبيئة الكبرى واندماجه في المجتمع بمواصلة القيام ببعض الأدوار التي تتلاءم مع امكاناته وحالته الصحية، وبما يشعره بالقدرة على الاعتماد على النفس ويمنع انسحابه كلية من المجتمع، ولا يتم ذلك إلا من خلال تيسر استخدام وسائل مواصلات كافية مناسبة

وبأسعار خاصة، وانشاء ممرات مأمونة لعبور الشوارع والطرق الرئيسية، وذلك كله من أجل وصول كبير السن إلى المساجد والمراكز الصحية والحدائق والمسارح ودور السينما والمكتبات العامة وبقية المرافق العامة.

2ـ الرعاية الصحية

مع مراجعة الاتجاهات السائدة في الرعاية الصحية لكبار السن وتقييمها، برز اتجاهان حديثان رئيسيان:

أولهما: التمييز بين الشيخوخة العادية والاحوال المرضية التي قد لا تكون أو لا تكون لها علاقة بالشيخوخة، وثانيهما: وهو متأت من الأول، ضرورة وضع برامج للرعاية الصحية المستمرة لكبار السن في وسط أسرهم وبانتظام وتجنب ادخال كبير السن إلى أي مؤسسة رعاية خاصة قدر الإمكان، من خلال محاولة تأهيله للاعتماد على نفسه، وتدريب أفراد الأسرة على أساليب الرعاية المطلوبة، مما يخفف من الأعباء المتوقعة لوجود كبير السن في الأسرة.

ويمكن وفي مجال هذا البحث الإشارة، دون الدخول في تفاصيل متطلبات وشروط الرعاية المستمرة لكبار السن، إلى أن مثل هذه الرعاية تحتاج إلى توفير مراكز صحية صغيرة منتشرة في أحياء المدينة، يمكن أن تكون بالإضافة إلى كونها مقرا للأخصائيين في مثل هذه الرعاية، مراكز رعاية نهارية لكبار السن الذين تتطلب حالتهم مثل هذه الرعاية، فتحول بذلك دون تجشمهم الوصول إلى مراكز نهارية بعيدة،

أو خروجهم عن بيئتهم المحلية، إلى جانب توفير تكاليف إنشاء مؤسسات كبيرة تكون في غالب الأحيان غير ملائمة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والعاطفية لكبار السن.

3 ـ ضمان الدخل

يلعب الضمان الاجتماعي المتمثل في دخل ثابت مضمون وكاف لكبير السن بعد تقاعده عن العمل، دورا كبيرا في احساسه بالأمن والاستقرار النفسي، والاعتماد على الذات، وعدم تحوله إلى عبء مالي على أفراد أسرته.

4 ـ الرعاية الاجتماعية

إن تزايد الالتزامات والارتباطات التي يشعر بوطأتها أفراد الأسرة في المدينة تبعا لتعقد الحياة اليومية، يؤدي بلا شك إلى الانصراف كليا أو جزئيا عن تقديم خدمات يحتاج إليها كبار السن، الذين يعيشون بين ظهرانيهم، أو في مساكن مستقلة، مما يتطلب توفير خدمات الرعاية الاجتماعية لهم خلال برامج غير نمطية أو تقليدية، تقوم على أساس الوصول إلى هذه الفئة وتلبية احتياجاتها من خلال المحيط الذي تعيش فيه، وبواسطة المعايشين لها، وليس في انتزاعها وعزلها في مساكن خاصة ورعاية مؤسسية نمطية مغلقة.

وبالتالي فإن الحاجة التي تتحدد في إطار موضوع هذا البحث هي انشاء مؤسسات صغيرة لتقديم الخدمات الاجتماعية موزعة على أحياء المدينة، وهو ما ينبغي أن يتكامل مع ما سبق التعرض إليه، عند تناول الرعاية الصحية المستمرة، بحيث تتساند الخدمات المقدمة لكبار السن فيما بينها، وتشكل فريقا واحدا متعدد الأغراض والتخصصات والمهام، وأن يكون موجها نحو المحيط الذي يعيش فيه كبار السن، ومعتمدا على تعاونه وتجاوبه، وليس مقتصرا على كبار السن وحدهم.

وبناء على ذلك، يمكن أن تكون هناك مؤسسات صغيرة متوزعة على مناطق وأحياء المدينة، ذات برامج صحية واجتماعية وتأهيلية في آن واحد.

5 ـ المعلومات والبيانات

إن التعرف على الاحتياجات الفعلية لكبار السن، والتي سبقت الإشارة إليها بشكل عام، لا يتم بالتخمين أو التوقعات الناتجة عن الخبرة الشخصية، وإنما عن طريق توفير وتحليل معلومات وبيانات تم جمعها بوسائل علمية معتمدة (المسوح، البحوث، الدراسات، الإحصاءات).

ويمكن أن نذكر هنا، وفي مجال موضوع هذا البحث، أهم المجالات التي نحتاج فيها إلى هذه المعلومات والبيانات:

أ ـ حجم فئة كبار السن: إن الإحصاءات والاسقاطات السكانية الدولية، رغم كونها تساعد على تشكيل تصور عام لتزايد عدد كبار السن في الدول النامية مثلا، إلا أن الذي يبلور ويحدد

الاتجاهات الديموغرافية على المستوى المحلي هو الإحصاءات الوطنية، والتي لا بد أن تشتمل على الأساس الذي يتيح استقراء إسقاطات منها تفيد في تحديد حجم فئة كبار السن في كل مرحلة وتوزيعها الجغرافي...إلخ.

ب ـ تحديد الخصائص المميزة لكبار السن: لا شك أن ما توصلت إليه العلوم في الدول المتقدمة في مجال تحديد خصائص مراحل ـ وليس مرحلة ـ كبر السن تفيد المخططين في كل حقولهم على تحديد الاحتياجات، وبالتالي وضع خطط وبرامج تلبي هذه الاحتياجات، إلا أنه يبقى لكل مجتمع خصائصه المميزة بحكم الخلفية الثقافية والخبرة التاريخية، مما يخلق تباينا متفاوتا بين حاجة كبير السن في مجتمع أوربي منها في مجتمع عربي، وبالتالي فإنه من الضروري عدم الركون إلى البيانات والمعلومات المستخلصة من بحوث في مجتمعات أخرى، دون مراجعتها واختبار مدى تطابقها على الاحتياجات الفعلية لكبار السن في مجتمع المدينة العربية، وتحديد مدى الاختلافات ومعالجتها بشكل بجعلها أكثر مواءمة.

جـ ـ التكامل بين الإحصاءات والبيانات: حيث أن البيانات أو الإحصاءات التي تتوفر حول تزايد نسبة وعدد كبار السن في المجتمع قد لا تكون ذات مدلول واضح في مجال التخطيط المعماري للمدن، ما لم يتم معالجتها في ضوء البيانات والإحصاءات التي تبين ما يشكله كبار السن من نسبة متزايدة في عدد سكان المدن في الوقت الحاضر والسنوات القليلة القادمة،

وذلك من منظور شملي تتكامل فيه كل البيانات والإحصاءات والمتوفرة.

بهذه المجالات وغيرها يتحقق للتخطيط السليم لمدن أكثر تلبية لاحتياجات كل ساكنيها، بمختلف فئاتهم العمرية، وبشكل يلائم بيئتها دون الحاجة إلى الوقوع في نفس أخطاء مجتمعات سابقة، وإنما بالاستفادة مباشرة من تجاربها.

ماذا تقدم المدينة لكبار السن

إذا حددنا أهم الاحتياجات الأساسية لكبار السن بشكل عام، وأكدنا على أنها لذلك تشكل تصورا عاما يحتاج إلى مسوح واحصاءات تفصيلية تحدد الملامح والمجالات العملية لمقابلة لك الاحتياجات على أرض الواقع ووفق خصوصياته، فإن إيراد بعض الملامح والمجالات العملية هنا، إنما يأتي من باب التمثيل والتقريب، على اعتبار أن عملية التخطيط هي وحدها التي تستطيع وبخطواتها وشروطها أن تحدد هذه الملامح والمجالات.

1ـ المسكن: إن المسكن يشكل إحدى المشكلات الهامة لكبار السن في المدينة، خاصة إذا لاحظنا أنه يتجاوز كونه مجرد مكان " فيزيقي " للإيواء إلى كونه وسطا تتوفر فيه وسائل الراحة النفسية والجسدية على حد سواء، وعليه فإنه يشكل مشكلة مركبة من مجموعة مشكلات فرعية، نحاول استعراضها بإيجاز على النحو التالي:

أـ الوسط الأسري: مع الاتجاه المتزايد لتفتت الأسر الممتدة إلى أسر نووية، تقتصر على الزوج والزوجة وأبنائهما، وخروج المرأة إلى سوق العمل، وارتفاع مستوى المعيشة وتكاليف الحياة وكثرة الأعباء والالتزامات، تبرز مشكلة رعاية كبير السن في المدينة، حيث يتم معالجتها بأشكال مختلفة، أكثرها شيوعا النمط الأوربي القائم على استقلال كبير السن في منزله أو إدخاله إلى إحدى مؤسسات الرعاية الخاصة.

وإذ يتبين بان الأمر لا ينبغي أن يتوقف عند المناداة بأهمية وضرورة توفير الوسط الأسري الطبيعي لكبير السن، وإنما يتعدى ذلك إلى العمل على اتخاذ الإجراءات والحلول العملية التي تجعل من الممكن وفي ظل الظروف القائمة، أن تواصل الأسرة مهمتها هذه فإن أهم ما يمكن طرحه هنا، أن تتم مساعدة الأسر التي يشارك كبير السن المعيشة معها في نفس السكن، كتوفير بعض الخدمات الاجتماعية والصحية، أو تخفيض الإيجارات أو الأقساط أو دفع علاوات إضافية وما شاكل.

ب ـ سعة المسكن: وحيث أن الأسر الممتدة تتفتت إلى أسر نووية نتيجة حياة المدينة والأوضاع الاقتصادية، فإن المساكن تبعا لذلك اتجهت إلى الضيق فصارت على شكل شقق في عمارات سكنية مكتظة، أو بيوت محدودة الغرف والمساحة، مع طغيان أنظمة بناء معقدة مقتبسة عن الغرب، واهمال تقاليد البناء المحلية والتي يمكن إجراء التعديلات عليها دون

الغائها كما حدث، باعتبارها حصيلة خبرة ممتدة في القدم، في سبيل الملاءمة بين احتياجات الإنسان العربي وبيئته، مما أدى إلى اغفال احتياجات كبير السن في هذه المساكن، أو توفير أنماط غير مريحة ولا متناسبة، بسبب هندستها المستعارة، مع خبرته وذوقه، ولعل أحد المقترحات المطروحة اليوم في بعض المجتمعات الخليجية هو العودة إلى المساكن الكبيرة التي تتسع للأسرة بكل أجيالها، مع إتاحة نوع من الاستقلال لكل جيل منها، ويمكن تحقيق ذلك بشكل أكثر عملي في أن تكون هذه المساكن على شكل شقق متجاورة مع توفير قاعة أو مجلس مشترك، سهل فيه التقاء أفراج الأسرة في الأوقات المناسبة.

وإذا كان مثل هذا الاقتراح يعتبر مثاليا في طرحه أمام واقع المدينة اليوم من ارتفاع في تكاليف الحياة ومتطلبات ايقاعها السريع، الذي يحرم المرء من فرصة المراجعة والالتفات إلى كبار السن في عائلته، فإن الواجب يحتم على الدولة أن تحاول من جانبها توفير مثل هذه الحلول عند شروعها في التخطيط لأنشاء مدن أو جديدة أو إحلال أحياء جديدة محل الاحياء القديمة في المدن القائمة، كلما كان ذلك ممكنا عن طريق الحرص على دراسة أفضل النماذج التي تتيح هندستها تلبية احتياجات كافة أفراد الأسرة، بما فبهم كبار السن، وبما يتلاءم مع قدراتهم.

2ـ الجيرة: إن حركة التحضر السريعة في العالم الثالث تأخذ اشكالا عديدة، كتحول القرى إلى مدن صغيرة، وتوسع وامتداد المدن القائمة واحتوائها للضواحي والأطراف وتأسيس أحياء جديدة، وإذا كان الهدف الرئيسي للتخطيط في الدول الأكثر نموا يقوم في الوقت الحاضر على تصحيح أخطاء الماضي، (تشارلز أبرمز ـ 1964) فإن ما هو متوقع من التخطيط في الدول النامية، ومنها الدول العربية، أن يأخذ في اعتباره إمكانيات التوسع مستقبلا ووضع الخطط الكفيلة بمقابلة هذه الإمكانيات التي أصبحت اليوم مؤكدة، حتى لا يؤدي مثل هذا التوسع إلى تشويهات كما يحدث في بعض المدن الكبرى الآن.

إن ما ينبغي التركيز عليه هنا، هو أن كل أشكال التوسع غير المنظمة إنما تؤدي إلى انتقال السكان من مكان إلى آخر بسبب عوامل مختلفة في مقدمتها ارتفاع ثمن الأراضي وضعف الخدمات أو الرغبة في الابتعاد عن زحام وضوضاء وسط المدينة، ويؤدي مثل هذا الانتقال إلى تفكك الروابط القديمة التي ترعرعت وتوثقت بين الأسر بفضل الجيرة الطويلة، والتي نتج عنها علاقات متينة بين الأجيال، خاصة الأجيال السابقة منها بسبب بساطة الحياة آنذاك وتقارب التجارب الشخصية.

وبالتالي فإن انتقال الأسر من أحيائها القديمة، وتوزعها في مناطق سكنية جديدة، إنما يقطع اوصال علاقات يعتز بها كبار السن ويحتاجون إليها، خاصة وأن مثل هذا التوسع لا يتم على أساس من التخطيط الذي يفترض أن يتركز على الجيرة باعتبارها مجتمعا صغيرا

تتوافر له الخدمات الأساسية مما يصعب على كبير السن إعادة تكيفه أو تعويضه، وهو عادة صعب التكيف مع المجتمع الجديد.

لذا فإن أي تخطيط قادم لا بد أن يأخذ الجيرة كمبدأ اجتماعي هام، فتبنى المباني بشكل يحددها كجيرة ويميزها عن الجيرات الأخرى. (د. عبد المنعم شوقي ـ 1966).

3ـ الخدمات الأساسية: يحتاج سكان المدن إلى مجموعة من الخدمات الأساسية كالأسواق والمدارس والحدائق والمساجد والأندية والمستشفيات وغيرها، مما يلبي احتياجات الإنسان، وهذه الخدمات كلما توفرت قريبا من منطقة السكن كلما أتاحت فرصة أفضل لكبار السن للاستفادة منها من جهة، ولمواصلة الاتصال والتفاعل مع المجتمع وعدم الانسحاب منها بسبب هبوط طبيعي في القدرات والاستجابات من جهة أخرى.

وإذا ما توفر التخطيط السليم، فإن معظم هذه الخدمات ستكون موزعة بشكل يضمن حصول غالبية السكان، وفي مقدمتهم كبار السن، عليها دون أن يؤدي ذلك إلى ازدحامهم في بقعة تتركز فيها كما يحدث في العادة، والذي يؤدي بدوره إلى ازدياد الضغط على المواصلات والاختناقات المرورية.

4ـ ضمان سلامة كبار السن: لعل الإشارة الواردة في إحدى وثائق التجمع العالمي لكبار السن، من أن معدلات الوفيات الناجمة عن الحوادث المرورية وبين المارة هي اعلاها بين كبار السن، تكشف إلى أي حد تبدو الحاجة ملحة، ومع المناداة بإدماج كبار السن في

المجتمع، إلى إزالة كل العوائق أمام مثل هذا الإدماج، وذلك بأن تتم إعادة النظر في تصميم الطرقات ونظم المرور والإنارة لتتلاءم مع القدرات الحسية لهذه الفئة ولاستجاباتها، بما يزيل الحواجز القائمة الآن، وذلك بإنشاء ممرات مأمونة لعبور الشوارع والطرق الرئيسية، وبتشجيع إنشاء نظم النقل العام لكبار السن عن طريق الحوافز والإعانات.

5ـ مراكز الرعاية: إن إنشاء مراكز اجتماعية صحية ترفيهية موزعة على مناطق المدينة، سيساعد إلى حد بعيد في دعم اتجاه رعاية كبار السن في وسط أسرهم دون اللجوء إلى دور الإيواء، كما أن صغر هذه المراكز وقربها من المستفيدين منها سيخلق علاقات وثيقة فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين القائمين عليها من جهة أخرى، مما يزيد من فعاليتها وينأى بها عن أن تتحول إلى مؤسسات فاشلة، خاصة إذا ما تنوعت برامجها لتتلاءم مع الاحتياجات الفعلية، بعيدا عن النمطية والروتين المعهودين في المؤسسات الرسمية.

ويمكن أن يتم إنشاء مثل هذه المراكز بتنسيق من مجموعة جهات حكومية وأهلية وبدعم من القطاع الخاص، مما يخفف العبء ويزيد من الفاعلية لانطلاق العمل فيها من روح الفريق الواحد.

أهم المصادر:

1. الأمم المتحدة ـ الجمعية العالمية للشيخوخة ـ فيينا ـ 26 يوليو ـ 6 أغسطس1982ـ مجموعة متفرقة من الوثائق
2. تشارلز أبرمز، المدينة ومشاكل السكان ـ بيروت ـ دار الآفاق ـ بدون تاريخ.
3. جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية ـ ترجمة د. محمد محمود الجوهري ـ القاهرة ـ دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ 1972.

4. د. عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة: الاجتماع الحضري ـ القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة ـ ط4 ـ 1966.
5. مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، الندوة العلمية لرعاية المسنين بالدول العربية الخليجية- المجلدان الأول والثاني والتقرير النهائي للندوة ـ المنامة- نوفمبر 1982.

● تم نشر هذه الورقة في (رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة ـ قضايا واتجاهات) ـ العدد 18 من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية ـ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ المنامة ـ يناير 1992.

نحو فهم أشمل لظاهرة الإدمان على المخدرات

ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الرابع

(ديناميات العمل الفريقي في مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية)

جامعة القاهرة ـ فرع الفيوم ـ كلية الخدمة الاجتماعية

23 ـ 25 أبريل 1991

مقدمة:

بروز الظاهرة:

لم يشكل عدم توفر البيانات والمعلومات التفصيلية حائلا دون تنامي وتزايد الإحساس العام بأن منطقة الخليج العربي تشهد ظاهر تعاطي المخدرات والادمان عليها بصورة لم يسبق لها مثيلا، خاصة وأن الكثير من المتتبعين يعلمون بأن ما يتم ضبطه في مجال تهريب المخدرات إلى داخل أقطار الخليج ربما يكون أكثر بكثير مما يجرى الإعلان عنه، وإن هذا الذي يتم ضبطه لا يتعدى ـ وفق التوقع الدولي ـ أكثر من 10% من اجمالي الكمية الفعلية التي ينجح للأسف المهربون في توصيلها إلى السوق الداخلية، وبالتالي تتضح بعض ملامح الصورة المخيفة التي يتردى إليها شبابنا.

كما تبرز خطورة الظاهرة حين تؤكد الإحصاءات الرسمية أن نسبة المواطنين الذين يتم ضبطهم في قضايا المخدرات آخذة في الازدياد حتى تجاوزت في السنوات الأخيرة 90% من مجمل الحالات.

لهذا كله فإنه، ومع غياب الصورة الحقيقية للظاهرة، فإن هذه الدلائل حملت الإنسان العادي على الإحساس بوطأة وانتشار الظاهرة لتصبح أحد الهموم العامة اليومية، ومدار حديثة المجالس والندوات والصحافة، مما حدا بالبعض إلى الاجتهاد في تشخيص أسباب الظاهرة، فكان أن ركز أغلب المتصدين لها على مجموعة من العوامل، يتمثل أبرزها فيما يلي:

1ـ قرب منطقة الخليج العربي من منابع ومزارع المخدرات من جهة، واعتبار هذه المنطقة معبرا إلى الغرب من جهة أخرى.

2 ـ الاعتماد على العمالة الأجنبية والقادمة من دول منتجة للمخدرات، وما تشكله هذه العمالة من كثافة سكانية مؤثرة في مختلف نواحي وأنشطة المجتمع في الخليج العربي.

3 ـ التأثر السلبي بالحضارة الغربية، ومحاولة التشبه بأنماط حياة وتقاليد غريبة عن المجتمع العربي المسلم.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تشترك مع ما تم ذكره، في كونها جميعها تحاول ارجاع الظاهرة إلى عوامل وأسباب خارجية والاقتصار عليها دون سواها.

وبالرغم من التسليم المبدئي بأن لهذه العوامل والأسباب الخارجية دورها الأساسي، الذي لا يستطيع المرء انكاره أو التقليل من آثاره، إلا أن هذه العوامل والأسباب الخارجية لا يمكن أن تكون إلا طرفا واحدا من طرفين لا يمكن بأي حال من الأحوال إلغاء أحدهما، حيث يشكلان قطبي العلاقة القائمة بين المجتمع المحلي والمحيد الدولي، وما تفرضه

من معطيات من تأثر وتأثير، إذ يشكل المجتمع المحلي بظروفه وأوضاعه الداخلية الطرف المقابل والتربة والمناخ الذي يقبل ـ بحدود ـ أو يرفض ـ بحدود ـ التفاعل مع المؤثرات الخارجية المذكورة تلك، هذا الطرف الذي يمكن وصفه ـ اختزالا ـ بالعوامل الاجتماعية ليس بالمفهوم التقليدي الشائع، وإنما بالمفهوم الأوسع الذي تندرج وتتفاعل من خلاله كافة العوامل التي تنتجها وتولدها العلاقات والقيم والضغوط في المجتمع، بحيث لا يمكن فهم أي عامل منها إلا من خلال الاطار الاجتماعي الذي يحث فيه، فلا يجوز بالتالي عزله عن غيره من العوامل ومحاولة تعميمه بشكل مستقل وشمولي، كأن يعزى إلى الطفرة الاقتصادية وحدها، والتي شهدها المجتمع الخليجي، السبب في بروز ظاهرة تعاطي المخدرات ومن ثم الإدمان عليها مثلا، وذلك لأن مثل هذا الاقتصار في التفسير على عامل واحد بعينه ليس فقط سيؤدي إلى تبسيط فج وساذج وحسب، وإنما أيضا سيوقعنا في كثير من التناقض الصارخ مع وقائع مخالفة أكدتها دراسات عديدة حين عزت من جانبها استشراء الظاهرة إلى الحاجة والفقر.

وبهذا فإن علينا أن نفهم أن بروز أية ظاهرة اجتماعية في العصر الحديث لم تعد تتم إلا بتفاعل مجموع العوامل الخارجية مع مجموع العوامل الداخلية لكل مجتمع.

العوامل الاجتماعية:

وإذا كان لنا أن نحاول تحديد العوامل الاجتماعية وفق المفهوم الذي حددناه آنفا، وليس بالمفهوم التقليدي، فإن أي باحث لن يستطيع انجاز هذا التحديد بمفرده وعن طريق رصد مكتبي، وإنما من خلال دراسة الظاهرة ميدانيا ومن خلال فريق بحث يمثل كافة التخصصات المعنية بالظاهرة، وذلك من أجل ضمان الشمول والتكامل الذي يتطابق مع مفهوم التفاعل بين مجموع العوامل الخارجية والداخلية، والذي سبقت الإشارة إليه.

ومع ذلك فإن مثل هذه الدراسة الميدانية لن تكون بالأمر الهين حتى مع توفر الإمكانيات الفنية المطلوبة لها، حيث تبقى لعينة مثل هذا البحث تفردها وتميزها عن غيرها من عينات الدراسات الاجتماعية الأخرى، إذ يعاني أفراد هذه العينة، من المتعاطين والمدمنين على المخدرات، من وضع حساس وحرج للغاية، فهم من جهة يقعون تحت طائلة المسائلة القانونية، بحكم تشريعات العقوبة ضد حيازة وتعاطي المخدرات، كما أنهم يقعون تحت وطأة التحريم الديني لمخالفتهم الشريعة الإسلامية من جهة أخرى، إضافة إلى ما يفعله الوصم الاجتماعي من تأثير مدمر من جهة ثالثة، وبهذا تنشأ جملة من الصعوبات والاشكاليات التي تهدد جدوى الشروع في مثل هذه الدراسات.

ومع ذلك فإن هذه الدراسات تبقى من أهم سبل رصد الظاهرة والتعرف عليها، إلى جانب إعادة النظر جذريا في طرق وأساليب التسجيل الإحصائي للوقائع المتصلة بهذه الظاهرة، كحالات ضبط

التهريب أو التعاطي، أو حالات المعالجة من الإدمان وغيرها، وذلك من خلال إيجاد تصنيف أكثر دقة وشمولا، ومن خلال جهاز مركزي قادر وموحد، مما يتيح توفر وتراكم إحصاءات وبيانات تعزز الجهود المبذولة في الدراسات الميدانية وتحليل الظاهرة، إذ أنه على الرغم من التسليم بأن القضايا الاجتماعية لا يمكن تحليلها اعتمادا على معطيات الأرقام وحدها، نظرا لما تؤدي إليه هذه العملية من نتائج مضللة في غالب الأحيان، إلا أن تكامل الدراسات الميدانية بالإحصاءات هو الأسلوب العلمي والعملي في آن واحد في مواجهة المشكلة الاجتماعية، أي كان موضوعها، حيث تبقى هذه المشكلة كما عبر عنها التشبيه الكلاسيكي المعروف، حين شبهها بجبل الجليد الذي لا يبرز منه إلا قمته الصغيرة، والتي تشكل عادة مجموعة من الحالات والأرقام المتوفرة، في حين تظل القاعدة العريضة والمؤثرة تحت السطح غير محددة أو معروفة.

وإذا كان هذا الذي ذكرناه ينطبق على أي ظاهرة أو مشكلة اجتماعية، فإنه حتما سيكون أكثر انطباقا وبشكل أكثر تعقيدا على ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها، ليس فقط لما سبق ذكره حول وقوع الفئة المتعاطية تحت وطأة التجريم الثلاثي الديني والقانوني والمجتمعي وحسب، وإنما لأن اتساع وتنوع المخدرات وبالتالي تنوع آثارها الصحية والاجتماعية، مما يزيد من تعقيد رصد الظاهرة، التي هي أساسا معقدة، ناهيك عن صعوبة محاولة وضع التصورات بشأن أساليب المعالجة بالأسلوب التقليدي.

إن محاولة ترتيب مجموعة من العوامل المؤدية إلى بروز الظاهرة على النحو الذي تعوناه في التقسيم التقليدي، كأن نقول بسهولة

الحصول على المخدرات وتأثير وسائل الإعلام ورفقة السوء وتزعزع القدوة الحسنة أو الافتقاد لها والطفرة الاقتصادية أو الحرمان الاقتصادي وغيرها من العوامل التي كثيرا ما تم التطرق إليها.

نقول بأن مثل هذه المحاولة من التجميع والترتيب لا يمكن أن تتناسب مع ما سبق أن أشرنا إليه من حيث التفاعل بين مجموع العوامل الداخلية والخارجية، ليتحول كل عامل من هذه العوامل إلى سبب ونتيجة في آن واحد، وبحيث نعزو الظاهرة إلى الطفرة الاقتصادية والحرمان الاقتصادي في نفس الوقت دون أن نتهم بالوقوع في التناقض، إذ ينبغي النظر إلى المجتمع بوصفه جهازا معقدا من العلاقات والوظائف، ديناميكي الحركة، وليس بوصفه بناء ثابتا ميكانيكي الحركة، بمعنى أن لا نقوم بتفسير ظاهرة اجتماعية من خلال تفكيكها إلى مجموعة من العوامل المرتبة ترتيبا ينعزل فيه العامل عن الآخر، وإنما نحاول أن نفهم تلك الظاهرة باعتبارها تفاعل تلك العوامل التي لابد وأن يكون تفاعلها شيئا مختلفا عن مجرد مجموعها.

بهذا الفهم لا تغدو الظاهرة نتيجة لتفكك الأسرة ولا لتغيير القيم وانخفاض تأثير المعايير الضابطة وزيادة الاحتكاك بالعالم الخارجي وانعدام الأمل في مستقبل أفضل على الصعيد الفردي أو الإنساني، وإنما الظاهرة هي نتاج تفاعل وليس مجموع كل ذلك وغيره من العوامل، بحركتها المؤثرة والمتأثرة بعضها ببعض.

وإذا كان البعض سيصدم بمثل هذا التحديد ويطالب بإعطاء مثال واقعي يجسد خطأ النظرة التقليدية والتفسير المألوف لظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها مثلا، فليس أبرز من اللجوء إلى إحدى وسائل

العلاج الشائعة والمبنية على تلك النظرة وذلك التفسير، ونعني بها محاولة معالجة الظاهرة من خلال التصدي لجزئية أو لعامل واحد وحسب وإغفال بقية العوامل في تفاعلها المكون للظاهرة، وهذا العامل الذي اعتبر من أقوى الأسباب المباشرة والملموسة ألا وهو توفر المخدر وسهولة الحصول عليه، حيث تم، وفقا للأسلوب التقليدي، تركيز كل الجهود على تضييق فرص الحصول على الأفيون ـ وهو المخدر الذي كان سائدا في فترة من الفترات ـ حتى نجحت الملاحقة والمصادرة، ليتحول بعدها المتعاطون للمخدرات إلى أنواع أشد خطرا وهلاكا، وأصعب ملاحقة واكتشافا، كالمورفين والهيروين والكوكايين وغيرها.

ومع إننا بالتدليل بهذا المثال لا نمارس تضييق الخناق على المخدرات ومكافحتها، فهذا ما لا يختلف عليه اثنان، إلا أنه يبرر عقم جدوى المعالجة الجزئية، أو تجزئ المعالجة والتعامل مع الظاهرة من خلال تفتيت عناصرها، فالخدرات تظل في النهاية المظهر المادي للأزمة وليس سببها الأساسي، أو على الأقل أداتها وليس الدافع الحاسم في نشوئها.

إشكالية العلاج التقليدي:

وكما تبرز من المثال السابق إشكالية المعالجة التقليدية، حيث يشكل العلاج المحك الحقيقي لصحة التشخيص وصواب النظر والتحليل للظاهرة، فإن إضافة مثال آخر كفيل بتوضيح المأزق الذي تواجهه نظرية العوامل السائدة، إذ أن العقاب بأشكاله المتعددة يعتبر أحد وسائل الوقاية والعلاج لظاهرة الإدمان على المخدرات، فهو ـ أي

العقاب ـ يشكل رادعا مؤثرا يحول دون انتشار الظاهرة، ويكتسب بذلك مشروعيته من الغاية التي يتوخاها المجتمع منه باعتباره أحد وسائل الوقاية من خلال ما ينزله بالفرد المارق من أذى نفسي وجسدي جراء ما اقترفه، وليكون عبرة للآخرين يمنعهم من الانسياق خارج ما تعارف وارتضاه المجتمع لأفراده، إضافة إلى العديد من الاطروحات الشائعة والحديثة حول مفهوم ووظيفة العقاب.

فإن هذا العقاب إلى جانب ذلك كله، يلعب دورا معوقا يحد من فعالية علاج المدمن، حيث لا يتم النظر إلى المدمن في إطار الظاهرة كضحية ومريض وبالتالي فإن اشكالية المعالجة التقليدية تبرز في حيرتها وتذبذبها في التعامل مع هذا المدمن، الذي هو مدان من جانب وينتظره العقاب، أو هو يستحقه على الأقل، ومن جانب آخر هو بحاجة إلى الاطمئنان والثقة الضرورية للأخذ بيده واخراجه من محنته الي يتردى إليها بحكم عملية الوصم الاجتماعي.

من هذا يتضح أن التركيز على الفرد المدمن ومحاولة معالجته بعيدا عن جذور المشكلة الممتدة في عمق وتشعب ظروف المجتمع وتفاعلها، لن يؤدي إلى مصير أفضل من المصير الذي كان لمحاصرة ومكافحة المخدرات.

فكلاهما يأخذان بمعالجة عامل واحد بعينه، بعيدا عن تفاعله بالعوامل الأخرى المكونة للظاهرة، وإذا كان التدليل على هذه الإشكالية التي يواجهها الفهم التقليدي لظاهرة الإدمان على المخدرات، يفترض أن يتم بذل محاولات لتأطير فهم أكثر شمولا وعلمية، فإن ذلك لن يكون بأي حال من الأحوال، على صورة اجتهاد نظري لفرد ما بقدر ما يكون

ممكنا من خلال ما سبقت الإشارة إليه: المتمثل في فريق من المتخصصين يجمعه فهم مشترك واقتناع بأن الظاهرة إنما تدرس وترصد من خلال تفاعل عواملها وليس من خلال سكونية تلك العوامل وترتيبها على النحو الذي تعودناه.

****

أهم المصادر:

1ـ أبحاث ودراسات الحلقة الدراسية لرعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية ـ مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ـ المنامة ـ 17ـ 24 مايو 1983.

2ـ الأحداث الجانحون ـ د. مصطفى حجازي ـ دار الطليعة ـ الطبعة الثانية ـ 1981.

3ـ ظاهرة تعاطي الخمور والمخدرات في البحرين ـ د. عبد الرحمن مصيقر ـ جمعية الاجتماعيين البحرينية ـ 1981.

4ـ الصحافة الخليجية وما تضمنته من إحصاءات رسمية حول تعاطي المخدرات والادمان عليها في المنطقة.

أثر المسلسلات التلفزيونية العربية على الأسرة في البحرين

تعتقد الغالبية الساحقة منا بأن مشاهدة التلفزيون بوجه عام، ومتابعة المسلسلات العربية اليومية بوجه خاص، تؤدي دون شك إلى إحداث تأثير كبير في الاتجاهات والمعتقدات والعلاقات الاجتماعية للفرد وللمجتمع على حد سواء، في حين تشكل قضية " تأثير التلفزيون على الفرد والمجتمع" إحدى المعضلات أمام أولئك الذين لا يقتنعون إلا بنتائج البحوث العلمية، حيث لابد أن يتم إخضاع هذه الفرضية " تأثير التلفزيون" إلى اختبار بواسطة الدراسة الميدانية، التي يمكن لها وحدها، ودون آراء مسبقة أو خارجه عنه، أن تثبت صحة أو بطلان هذه الفرضية.

وإذا كانت غالبيتنا لا تعاني من الإشكاليات في اعتقادها الذي يصل إلى حد البداهة حول تأثير التلفزيون على كل من يشاهده، فإن الفئة الأخرى تواجه إشكالات عويصة في هذا الشأن.

فأي دراسة لإثبات تأثير التلفزيون من عدمه، تحتاج إلى شروط، أهمها توفر عينة من الأفراد، قابلة لإجراء الدراسة عليها وقابلة للانقسام إلى مجموعتين، الأولى مجموعة ضابطة وهي تلك التي لا تخضع لتأثير العامل المراد دراسته، وهي بهذا المعنى المجموعة التي لا تشاهد التلفزيون ولا تتابع المسلسلات العربية اليومية، والثانية مجموعة تجريبية يتم تعريضها للعامل المراد دراسته، أي مشاهدة منتظمة ومراقبة للتلفزيون، كما ينبغي أن تكون المجموعتان متماثلتين

في كل شيء، ولا تختلفان إلا في العامل الوحيد، موضوع الدراسة، حتى يمكن قياس تأثيره والوقوف على مدى هذا التأثير وتجلياته.

ولا شك أن توفير مجموعة ضابطة في هذا المجال صار من الأمور الصعبة، إن لم تكن من المستحيلة، وإذا كان مثل هذه الدراسات، كان أمرا ممكنا في بداية انتشار التلفزيون في الدول العربية، فإن البحرين وغيرها من دول الخليج الأخرى، وبفعل القدرة الاستهلاكية التي ليس لها مثيل في الدول الأخرى، تكاد تنعدم فيها مثل هذه الإمكانية، حيث كان انتشار التلفزيون سريعا وشاملا، لم يعد معه احتمال الحصول على المجموعة الضابطة المطلوبة أمرا واردا.

ثم إن إشكالية أخرى تواجه من يحاول دراسة تأثير التلفزيون عل تكوين اتجاهات الأفراد، وهو أن التلفزيون، ومع الإقرار بأنه يحتل مرتبة هامة بين وسائل الاتصال الأخرى القائمة في المجتمع، والتي تشترك جميعها في تشكيل اتجاهات الفرد وتحديد قيمه ومفاهيمه، كالإذاعة والصحافة بالإضافة إلى دور الأسرة والزملاء والمدرسة وبقية المؤسسات الاجتماعية التقليدية منها وغير التقليدية، لا يمكن عزله عن غيره من أجل قياس تأثيره، إذ يظل هذا التفصل أو العزل صعبا من الناحية العملية، وتعسفيا من الناحية النظرية، لكون أن التأثير الناتج إنما يتم من خلال التفاعل بين الفرد ومجموعة هذه الوسائل والبيئة المحيطة بمختلف عناصرها.

كما إن إشكالية أخرى تثار أمام الدراسة العملية لتأثير التلفزيون، تتلخص في أن التلفزيون، كأي جهاز من أجهزة الاتصال الجماهيرية، يظل تأثيره يتفاوت أولا بين فرد وآخر، تبعا لثقافته وعمره وطبقته

الاجتماعية والكيفية التي يشاهد فيها التلفزيون (وحده أم مع جماعة، بانتباه أم بنصف انتباه، بانتظام أم بحسب الظروف... الخ)، وثانيا وهذا هو المهم، فإن هذا التأثير لا يتحول بشكل ميكانيكي ومباشر إلى تحولات في الاتجاهات، وحتى لو أحدث مثل هذه التحولات فإن الامر يظل أيضا مرهونا بمدى قوة هذه التحولات لتستطيع أن تترجم نفسها من خلال السلوك!.

ورغم إنني على يقين بأن هذه الأمور معروفة لديكم، فإن التعرض لها كان ضروريا كمدخل للتطرق إلى موضوع أثر المسلسلات التلفزيونية العربية اليومية على الأسرة في البحرين، وذلك لتوضيح صعوبة البت والوصول إلى نتائج قاطعة نهائية في هذا الموضوع، مما يجعل من هذه المعالجة محاولة أولية، قابلة للمناقشة والاختلاف، بل إنها تسعى لذلك من أجل أن تكون لنا فرصة تعويض البحث العلمي صعب المنال، من خلال هذا اللقاء وما يتيحه من تبادل للآراء والملاحظات والمعايشات، ستجعلنا في النهاية قادرين على مقاربة ظاهرة المسلسلات التلفزيونية العربية اليومية، ومدى انتشار مشاهدتها ومتابعتها وتحليل محتواها وما تطرحه من قيم ومفاهيم، ومن ثم تصور مدى قدرتها على التأثير، وإن كان إيجابيا أم سلبيا.

المسلسل العربي اليومي، سيد الشاشة:

يبرز تأثير التلفزيون على العلاقات داخل الأسرة البحرينية بشكل لا جدال فيه من ملاحظة التفاف جميع أفراد الأسرة، صغيرهم وكبيرهم، حول التلفزيون عند دخول الليل، وعلى وجه التحديد مع موعد بث المسلسل العربي اليومي، حيث لم يعد هناك تلك الجلسات العائلية التي كانت قبل التلفزيون، وقبل شيوع بث المسلسلات العربية في هذه الأوقات، والتي كان خلالها أفراد الأسرة يتبادلون الأحاديث حول قضايا يومهم وغدهم، ويتعرفون على ما يدور حولهم وفي حيهم، وفي مختلف ما يتعلق بهم.

وإذا كان دخول التلفزيون قد ألغى بعض العادات، فإنه، وبموضوعية، يمكن القول بأنه قد فتح أمام الأسرة، وخاصة ربة البيت، آفاقا رحبة عوضتها إلى حد كبير عن خلو الحياة من حولها من المباهج وكسرت روتين الحياة اليومية، بإطلالة على العالم في جماله وغرائبه واتساعه باستغلال الإمكانيات الهائلة لاتحاد الصورة بالصوت.

لكن ما شد الجميع، وأكاد أقول ما عدا استثناءات قليلة، هو المسلسل العربي اليومي، الذي شكل عنصر جذب لا يقاوم، حيث صار كذلك الثقب الذي ظل بطل رواية الجحيم لهنري باربوس، يطل من خلاله على الغرفة المجاورة له ويعايش حياة وأسرار الآخرين دون علمهم.

فبسبب طبيعة المسلسل العربي ومحاولته للاقتراب من أجواء الأسرة العربية ومشاكلها وقضاياها، قد لبى فضولا غريزيا وخفيا في النفس

لمعرفة كيف تكون حيوات الآخرين ومشاكلهم، وكيف يتأتى لهم معالجتها وحلها، فما أن تنتهي الحلقة الأولى من أي مسلسل حتى تكون شخصياته قد صارت معروفة لجميع أفراد الأسرة حق المعرفة، فتتعاطف معها بالسلب أو بالإيجاب، وتنشد إليها وتنتظر الغد لتواصل معها قضيتها ومشكلاتها، وما أكثر مشكلاتها!.

بهذا أتيح للأسرة في البحرين، كما في غير البحرين بالطبع، أن تعيش في يومها الواحد أكثر من قضية ومشكلة، وتتعاطف مع اشخاص ومواقف ومآس، وفي نفس الوقت فإنها، أي الأسرة، تشعر بالراحة لكونها في موقع المتفرج، لا ينالها من التبعات إلا تبعات التعاطف السلبي وحسب!.

فاتسعت بذلك آفاق الحياة اليومية أمام الأسرة، وخاصة وأن التلفزيون يمتلك تلك الخاصية المذهلة، التقاء الصورة بالكلمة، وإمكانياته اللامحدودة في توفير المتعة والمعرفة معا، مما قد لا يتوفر لوسائل الاتصال الأخرى، في مجتمع تعوق الأمية فيه استفادة الغالبية العظمي من سكانه من الوسائل الأخرى كالصحيفة والكتاب.

إذن سيادة المسلسل العربي اليومي خلال الساعات الأولى من الليل على الأسرة، وبفضل التنسيق بين محطات المنطقة، وهو تنسيق قل أن نجد له مثيلا في المجالات الأخرى، قد صار أمرا ثابتا لا يحتاج إلى برهنة عليه، وإنما يحتاج إلى وقفة لدراسة آثاره الاجتماعية على أفراد الأسرة، وعلى الأسرة ذاتها كمؤسسة، وهو ما يعود بنا إلى السؤال الكبير: ما هي الآثار وكيف لنا أن نرصدها؟.

تأثيرات المسلسل:

ولكن قبل محاولة مناقشة مدى تأثير المسلسلات العربية اليومية، أود أن نأخذ في اعتبارنا ملاحظتين هامتين في هذا المجال:

الأولى: أنه قد ثبت أن البرامج ذات التوجيه المباشر، تكون في العادة أقل تأثيرا من تلك التي لا تتطرق للتوجيه المباشر، لذا فقد فشلت معظم البرامج التي تم تصميمها بالأسلوب التقليدي القائم على طرق الموضوع دون الاستفادة من إمكانيات الدراما التلفزيونية وتوفير المتعة والتشويق.

الثانية: إن الفرد يكون تأثره واندماجه بما يشاهده أقوى إذا كان بمفرده منه إذا كان في صحبة آخرين، ولعلنا نستطيع أن نقيس بأنفسنا مدى تأثير فيلم شاهدناه في السينما، حيث توفر أجواؤها إمكانية الاندماج، مع تأثير فيلم آخر شاهدناه في التلفزيون، لم يتم خلاله توفير تلك الإمكانية، سواء بمقاطعة الآخرين أو تحركهم أو وجود مثيرات أخرى إلى جانب التلفزيون.

بعد ذلك يمكن لنا أن نتصور، وإن كنا لانقطع بالرأي، تأثير المسلسل العربي اليومي على أفراد الأسرة، مع تذكر ما سبقت الإشارة إليه، من حيث أن الفروق الفردية كالثقافة والعمر والذكاء وغيرها، تلعب دورا في تحديد مدى التأثير المتوقع والمفترض.

أولا ـ تأثر الأطفال:

في دراسة ميدانية قامت بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمناسبة السنة الدولية للطفل في عام 1979، حول (أهم ميول واحتياجات الأطفال في البحرين)، والتي قمت بالإشراف عليها آنذاك، تبين من إجابات الأطفال أنفسهم ما يلي:

1ـ إن 42,1% من أفراد العينة يشاهدون ما يقدمه التلفزيون من الافتتاح وحتى الساعة الثامنة ليلا، بينما يشاهد 21% منهم البرامج حتى الساعة التاسعة.

وهذا يعني أن 66% من أفراد العينة يتابعون المسلسل العربي اليومي في قناة كل من البحرين وقطر.

2ـ جاءت المسلسلات العربية في المرتبة الثانية بعد أفلام الكرتون في الإجابة على سؤال عن البرامج التلفزيونية المحببة لدى الأطفال، أفراد العينة، ففي حين نالت أفلام الكرتون 67,5% ، بينما نال برنامج الأطفال وهو يقع في المرتبة الثالثة، ما نسبته 24,4%، مما يعني أن المسلسلات العربية تنافس أفلام الكرتون، خاصة وأن الإناث من الأطفال كانت فعلا تفضل المسلسلات على الكارتون، حيث نالت الأولى 70,2% والكارتون 60,7%. .

3ـ أكد أفراد العينة في البحث المذكور تفضيلهم للمسلسلات العربية بعد الرسوم المتحركة عند سؤالهم عن البرامج التي يرغبون في زيادتها.

من هذه البيانات المستخرجة من بحث واحد وحسب، وإضافة إلى مشاهداتنا نحن في حياتنا اليومية، يتبين بأن الأطفال هم من المتابعين المنتظمين للمسلسلات العربية.

فإذا انتقلنا إلى محاولة تلمس ما يمكن أن تفعله المشاهدة المستمرة لهذه المسلسلات على الطفل، فإن ذلك يتطلب أن نأخذ في اعتبارنا أمرين:

الأول: ضرورة التمييز بين الطفل وغيره من مشاهدي التلفزيون.

الثاني: تحليل محتوى هذه المسلسلات العربية وما تطرحه من قيم، ومدى قدرتها على توصيل محتواها هذا إلى مدارك الأطفال.

أما بالنسبة للأمر الأول، فإن الكثير من علماء النفس قد أكدوا على أن للتلفزيون تأثيرا أكبر وأخطر على الطفل مما له على غيره، وذلك بسبب أن الطفل لم يكمل بعد تكوين ما يسمى بالإطار المرجعي، المتمثل في خلفية ثقافية محددة، وخبرة سابقة، يستطيع بواسطتها أن يقارن ويناقش ما يشاهده، فلا يقبله إلا إذا توافق مع خبرته واتجاهه، وإلا فإنه يرفضه ويتخذ موقفا سلبيا إزاءه.

إذن الطفل يستقي الكثير من المفاهيم والأفكار من مشاهدته للتلفزيون، الذي يغدو مؤثرا كبيرا، خاصة عندما يضعف الدور المطلوب من الوالدين والمدرسين وكافة المحيطين بالطفل في عملية التنشئة، وذلك بسبب الإمكانيات الهائلة التي يتمتع بها هذا الجهاز في جذب الانتباه والاستحواذ على اهتمام المشاهد لفترة أطول مما يستطيعه أي جهاز آخر أو إنسان مهما أوتي من قدرات.

وحيث أن أداة التلفزيون هي الكلمة والصورة معا، فإن الطفل الذي يتراوح عمره ما بين السادسة والعاشرة، قادر على الربط بين حلقات المسلسل العربي اليومي على وجه الخصوص، نظرا ما يعاني منه هذا المسلسل بوجه عام من بطء في الحركة وتمطيط في المشاهد كما لوكان مصمما لهذه الفئة من المشاهدين!، يضاف إلى ذلك سذاجة وبساطة الحبكة والعزف على تقاسيم واحدة من القصص والقضايا المكررة، وهو ما سنتعرض له في فقرة لاحقة.

إذن فإن الطفل يكاد يكون هو المشاهد الوحيد الذي يمكن، ولا أقول حتما أو دائما، أن يستسلم للمسلسلات العربية، ويكاد يؤمن بأن ما يشاهده هو حقيقي ويخلط بين الواقع والتمثيل، إلا أن مثل ذلك لا يستمر طويلا، حيث أن الطفل ومع نموه يكتشف، إن عاجلا أم آجلا، خدعة المسلسلات شيئا فشيئا، ويبدأ في اكتساب مواقف الكبار وذلك عندما يصل إلى ما يسمى بمرحلة "التفكير الرسمي".

ولا شك إننا لا نتوقع أن يجتاز الطفل وحده هذه المرحلة، دون أن تمد له أسرته والمحيطون به يد المساعدة، من خلال تنمية ملكته في نقد ما يشاهده على الشاشة، خاصة في المواقف والمشاهد التي يمكن أن تعكس موقفا اجتماعيا، أو تطرح مفهوما معينا، كقضية التسليم أمام المحن دون مقاومة مثلا، أو تشويه صورة المرأة وهضم حقوقها، أو السخرية من الانكباب على طلب العلم من أجل الدعوة إلى انتهاز الفرص ودخول عالم التجارة.. الخ النماذج السلبية التي تعج بها المسلسلات العربية.

وبذلك يمكن أن يتحول المسلسل العربي في الأسرة الواعية إلى فرصة أمام الوالدين لمناقشة قضايا ومفاهيم، لم يكن يخطر ببالهما مناقشتها مع أبنائهما، فيتم بذلك توظيف سلبيات ذلك المسلسل في عملية التنشئة الاجتماعية والخلقية.

ثانيا ـ تأثر الكبار:

في حين يكاد يجمع الباحثون على تأثر الصغار بالتلفزيون، فإن الاختلاف يكون كبيرا، ويصل إلى طرفي النقيض، بالنسبة لما يستطيع التلفزيون من إحداثه في نفوس مشاهديه من الكبار.

فالفريق الذي يرى بأن للتلفزيون، وبالتالي ينسحب ذلك على المسلسل العربي اليومي، تأثيره الكبير على مشاهديه، يرجع في ذلك إلى ما يتميع به هذا الجهاز من قدرة لا تنافس، ويهمنا منها هنا الدراما التلفزيونية، وما تجسده من معاناة وانفعالات لا يمكن إلا أن تترك آثارها بمرور الوقت وتكرار المشاهدة، خاصة بالنسبة للغالبية العظمى من المشاهدين الذين تظل المساحة بين الواقع ومحاكاة الواقع، غير محددة مما يؤدي إلى اندماجهم وانفعالهم، وبالتالي تعاطفهم مع مواقف هم أنفسهم كانوا يرفضون قبولها في واقع حياتهم، مما ينتهي بهم بالتدريج، وبدون وعي في الغالب، إلى تحويل اتجاهاتهم، ويصدق ذلك بشكل ملموس في الموقف من الحب، وحرية الفتاة في اختيار شريك حياتها المقبلة، وهو ما يكاد يكون الشغل الشاغل، والموضوع الأثير للمسلسلات العربية.

ويرى هذا الفريق، بأنه على الرغم من كل ما يذكر للمسلسلات العربية من مساوئ، فإن حسناتها ظاهرة واضحة، يمكن لمسها في تبدل مكانة المرأة في الأسرة ورد الاعتبار لها، حتى إن كان رمزيا، من خلال احترامها وعدم اهانتها.

أما الذين يقفون على النقيض، فإنهم يرون بأن المسلسلات اليومية لم تستطع أن تغير شيئا من واقع الاسرة وعلاقاتها، ما عدا التفاف أفرادها حول التلفزيون من أجل المتعة والتفرج على المسلسلات باعتبارها فرصة لإشباع فضول في مشاهدة" أسرار الناس ومشكلاتهم" والتنفيس من خلال المشاهدة عن الكثير من الانفعالات المكبوتة التي لا يسمح الواقع الاجتماعي بإشباعها، إذ يقوم كل متفرج بتقمص الشخصية التي تعجبه، ويحلم في يوم ما بأن يكونها، خاصة وأن موضوع المسلسلات المفضل كما ذكرنا هو قضية الحب وتفرعاتها ومشكلاتها، وهي إحدى القضايا التي تتأجج تحت السطح في مجتمعنا.

إذن المسلسلات هي تنفيس للشباب، وفرجة لمن هم تجاوزوا سن الشباب، فالرجل الذي قد استكمل منذ زمن تحديد ميوله واتجاهاته وقيمه، لن يكون قادرا بسهولة، وبسبب مشاهدة غرباء في الشاشة يعانون ويبكون، أن يقتنع بخطأ موقفه من قضايا يعتبرها من الأساسيات والثوابت، التي لا ينبغي لها أن تتغير أو تمس، بل أن أصحاب هذا الرأي يقولون بأنه حتى في حال اقتناع مثل هذا الرجل، فإن دوره في الأسرة والمجتمع قد تم تحديده وصر أسيرا لتوقع من هم حوله بأن يقوم بهذا الدور ولا يحيد عنه، وبالتالي فإن الآثار الممكن تلمسها من مشاهدة التلفزيون لن تكون ظاهرة أو معبر عنها،

ويضيفون بإن النوعية السائدة من المسلسلات وتكرار معالجتها لنفس المواضيع والقضايا قد حولها فعلا إلى مجرد فرجة، غير قادرة على الإقناع والتأثير في المشاهدين، وهو موضوع فقرة تالية.

ورغم إنني أكره المواقف التوفيقية، إلا أنه وفي غيبة البحث العلمي أو صعوبة إجرائه في مثل هذا الموضوع، أفترض من الناحية النظرية، إن في كلا الرأيين بعضا من الصحة، وبعضا من المغالاة أيضا، فالتلفزيون شئنا أم أبينا، صار أحد مكونات حياتا، يلازمنا كل مساء، ولا يمكن وله من الإمكانيات الهائلة في شد الانتباه والاندماج، وإلى درجة تصل إلى حد الاستلاب، أن يظل بلا تأثير في تشكيل قناعاتنا وميولنا واتجاهاتنا، وعلى الرغم من كل ما يعاب على المسلسلات العربية، فإن الاقبال عليها، وحتى مع السخرية من بعضها، لا بد وأن يترك في النفوس آثارا، قد تتفاوت من شخص إلى آخر، من وقت لآخر، وفي موضوع دون موضوع، ومع الإقرار بأن التغيير الحادث في الكثير من المفاهيم والاتجاهات في المجتمع البحريني، لا يمكن أن نردها إلى التلفزيون وحده، حيث أن من يغفل تأثير شبكة كبيرة من العوامل الأخرى، إنما هو يغفل حركة التفاعل التي لا بد أن تحدث حتى عند مشاهدة التلفزيون، باعتبارها مشاهدته هي عملية استقبال غير سلبية، يتم فيها كما سبق القول ، تقييم محتوى الرسالة التي يتم استقبالها من خلال ما يسمى " بالإطار المرجعي" المكون من الخلفية الثقافية والقيمية والخبرة السابقة والمواقف الثابتة للفرد تجاه مثل هذا المحتوى.

إنها إذن عملية تفاعل بين المتلقي، وهو هنا المشاهد، وبين الرسالة والوسيلة التي تم من خلالها نقل هذه الرسالة، وهي هنا مجموعة من

الأفكار والمواقف والقيم، التي اتخذت صورة دراما تلفزيونية يتوفر فيها كثير أو قليل من المتعة والتشويق.

ويمكن هنا ضرب بعض الأمثلة على نجاح التلفزيون في تكوين اتجاهات ومواقف، من خلال أفلام ومسلسلات أمريكية، ذات قدرة تقنية عالية، في تشويه صورة الهنود الحمر، وتبرير إبادتهم والاستيلاء على أراضيهم، أو في تمجيد الإنسان الأمريكي الذي لا يقهر، والذي هو أكثر إنسانية وتحضرا من كل الأمم الأخرى.

إذن لا نستطيع أن ننكر فعالية التلفزيون، والمسلسلات العربية اليومية، ولكننا أيضا لا نملك التسليم بأن هذه الفعالية وحدها تصل إلى درجة إحداث تغييرات في القيم والاتجاهات والمعايير، خاصة وأنها في وضعها الراهن محدودة الأفق والاطروحات، وهو ما يمكن أن نعالجه من خلال رصد عام لأهم معالجات هذه المسلسلات، مما يعني أن أداة فعالة متوفرة لدينا، لكنها معطلة بسبب جهل أو تخريب متعمد لكيلا تشارك في الاسهام لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب.

آفاق المسلسلات المسدودة:

رغم أن المسلسل العربي اليومي يشكل إنجازا تقنيا، يمكن أن يلعب دورا خطيرا في عملية التوعية الجماهيرية، إلا أن استغراقه شبه التام في معالجة قضايا هامشية أو تهميش القضايا المصيرية أو تجاهلها، قد عطل هذه الأداة وأجهض هذا الإنجاز، وجعله يدور في حلقة مفرغة، أدت بالتالي إلى أن يختلق له عالما خاصا به، لا ينتمي إلى الأرض العربية،

رغم أنه يتحدث لغتها ولهجاتها المختلفة، ولعل من المفارقات ذات الدلالة، أننا نعتقد في منطقة الخليج العربي، بأن المشكلات التي تطرحها المسلسلات العربية ـ المصرية على وجه الخصوص ـ هي مشكلات مصرية، لكن أحد الباحثين المصريين يفاجئنا باعتقاده بأن هذه المسلسلات إنما تعالج مشكلات خليجية، لا علاقة لها بالمجتمع المصري!، وهكذا تلعب هذه المسلسلات لعبة خداع الجهتين، إن لم يكن خداع كل الجهات ما عدا القائمين عليها!.

ويمكن التدليل على الأفق المسدود لهذه المسلسلات، إنه على الرغم من كونها مسلسلات لا تخلو منها محطة من محطات التلفزيون لدينا يوميا، فإن أي محاولة لتذكر الجيد منها، والذي يستحق التوقف عنده، يكاد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة للمتشددين منا، وأصابع اليدين للمتساهلين فينا!.

فإذا حاولنا أن نحصر أهم الموضوعات التي تتطرق لها هذه المسلسلات، لما وجدنا مشقة أو تردد في الجزم، بأن قضايا الحب تأتي في المقدمة، بحيث تحتل المرتبة الأولى والثانية والثالثة والعاشرة!.. فنحن لا نشاهد إلا الحبيب والحبيبة دون أن يتم توظيف هذين القطبين في إبراز أو معالجة قضية من قضايا المجتمع، فتظل المعالجة محصورة بمعارضة الأب أو الام وتدخل أطراف أخرى في حبكة لا يرتضيها المراهق لنفسه.

أما قضايا كحقوق العمال أو الفساد والرشوة أو معاناة المرأة أو انتشار الوساطة والمحسوبية، أو تفشي الأمية أو الإثراء غير المشروع وغيرها، فإنها إما أن يتم تجاهلها، وإما أن يتم نسخها وتشويهها، سواء

بالتناول أو بوضع الحلول، وبالطبع فإن قضايا مصيرية كقضية فلسطين تظل بعيدة بعد المريخ، رغم اشتعالها وتفاعلها على امتداد ما يقارب نصف قرن، فيؤلم المرء أن يقارن بين هذا وبين ما أنتجته الصناعة الأمريكية من أفلام ومسلسلات تحكي أمجادها وبطولاتها في ميادين الحرب العالمية الثانية، رغم إنها كانت حرب ولم تكن مأساة وثورة، فصار الجندي الأمريكي المغوار يستبيح حرماتنا ليليا، في حين يتوارى الفدائي الفلسطيني، فلا نعرفه إلا حروفا في الصحف، وفي نشرات الأخبار، دون أن نستغل هذا المسلسل العربي، لنجعل منه شخصا محسوسا قريبا منا.

فإذا انتقلنا إلى مستوى آخر في تناول ما هو سائد في المسلسلات العربية، فإننا لا نعثر على شخصيات إنسانية مقنعة، وإنما هي شخصيات باهتة، أو مجرد أشباح لا نرى منها إلا بعدا واحدا، فالفتاة هي المحبة وحسب، ويكون الطبيب مثلا هو الذي يحمل حقيبته السوداء والسماعة الشهيرة، والصحفي هو المتطفل، والمدير هو الصارم القاسي، وضابط الشرطة المحقق هو الذي يتمتع بذكاء المتخلفين عقليا، وهكذا..

وبالطبع لا يمكن أن تنتظر من شخصيات كهذه أن تتطور أو أن تتنامى، إنما هي دمى من لحم ودم، سرعان ما تنشب بينها مشكلة، وفي العادة يكون السبب تافها جدا، ثم تنقشع الغيوم فجأة ويتم تحويل الشخصية من النقيض إلى النقيض كما لو كانت تسخر من المتفرج طوال الوقت.

خلاصة القول، أن من أهم الأسباب التي يمكن أن تساق، في تفسير عدم قدرة المسلسلات العربية اليومية على أن تفعل فعلها المنتظر في المشاهدين، هو فشلها في أن تقدم فنا حقيقيا، فالفن الحقيقي وحده الذي يبقى في النفوس، وهو وحده الذي يحركها نحو السؤال والقلق والبحث، ومن ثم يساعدها على التغيير.

مهمات للوقت القادم:

وماذا بعد؟؟

ماذا يمكن للجمعيات الأهلية أن تسهم به في عملية ملاحقة المسلسلات العربية اليومية، باعتبارها شئنا أم أبينا، إحدى أدوات التأثير التي يساء للأسف استخدامها.

باختصار شديد يمكنني اقتراح ما يلي:

1ـ الاشتراك في إعداد دراسة لمحتوى المسلسلات العربية اليومية، خلال فترة زمنية محددة، من أجل الوقوف على أهم القيم والمفاهيم والمعايير والخبرات التي تحاول طرحها على المشاهدين.

2ـ إجراء دراسات عن طريق استبيان لاستطلاع آراء وردود أفعال المشاهدين لمسلسلات محددة، بعد انتهاء عرضها مباشرة.

3ـ متابعة ما تطرحه المسلسلات العربية من خلال تنظيم لقاءات في الجمعيات، والعمل على نشر ما تتوصل إليه هذه اللقاءات من

تحليلات في الصحافة المحلية، من أجل خلق نظرة نقدية لدى المشاهدين، واستغلال ذلك الطرح وتعديل الكثير من المفاهيم في تكوين ذائقة فنية جمعية.

إن مثل هذه الخطوات وغيرها، قد تكون ذات تأثير ضاغط، يجعل عرض أي مسلسل عربي يوميا من محطات التلفزيون في المنطقة، مسألة تستحق الكثير من المراجعة والدراسة والحذر، ولا تكون كما هي الآن، عملية ينطبق على كافة المسؤولين عنها القول المأثور: إن كنتم تعلمون بآثار هذه المسلسلات فتلك مصيبة، وإن كنتم لا تعلمون فالمصيبة أعظم!.

****

المصادر التي تم الاستفادة منها:

1. دراسة عن آثار وسائل الأعلام في الدول العربية الخليجية وعلاقتها بظاهرة جنوح الأحداث ـ د. هالة العمران ـ أبحاث ودراسات الحلقة الدراسية لرعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية ـ مكتب المتابعة ـ 1983
2. أهم ميول واحتياجات الأطفال في البحرين ـ ممدوح المبيض وخلف أحمد خلف ـ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ـ البحرين ـ 1981
3. أثر برامج العنف والجريمة على الناشئة ـ د. عدنان الدوري ـ وزارة الإعلام ـ دولة الكويت ـ 1997.

4. دور التلفزيون في التنشئة والعادات القرائية كعناصر قاعدية في التأثير على المجتمع المعاصر- د. أحمد بدر - جهاز تلفزيون الخليج - الرياض - 1983

خانتني ذاكرتي وذاكرة من استعنت بهم لتحديد زمان ومكان عرض هذه الورقة، رغم ومضات تؤكد لي أنها عرضت في محفل بقاعة جمعية نسائية في التسعينات من القرن الماضي.

الفياجرا وفضيحة كلينتون

من منظور اجتماعي

مقدمة:

على الرغم من أن تراثنا العربي يزخر بالكثير من المعالجات المتفاوتة في جرأتها وصراحتها، وكذلك في عمقها وجديتها لقضايا الجنس، وإلى أي درجة تصل في بعض الحالات إلى المباشرة في ذكر المسميات دونما مواربة، بل وإضافة الكثير من توابل التشبيهات في وصف العملية الجنسية، وعلى نحو ما هو وارد في أكثر الآثار التراثية شيوعا وانتشارا بين الناس، ألا وهو " ألف ليلة وليلة".

على الرغم من كل هذا الثراء والتنوع، فقد ظل التطرق للجنس يشوبه الكثير من الحذر والتكتم في الحياة اليومية للأسرة العربية، وبحيث ظل الحديث بشأنه مقصورا فيما بين الرجال دون غيرهم، أوفيما بين النساء دون سواهن، أو فيما بين الأقران من ذوي الأعمار المتقاربة، صبيانا كانوا أم صبايا، وفي حدود ضيقة كما لو كانوا يتعاطون سرا أو موضوعا ممنوعا، وهو كذلك بحكم التابو المخيم على الجميع، حيث لم يكن من الشائع ولا المستحب التطرق لهذا الموضوع بين أفراد العائلة مجتمعين.

ومع الانفتاح على العالم من خلال السياحة الحرة والواسعة بين القنوات الفضائية، والمواقع الإلكترنية، المنفلتة من سيطرة الرقابة

المحلية، ناهيك عن الرقابة الأسرية، فضلا عن انتشار مواز للمطبوعات على اختلاف تصانيفها، ازدادت معها قدرة جميع الفئات المذكورة آنفا على الوصول إلى مواقع ومشاهد جنسية بصورة غير مسبوقة، إلا أن كل ذلك لم يغير من ملامح الوضع السائد اجتماعيا، حيث بقيت السدود قائمة، وظل الحذر سائدا في الظاهر، فلم تتم مقاربة قضايا الجنس بصورة مباشرة في أجواء الأسرة، رغم ازدياد حضوره على شاشات التلفزيون وصفحات الجرائد والمجلات، في أحداث وقصص غريبة وتقليعات ومسلسلات وأفلام، مما يمكن معه القول بأن تحت ذلك السطح الساكن ظاهريا كانت الأعماق تمور وتختلج بتغيرات وتراكمات تهيء لتحولات كبيرة تنتظر المناخ والوقت المناسبين للبروز إلى العلانية.

ومع ذلك الانفتاح على العالم والاتصال والتواصل معه على مختلف الصعد والمستويات، والذي سمي بالعولمة، وما نجم عنه من انكشاف سافر لمجتمعنا العربي وارتباطه بمنظومة لا خلاص منها من الالتزامات والتأثيرات المنظورة وغير المنظورة، وإلى درجة جعلت الأقطار العربية تلتزم بإجراءات الحصار والمقاطعة والتجويع ضد أكثر من قطر عربي شقيق، وأن تسود نشراتنا الأخبارية اليومية تعبيرات وتسميات دخليلة لقضايانا القومية، مصاغة وفق رؤية وتوجهات صناع القرار وراسمي الاستراتيجيات في واشنطن والقدس المحتلة، وبحيث تغدو ــ على سبيل المثال ــ حركة المقاومة حركات إرهابية، وتسويق الاستسلام بأنه السلام.. إلى آخر سلسلة طويلة تبدأ ولا تنتهي من مظاهر الذوبان في دوامة العولمة.

وإذا كانت ثمار العولمة بدأت تتساقط على رؤوسنا،وتدخل بيوتنا، وتنام وتستيقظ في أسرتنا، وتحف بنا في رواحنا ومجيئنا، وفي جلسات سمرنا، وتشاركنا أحاديثنا مع أزواجنا، وأبنائنا وأصدقائنا، بل وحتى مع الذين نلتقيهم لأول مرة!، فإننا نطوي صفحة تأثيرات العولمة الاقتصادية والسياسية المؤثرة بصورة مباشرة وواضحة وصارخة إلى درجة الألم المبرح، ونحاول في هذه الورقة / الوقفة أن نفتح صفحة تأثيرات العولمة الاجتماعية والثقافية، والتي نسعى من وراء ادراكنا المباشر وملاحظاتنا الواعية، لتنساب إلينا بصورة مخاتلة ومخادعة ، وتستقر في دواخلنا وفينا.

ولأن سمة عصرنا السرعة والتركيز، فإنه يمكن أن نرصد التأثيرات الاجتماعية والثقافية للعولمة تلك ، من خلال تتبع انعكاسات حدثين بارزين وقعا مؤخرا، يعتبران من أبرز الأمثلة التي يمكن سوقها للتدليل على سطوة الإعلام العالمي ــ وهو الغربي على وجه الدقة والتحديد ــ وعلى قدرته الفائقة على تدويل قضاياه ومفاهيمه، وإكسابها الأولوية المطلقة من اهتمامات شعوب الأرض قاطبة، محاولين في هذا الصدد، تشخيص تداعيات هذين الحدثين البارزين على الذات العربية، بكل خلفيتها ومرجعيتها القيمية المستندة على الدين والموروث والمستقر في الوجدان والنفس من الاخلاق والتقاليد والأعراف.

الحدث الأول: الحبة الزرقاء.. تفجر التابو.

كان لاختراع الفياجرا، كحبة تعيد للرجل العاجز جنسيا فحولته الضائعة وقعا مدويا، تجاوز مجاله كعلاج طبي لحالة مرضية، إلى مجالات لا حصر لها من ردود الفعل، ناهيك عن تجوزات استخدامه ــ وهو أمر لا يعنينا ــ إنما الذي نتوقف عنده، هو الضجة الاعلامية المصاحبة، والتغطية الواسعة التي حظي بها ذلك الاختراع وما أفرزته من تداعيات، على مستوى الخطاب السائد في أوساط الأسر، وفي أوساط شرائح المجتمع وفئاته.

فلفظة " فياجرا" اختزلت من جانب الكثير من المعلومات، واكتنزت في الجانب المقابل بالكثير من الدلالات والإيحاءات، فهي ما أن يتم ذكرها أو التلفظ بها، حتى يستدعي الذهن وبسرعة البرق، المعلومة الخاصة بمعالجة صعوبة الانتصاب عند الرجل، وهي مسألة كان من المستحيل في السابق التطرق إليها في مجتمعنا، وبالصورة التي غدت شائعة ومطروقة، وكأنما هذه الحبة لم تعالج فقط ما اكتشفت من أجله وحسب، وإنما هي ألغت المحرمات الاجتماعية، وأطاحت بالكثير من الحواجز النفسية.

وإذا كانت أولى ردات الفعل تمثلت في تحويل (الفياجرا) إلى موضوع للتندر، وفرصة للفكاهة والدعابة، كاستكشاف أولي وبالون اختبار لقياس مدى تسامح المحيط الاجتماعي، مع تداول هذه اللفظة ودلالاتها، فإن الأمر قد انتهى إلى أن تؤدي تلك اللفظة، دور المحرض على التساؤل والاستفهام، ومن ثم إلى شيوع وسهولة طرق الموضوع ن

زواياه المختلفة، وبذلك لم يعد الحديث عن الضعف الجنسي مدرجا في خانة "الموضوعات المسكوت عنها".

وبذلك تضاءلت في الأهمية الآثار الاجتماعية الأخرى، التي توجهت إليها أنظار المتشائمين من المحللين والمتوقعين، في بداية الإطلالة على هذه القضية، من حيث إن هذه الحبة سوف تخرب البيوت العامرة الآن برجالها المتقبلين لحالة ضعفهم الجنسي، وذلك عندما ينتفض هؤلاء الرجال على ضعفهم، وينتهزوا الفرصة ويستعيدوا فحولتهم الضائعة، ويبحثون لهم عن زوجات شابات أو حتى خليلات قادرات على مقابلة عودتهم الجديدة المظفرة من شيخوختهم إلى صباهم!.

وبلا شك فإن تداعيات التلفظ بلفظة " الفياجرا" قد أخذت تتسع وتتسع إلى دوائر أكبر فأكبر، وإلى مجالات عديدة، فقد جرى توظيفها في الصحافة للسخرية من حالة الضعف العام وتردي الوضوع العربي، ولعل أبرز مثال ذلك الكاريكتير الشهير الذي يظهر ياسر عرفات وهو يتصل بالرئيس الأمريكي مستنجدا به قائلا بأن مسيرة السلام بحاجة إلى حبة فياجرا!، كما أصبحت لفظة لإبراز حالة استثنائية من المقدرة على نحو أن تكون لقبا، على شاكلة فياجرا الكوميديا أو الضحك، وهو لقب أطلق على محمد الهنيدي، مضحك مصر الحالي في أفلامه الأخيرة!.

وعودة إلى صلب موضوعنا، فإنه يمكن وعلى سبيل التدليل، التوقف عند مثال افتراضي، فعندما يقرأ طفل في الثانية عشرة من عمره خبرا في الصحيفة اليومية عن رجل تعاطى حبة فياجرا، وهجم على زوجته موقعا بها العديد من الجراح نتيجة تهيجه الشديد، ثم يبدأ هذا الطفل في إعادة سرد الخبر/ الحكاية بحضور والديه وبقية أفراد العائلة من

ذكور وإناث، في أعمار متفاوتة، لتتوالى بعد ذلك التعليقات والتلميحات، فإن هذا الموقف قد انتقل بالعائلة ، والتي لم تتطرق في يوم من الأيام إلى موضوع الجنس، والعلاقة الحميمة بين الرجل والمرأة بوجه عام، قد انتقل بهذه العائلة إلى جانب أكثر خصوصية في تلك العلاقة، ألا وهو عجز الرجل عن الانتصاب واستعانته بدواء للتغلب على ذلك العجز، ليستكمل اللذة لنفسه وشريكته.

بهذا تكون حبة " الفياجرا" قد اسهمت إلى حد كبير، في تحرر العائلة من سيطرة " التابو" على خطابها السائد بين أفرادها، والمتمثل في عدم الخوض في موضوع الجنس بصورة مباشرة، وفي حضور جميع أركانها، الوالدين والأبناء والبنات، بل أن الحبة الزرقاء، قد قفزت بالعائلة إلى مرحلة أكثر خصوصية وحرجا، هي حالة محددة من الحالات الحميمية، التي كان الرجل في الماضي يتردد في البوح بها لرجل آخر، لما لها من تداعيات وانعكاسات معنوية، تمس تقدير الفرد لذاته ولرجولته.

من هذا الموقف الافتراضي والواقعي في آن واحد، يكون هذا الطفل وأشباهه قد تحصل على المعلومات الأولية عن الجنس، ودخل إلى عالم المعرفة به، والإحاطة بالقضايا المتعلقة بهذا الموضوع العامض والمثير من الباب الخلفي، أو على وجه الدقة من باب الطواريء، بدل أن يتعرف على الجنس في حالاته السوية، وبأنه غرزية طبيعية في الإنسان وفي غيره من الكائنات الحية، وأن اشباع هذه الغريزة يتم وق قواعد وتقاليد اجتماعية، مع التعريف بما يترتب على ذلك من آثار إيجابية للفرد والجماعة.

إن حصول ذلك الطفل على معلوماته الاولية عن الجنس، قد تم عن طريق وسائط الإعلام المختلفة وتسابقها في تغطية المثير والغريب والشاذ، من وقائع وحالات إساءة تعاطي الحبة الزرقاء الأعجوبة، في حين أن هناك الآلاف من حالات الاستفادة لا تحظى بأي ذكر، وتلك آفة الإعلام الحديث في شتى أجهزته ووسائطه، ولكنه في هذا المجال يفعل فعله المدمر بصورة بالغة التأثير، حيث علينا أن نتخيل الجهد الخارق المطلوب لتصحيح بعض المفاهيم والانطباعات التي ترسخت في ذهن ذلك الطفل، وهو جهد قد لا تتوفر له الأدوات والآليات والجاذبية، التي توفرت للتغطية الإعلامية التي استقى منها طفلنا مفاهيمه وانطباعاته الخاطئة.

الحدث الثاني: فضيحة كلينتون:

إذا كان الحدث الأول تمثل في حبة " الفياجرا" التي توصلت إليها أبحاث وجهود علمية من شركة أدوية أمريكية، فإن الحدث الثاني جاء من قبل الرئيس الأمريكي ذاته، حيث تعتبر قصيته أو فضيحته قمة فضائح الدنيا على الاطلاق، إذ لم تسبقها فضيحة من قبل في نوعها، ولا في كثرة ودقة تفاصيلها، ولا في نطاق شيوعها وسعة انتشارها!.

وإذا تجاوزنا سريعا ما اتفق على تسميته بالجانب المضيء من هذه الفضيحة، ألا وهو إبراز سواسية المواطنين في المجتمع الأمريكي أمام القانون والقضاء، إلى درجة تجبر رئيس أعظم دولة في العالم، إلى الجلوس أمام هيئة المحلفين، ولمدة أربع ساعات كاملة، والإدلاء

بشهادته المسجلة تلفزيونا، والتعرض دونما رحمة ولا لباقة إلى أسئلة محرجة ملحة في إذلاله، وبحيث يضطر إلى الاعتراف بتفاصيل مخجلة، ومن ثم بث هذا الشريط المسجل على الملأ ــ والملأ هنا قد اتسع نطاقه وبفضل عولمة الإعلام ليشمل أرجاء المعمورة ــ ليدلل بهذا الفعل النشاز على ديمقراطية هذه الدولة، فيما سبق ذلك بث تفاصيل التفاصيل الواردة في تقرير المحقق المستقل كينيث ستار، عن طريق الانترنيت، ليتنادى أولياء الأمور في الولايات المتحدة على إثر ذلك مستائين مشفقين على أبنائهم من الضرر الذي سيلحقهم من جراء اطلاعهم على تلك التفاصيل المخزية.

إزاء كل ذلك، يثار التساؤل حول تأثير ما حدث هناك في الغرب، وانعكاسه علينا نحن في الشرق، نحن الذين لا نزال متخلفين ــ بالمفهوم المقارن وليس بالمفهوم المعنوي ــ عن المجتمع الأمريكي في درجة انفتاحه على عالم الجنس ومساحات ممارسته، بل وحتى في المفاهيم المرتبطة به، حيث أن جوهر المأخذ الأساسي على الرئيس الأمريكي ليس في تصرفاته ذاتها، وإنما في كذبه وهو تحت القسم ومحاولته عرقلة سير العدالة، في حين تعتبر ممارساته الجنسية ذاتها هي التي لها الوقع الأبرز علينا.

إن عبارة " الممارسة عن طريق الفم" التي أشير لها أكثر من مرة لوصف طبيعة العلاقة التي نشأت بين الرئيس الأمريكي والمتدربة السابقة في البيت الأبيض " مونيكا" موضوع الفضيحة، في سياق النفي لقيام علاقة ممارسة جنسية كاملة بينهما، تشكل هذه العبارة، نقلة متقدمة في المعلومات التي يتزود بها ذلك الطفل الذي افترضناه آنفا،

وهو في الثانية عشرة من عمره، من خلال قراءته لصحيفة محلية يومية، لاشباع فضوله في معرفة أبعاد هذه الضجة الإعلامية، التي تتصدر عناوين الاخبار في كل مكان، ويتمحور حولها حديث المحيطين به وتندرهم، نا هيك عن إمكانية ومقدرة قرين له في الدخول إلى شبكة الانترنيت والنهل من المنبع الأصلي لهذه الفضيحة ، فيما إذا كان ذلك القرين يمتلك الجهاز واللغة الانجليزية!.

وتكتسب هذه العبارة تأثيرها المضاعف، ليس فقط لجدتها كمعلومة يتلقفها ذلك الطفل لأول مرة وحسب، وإنما لكونها الوصف الدقيق ــ والمهذب نسبيا! ــ للاتصال الحميمي الذي تكرر بين " مونيكا" والرئيس الامريكي، بكل ما يمثله شخص هذا الرئيس من مكانة، فهو ليس نكرة من نكرات الأفلام الإباحية مثلا، بحيث يترك وقع ممارساته دون أثر يذكر لشخصه، في نفس المشاهد الطفل أو المراهق، كما أنه ليس نجما سينمائيا يتوقع منه مثل هذا الفعل، وإنما هو زعيم أقوى دولة في عالم اليوم، لا تخلو من صورته وتصريحاته نشرة أخبار، في الإذاعة والتلفزيون، ويحج إليه الحكام والقادة على اختلافهم، ملتمسين دعمه وتفهمه لقضاياهم، فهو إذن موضع احترام عال وتقدير واعتبار عظيم.

لذلك فإن عبارة " الممارسة عن طريق الفم" يمكن أن تشكل جرعة قوية وإضافية لتأثير لفظة" الفياجرا"، في اتجاه اكتساب خبرة ومعلومات عن الجنس خارج السياق الصحيح، والمؤسف أن ذلك حدث وسيحدث وسيتكرر، بينما المحيط الذي يعيش فيه ذلك الطفل وينتمي إليه، يظل في حالة غياب دائم، وفي وضعية التلقي والأثر السلبي، دونما

أي محاولة أو حتى امتلاك لتصور لردة فعل مناسبة، ناهيك عن المبادرة أو السعي والتخطيط من أجل فعل حقيقي مطلوب.

الخاتمة:

ولعل من الأهمية بمكان أن تطرح هذه الورقة/ الوقفة، في نهاية معالجتها لهذا الموضوع، تساؤلا محوريا حول مدى مقدرة المجتمع بصورة عامة، والأسرة العربية بصورة خاصة، على التعامل مع تداعيات هذا الاختراق لأحد محرماتها التقليدية، والمتمثل في تجنب الخوض في قضايا الجنس، فيما بين أفراد الأسرة مجتمعين، ومحاولة استثمار ذلك الاختراق وتوظيفه بما يخدم التوعية والتثقيف المنشود لناشئينا وأطفالنا، في مجال القضايا الجنسية وعالمها، الذي يظل أحد الشواغل الرئيسة في اهتمامات هذه الفئة.

وأخيرا.. هذه مجرد محاولة لقول شيء بالمناسبة، واجتهاد فردي آني، فيه كل نواقص التسرع في الرصد والتحليل، بما في ذلك عدم اكتمال الطرح الذي ينشده كل مجتهد في اقتراح المطلوب لمواجهة مثل هذه الحالة، والتي لن يكون من بينها في أيه حال، المطالبة بمصادرة واغلاق كل قنوات الاتصال وخطوط التماس مع العالم، بدعوى الوقاية من مثل هذه المؤثرات والتحديات، التي تحملها لنا تقنية الاتصالات الحديثة في عصر العولمة، فتلك مطالبة غير مجدية، فضلا عن كونها لم تعد ممكنة التحقيق!.

إنما هي دعوة للمزيد من مثل هذه المساهمات في مثل هذه المناسبات، التي سوف تتزايد ــ في توقعي ــ خلال الأيام المتبقية، حتى دخولنا إلى القرن القادم، والمفتوح على مصراعيه على احتمالات ومفاجآت لا يحدها ذهن ولا خيال.

سبتمبر 1998

تم عرض هذه الورقة في إحدى لقاءات جمعية الاجتماعيين الأسبوعية.

كذلك نشرت في جريدة الأيام البحرينية.

متطلبات مستقبل أفضل لكبار السن

ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول كبار السن
بتنظيم من جامعة الدول العربية بالقاهرة
أكتوبر 2003

مقدمة:

تستهدف هذه الورقة استشراف إمكانيات وسبل تلبية الاحتياجات المستقبلية لكبار السن، انطلاقا من الإحاطة بواقعهم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، باعتبارها حالة نموذجية لمجموعة من الدول العربية التي توفرت حولها أرضية من المعلومات والإحصاءات، والتي تمكن من رسم معالم وتصورات أولية، ولكنها قد تكون كافية لإثارة جملة من القضايا المحورية حول مستقبل الشيخوخة في عموم الوطن العربي.

ولعل من أبرز ما تتميز به هذه الدول الخليجية مجتمعة هو ارتفاع مستوى المعيشة فيها بصورة عامة والرعاية الصحية المتقدمة لمختلف فئات سكانها، بما فيها شريحة من هم في سن الستين فما فوق، وفقا لما هو وارد في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2000، حيث تحتل الدول الخليجية مراكز متقدمة بالنسبة لبقية الدول العربية وفقا لدليل التنمية البشرية من حيث العمر المتوقع عند الولادة ونسبة البالغين سن الستين فأكثر. (1)

وإذا كانت تجربة الرعاية المؤسسية لكبار السن في الدول الخليجية تعتبر تجربة حديثة من حيث بداية انطلاقتها،(2) فإنها ـ ورغم

استنادها الى أحكام الشريعة الإسلامية الغراء ــ قد شهدت تطورات متلاحقة اعتمدت في مرحلتها الأولية النموذج الغربي التقليدي القائم على عزل هذه الفئة في دور إيواء مجهزة بكل متطلبات الإقامة والرعاية الدائمة ، إلا أن بعض هذه الدول ـ كالبحرين والكويت مثلا ـ وبعد مراجعة وتقويم ، قد توصلت أو كادت الى قناعة أخرى مخالفة في السنوات الأخيرة، تقوم على مبدأ إبقاء كبير السن في كنف أسرته ودعم رعايتها له بكل خدمات الوحدات المتنقلة ، من توعية وتثقيف وتدريب وزيارات دورية وتقديم مساعدات طبية وتمريضية ولوازم صحية ومعينات وغيرها، وبحيث يتعزز دور الأسرة ، وأن تقتصر مراكز الرعاية التقليدية على استيعاب العاجزين أو الذين تتطلب حالتهم رعاية مركزة ، مع تنامي وتزايد إنشاء المراكز غير الإيوائية من قبل الجهات الحكومية المختصة والجمعيات غير الحكومية باعتبارها لا تتنافى مع الدين تعاليم الدين الإسلامي وتتماشى مع عادات وتقاليد المجتمع العربي الخليجي .(3)

والى جانب ذلك، فقد شهدت الدول الخليجية بعض التجارب الناجحة في مجال توفير فرص اللقاء اليومي لكبار السن فيها والترويح عنهم، انطلاقا من توظيف واستثمار العناصر التراثية المحلية، والتي تشد إليها هذه الفئة بوجه خاص، حيث أنشئت في سلطنة عمان " السبلة " (4) وفي الإمارات "استراحة الشواب " وفي قطر " قلعة الكوت " وفي الكويت "مقهى الرعيل الأول " و "بيت البحار "، فيما اشتملت دور الرعاية النهارية في كل من البحرين والسعودية على أنشطة ترويحية مماثلة. (5)

إن ما يعنينا من هذا العرض شديد التركيز والإيجاز، هو إن مثل هذه الأنشطة الترويحية بالذات، قد شكلت نواة لتوجه يقوم على الاجتهاد والابتكار وتوظيف الخصوصيات المحلية في مجال تلبية متطلبات الترويح عن كبار السن وتوفير فرص التقائهم اليومي ، وهو أمر قد يبدو للبعض ليس بذي أهمية وأولوية ، إلا أنه يكتسب لدى هذه الفئة كل الأهمية ، نظرا لما تمثله ـ هذه الأنشطة ـــ من فرص لاستعادة أجواء الماضي المتلاشي بحكم التطور الحضاري السريع من جهة ، فضلا عما تحققه من إسهام فعال في تحقيق التفاعل الاجتماعي لكبار السن مع محيطهم وبما ينعكس إيجابا على توافقهم الشخصي .(6)

من هذه النواة على وجه التحديد ، تنطلق هذه الورقة ، باعتبارها نواة قابلة للتطوير والتأسيس عليها كمدخل نحو التخطيط لتلبية الاحتياجات المستقبلية لفئات وشرائح قادمة من كبار السن في وطننا العربي، تلبية حقيقية تتلخص الغاية منها في تحسين نوعية حياة الإنسان المسن وجعلها أكثر رقيا وجمالا ومتعة ، وبحيث تتجاوز رعايته الاتجاهات العلاجية حين مرضه ، لتشمل رفاهيته الكاملة في نطاق من الترابط والتفاعل بين العوامل البدنية والعقلية والاجتماعية والروحية والبيئية ، وفي سياق برامج وخطط تقوم على التنمية الشاملة .(7)

حجم كبار السن المتنامي عددا وعدة:

ترصد وثائق الأمم المتحدة تنامي حجم فئة كبار السن على مستوى العالم، ففي عام 1950كان عددهم يقارب (200) مليون نسمة تزايد كل ربع قرن بحيث أصبح في عام 1975مايقارب (350) مليون نسمة، وليرتفع في عام 2000 الى ما يقرب (590) مليون نسمة، فيما تشير الاسقاطات السكانية إلى توقع أن يصلوا في عام 2025 إلى حوالي (1,100) مليار نسمة. (8)

كما تشير بيانات جدول رقم (2) والمنشور ضمن مسودة التقرير العربي عن كبار السن، والصادر عن جامعة الدول العربية، وبناء على التقديرات والفروض الإحصائية، الى أن كبار السن على صعيد الوطن العربي قد أصبحوا في عام 2000 أكثر من (18) مليون نسمة، ومن المرجح

أن يتضاعفوا في عام 2025 ليبلغوا حوالي (51,63) مليون نسمة، أي بنسبة تصل إلى 10,4% من إجمالي عدد السكان. (9)

وبالتالي فهي نسبة لا يمكن التهاون بشأنها، ليس فقط لما تشكله من قيمة تتصل بحجمها الكمي المتنامي وحسب، وانما كذلك لما يتصل بوزنها الكيفي الاجتماعي وما تمثله من مستودع للقيم والخبرة، فضلا عما تحتله بحكم تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف وتقاليدنا العريقة من مكانة عالية في النفوس وفي المجتمع.

وهي بعد ذلك فئة وشريحة من المجتمع لا يمكن تحقيق غايات وأهداف التنمية الشاملة بمعزل عنها، خاصة وهي فئة تحسب في الغالب الأعم على الفئات المعالة لا الناشطة اقتصاديا. (10)

كما أنه ومع التسليم بأن غالبية كبار السن في الوطن العربي ، ستظل تعاني من الأمية، على الرغم من توقع انخفاض نسبتها ، ولسنوات قادمة ، فإنه من المؤكد أن النخبة والقيادة في مختلف مجالات الحياة العملية، بل وحتى الأمس القريب، قد دخلت في عداد كبار السن ،كما ستنخرط عما قريب دفعات أخرى جديدة ومتتالية ، حاملة معها اهتمامات وقدرات وإمكانيات مغايرة لاهتمامات وقدرات وإمكانيات الأجيال السابقة لها ، وبالتالي فإن عدتها لمرحلة كبر السن التي تدخلها بوعيها المسبق واستعدادها الشخصي- (بالمحافظة على الصحة والوعي بمتطلبات المرحلة في مختلف الجوانب بما في ذلك التأمين المالي وتدعيم الاعتماد على الذات)، لابد وأن تنعكس في صيغ من الجهود الجماعية والبرامج المشتركة، وبما يترجم طموحها في تواصل قد يختلف، ولكنه لا ينقطع، مع المجتمع .

إضافة إلى ما تقدم، فإن التهيئة المجتمعية العامة، سواء بفعل تعاظم الجهود الدولية منذ عام 1982 وتبلورها في هذا الاهتمام الواسع بمرحلة كبر السن والمنخرطين فيها من مختلف الجوانب الصحية والاجتماعية والتشريعية والترفيهية، والسعي لتحقيق الرفاه الإنساني لهم ، أو بفعل انتشار الوعي على صعيد كل دولة عربية وفي المجتمع ككل، بمتطلبات هذه المرحلة العمرية والسعي الحثيث لتوفيرها، ليس فقط من خلال الجهات الحكومية المتخصصة وحسب، وإنما من خلال مبادرات وإسهامات الهيئات التطوعية والجمعيات غير الحكومية، حيث يشكل كل ذلك مناخا ومحيطا مؤاتيا ومشجعا لفاعلية مؤثرة بدون شك .

من هذه الإطلالة السريعة، يمكن لنا أن نستشرف جانبا من آفاق مستقبل مغاير لكبار السن في الوطن العربي، يسهم في تحقيقه طليعة أو نخبة منهم، ومن خلال مبادراتهم، فردية كانت أم جماعية.

التعامل مع كبار السن والعمل من خلالهم:

تختلف فئة كبار السن عن غيرها من الفئات التي توصف من قبل البعض بالفئات الخاصة، والتي تحتاج لأوجه من الرعاية المتخصصة، في كون أفرادها ينخرطون فيها بصورة تدريجية، بل وأحيانا غير محسوسة أو محسومة، حيث يظل البعض منهم يرفض إلصاق صفه المسن أو كبير السن به، وعلى الأخص من لم تضعف قدراته الجسدية أو الذهنية أو لم يحال إلى "سن المعاش أو التقاعد ".

وينصب الحديث هنا أساسا على الأفواج والأجيال الجديدة والقادمة من كبار السن، حيث أن قسما كبيرا منها لن يجد في السائد من برامج الرعاية النمطية القائمة مكانا له أو تلبية لاحتياجاته أو إشباعا لميوله، خاصة إذا ما جاء تصميم تلك البرامج على أساس النظرة الشائعة لكبار السن باعتبارهم يشكلون فئات أو شرائح محدودة التنوع والاختلاف، محددة الحاجات والميول، وهو أمر يخالف وبصورة متعاظمة سمات وخصائص تلك الأفواج والأجيال الجديدة، نظرا لما يتصف به أفرادها من ارتفاع في مستوى التعليم والمعيشة وخبرات العمل وتجارب الحياة المعاصرة والمحيط الحضاري العام.

لذلك فإن هذا التنوع في الاحتياجات والميول، يتطلب أول ما يتطلب تخطيطا غير تقليدي، من أجل إعداد وتنفيذ برامج ومشروعات متنوعة ومبتكرة وقابلة للتطور المستمر، مما يفترض وكشرط لازم،

مشاركة فاعلة واسهام مباشر من قبل ذات الفئة التي تستهدفها تلك البرامج والمشروعات، ألا وهي فئة كبار السن أنفسهم، بكل تنوع احتياجاتها وميولها واختلاف توجهاتها.

كما أن ذلك يستوجب بالتالي اتباع آليات غير نمطية أو طرق روتينية لاستشعار ورصد التغيرات، والسعي بصورة دائمة ومتواصلة للعمل على مقابلتها وتلبيتها حتى لا تتخلف تلك البرامج أو المشروعات المنشودة عن مسايرة التحولات المتلاحقة في احتياجات كبار السن وتوجهاتهم بحكم تسارع إيقاع الحياة والعصر من حولهم.

وعليه فإن أكثر البرامج والمشروعات المرشحة لتلبية احتياجات فئات وشرائح كبار السن في الفترة المقبلة، هي تلك التي تنطلق من مفهوم العمل التنموي في مقابل المفهوم الرعائي السائد، وهو الأمر الذي يتطابق غاية ووسيلة مع المتطلبات الفعلية للمرحلة القادمة.

وإذا ما أردنا مقاربة هذه الطروحات على أرضية الواقع وتقديم أمثلة عملية ملموسة للتدليل عليها ، فإن من أكثر المحطات المطلوب الوقوف عندها في هذا المجال ، هو مشاركة واشراك كبار السن في المجتمع، وهي مسألة غابت أو كادت أن تغيب من معظم أوجه الرعاية التقليدية السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي كما في غيرها من الدول العربية ، ويمكن هنا الحديث عن مشروع لازال قيد البحث والدراسة ألا وهو مشروع بنك الخبرات أو ما يمكننا أن نطلق عليه مشروع " خبرات بلا حدود " ، حيث يمكن إعطاء دلالة لعبارة (بلا حدود) تتعدى ما قد ينصرف إليه الذهن من مقابلة مع المصطلح الشائع (أطباء بلا حدود) من تجاوز للحدود الجغرافية والسياسية

وحسب ، إلى ما هو أبعد وأكثر تميزا، وهو تجاوز الحدود التي يصطنعها المجتمع ذاته من خلال سعيه لعزل كبار السن .

إن مثل هذا المشروع مطروح منذ سنوات لدى جمعية دار الحكمة البحرينية كفكرة وتصور أولي دون أن يرى النور، وكذلك كبرنامج مستقبلي لدى مركز الأمير سلمان الاجتماعي في الرياض في هيئة بنك معلومات وظيفي يقوم على إيجاد قاعدة معلوماتية للخبرات والمهارات المميزة للمسنين والمتقاعدين وتجميعها ونشرها في مختلف القطاعات والجهات التي تحتاج لمثل هذه الخبرات والمهارات.

وفي مجال آخر، تظل مشاركة كبار السن مسألة تستلزم جهودا وإبداعات وابتكارات لاتحد، وذلك من خلال إتاحة المزيد من فرص الاندماج والمشاركة لهذه الفئة، وبحيث تخالط وتعايش الفئات الأصغر منها عمرا، ولعل مثال على ذلك ما يتيحه مركز الأمير سلمان الاجتماعي في الرياض في مختلف برامجه وأنشطته، حين أفسح مجال عضويته لتشمل من هم دون سن الستين من الجنسين.

وإذا كان مثل هذا المركز يعتبر بمثابة تجربة نموذجية قد لا تتوفر الإمكانيات لتعميمها في مختلف المجتمعات، فإن مجالات اختلاط كبار السن بالفئات العمرية الأخرى تظل خيارات واسعة ومتاحة، حيث يمكن تخصيص قاعة لهم في الأندية العامة شريطة ألا يؤدي هذا التخصيص الى عزلهم، وانما الى تواصلهم ومشاركتهم في الأنشطة العامة واشراكهم من خلال التدريب والإشراف على تنظيم ألعاب أو أنشطة ذهنية أو ثقافية، خاصة وأن ما يتمتع به كبار السن في شرائحهم المقبلة من قدرات وخبرات يشكل ضمانة لنجاح مثل هذا التوجه.

وكما سبق ذكره آنفا، فإن الغرض من تقديم هذه الأمثلة المحدودة هو مجرد المقاربة والتدليل، حيث أن الشروع في تعداد واقتراح برامج ومشروعات في هذا المجال، ليس فقط يخرج عن نطاق أهداف ومجال بحث هذه الورقة وحسب، وإنما هو يتناقض مع التوجهات التنموية التي ندعو إليها، والتي تقوم على إشراك ومشاركة كبار السن في التخطيط والتنفيذ والإشراف الفعلي على ما يتم وضعه من برامج ومشروعات خاصة بهم.

ومع التأكيد على أولوية الاهتمام بالبرامج التنموية، فإن ذلك لا يعني بالمقابل إهمال خدمات الرعاية الصحية المخصصة لكبار السن أو التهاون في تقديمها وتوفيرها، حيث تبقى لهذه الخدمات أهميتها وضرورتها نظرا لاستمرارية واستدامة احتياج تلك الفئة العمرية لمثل هذه الرعاية، خاصة في ظل التزايد المتصاعد والمنتظر لأعدادها ونسبتها الى إجمالي عدد السكان، ولكن ما يستوجب التركيز عليه مستقبلا هو أن تلبي تلك الرعاية أكثر الاحتياجات شيوعا وانتشارا بين كبار السن بالدرجة الأولى من جهة، وأن تعكس من جهة أخرى التطورات المنجزة في عالم طب الشيخوخة وما يتحقق في نطاقها من مكتشفات مستجدة واستطبابات حديثة، وعلى نحو يتفق مع المتطلبات الفعلية لشرائح من كبار السن مختلفة ثقافيا في سماتها وتطلعاتها عن سابقاتها.

وقبل كل ذلك، فإن من أولى مقومات نجاح هذا التوجه التنموي في التعامل مع كبار السن والعمل من خلالهم، هو إيجاد هيئة أو لجنة وطنية معنية بالتخطيط والإشراف على المستوى القومي لكل ما يتعلق بقضايا المسنين ودعم برامجهم ومشروعاتهم، والمتابعة والتنسيق بين

مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في هذا الميدان، على أن يمثل فيها كبار السن بصورة ملموسة، الى جانب ممثلين عن تلك الجهات المعنية، وأن تكون هذه اللجنة مرتبطة بالسلطة صانعة القرار. (11)

ولابد لمثل هذه اللجنة الوطنية من أن تستهدي في عملها وأنشطتها باستراتيجية خاصة بكبار السن وتكون جزءا لا يتجزأ من السياسة الاجتماعية للدولة، وتقوم على رؤى واضحة واهداف محددة، وتتضمن خططا بعيدة وقريبة المدى، وتعتمد مفهوم العمل التنموي مدخلا للتعامل مع قضايا المسنين واحتياجاتهم في مجالات الصحة والتغذية، والإسكان والبيئة، والأسرة، والرعاية الاجتماعية والنفسية، وضمان الدخل والعمالة، والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى. (12).

الخلاصة:

إن مشاركة كبار السن واسهامهم المباشر في مختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والإشراف والتشغيل للبرامج والمشروعات الخاصة بهم، مع إخضاعها لتقويم شامل ومستمر من قبلهم، يعتبر مسألة محورية ينبغي العمل على الترويج لها والتوعية بضروراتها لدى أصحاب القرار والمخططين وكافة المسؤولين، ليس فقط من منطلقاتها الأخلاقية وانعكاساتها الإيجابية المأمولة على تيسير سبل إدماج هذه الفئة وتعزيز دورها في المجتمع، وإنما لكون ذلك سوف يكفل حسن الاختيار والتمييز بين بدائل تلك البرامج والمشروعات ، على نحو يلبي المستجد

والمتنوع من الاحتياجات الفعلية، ووفق تصورات وأولويات كبار السن، باعتبارهم الفئة المستفيدة المستهدفة .

ويقوم هذا التصور على ركنين أساسيين هما:

الركن الأول: أن فئة كبار السن تختلف عن بقية الفئات التي تستهدفها برامج وأنشطة مخصصة لها، بكونها فئة آخذة في التنامي والتعاظم والتنوع أيضا بحكم تزايد خبراتها وتطور إمكاناتها من جهة، ولكونها من جهة أخرى هي مستقبل كل فئات الأعمار الأخرى، فهي مآل كل فرد في المجتمع ومستقبله، مما يعتبر أي جهد مبذول في هذا المجال هو جهد تستهدف فيه المصلحة الذاتية إلى جانب مصلحة الغير.

أما الركن الثاني: فيتمثل في أن كبار السن مؤهلون، وبصورة لا تقارن مع سواهم من الفئات الأخرى، في المساهمة بفاعلية ومقدرة في ترشيد اختيار البرامج والمشروعات المناسبة والملبية لاحتياجاتهم والمتوافقة لميولهم ورغباتهم، وذلك بحكم خبراتهم المتراكمة والمتأتية عن طول ممارسة وتجربة حياتية وعملية.

وبهذه المشاركة والإسهام الفعال من قبل كبار السن، تتحقق العديد من الأهداف التنموية، وعلى أكثر من صعيد، وصولا الى الغاية المنشودة، والمتمثلة في قيام مجتمع لكل الأعمار.

توصيات أخيرة:

تستند هذه التوصيات الى نتائج أعمال أنشطة وفعاليات مشتركة نظمها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في إطار الاحتفال الجماعي لهذه الدول بالسنة الدولية لكبار السن عام 1999، وشارك فيها مختصون ومسؤولون، حيث توصلوا في ختامها الى جملة من المؤشرات العامة والتوصيات العملية:

أولا: تشجيع المبادرات الأهلية في إنشاء جمعيات تطوعية وأندية ومراكز نهارية لكبار السن، يتولون أو يشاركون في إدارتها والإشراف المباشر عليها، بغرض توفير مناخات اجتماعية وثقافية وترفيهية تتلاءم وظروفهم واحتياجاتهم الخاصة، وبما يعزز فرص استثمار خبراتهم وطاقاتهم، ويحقق اندماجهم في مجتمعهم واسهامهم في خدمته.

ثانيا: حث الجهات المعنية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص على مساندة تلك المبادرات الأهلية ودعمها بكل الوسائل المتاحة، مع دعوة الأندية والجمعيات القائمة إلى تخصيص جانب من مرافقها وأنشطتها الترويحية والثقافية لكبار السن في مجتمعاتها، تعزيزا لجهود إدماجهم وتواصلهم مع فئات الشباب والناشئة.

ثالثا: العمل على تكريس مبدأ اعتماد المسن على نفسه وعيشه في محيطه الأسري، وذلك بتثقيفه وتدريبه على متطلبات الصحة الوقائية والعناية الشخصية، والعادات الغذائية السليمة والتفاعل الاجتماعي وإيلاء ذلك أولوية أساسية في السياسات والخطط الموجهة لرعاية ومشاركة كبار السن.

رابعا: الدعوة الى ضرورة الاهتمام بحصر مختلف خبرات وكفاءات المتقاعدين من كبار السن على اختلاف تخصصاتهم من خلال إنشاء برنامج أو مركز معلومات، كفيل بتوفير قاعدة من البيانات والمعلومات

تيسر مجال الاستفادة من خبرات وكفاءات المسنين، وبما يعزز فرص إدماجهم في المجتمع وضمان استمرار تفاعلهم مع محيطهم الاجتماعي.

خامسا : الدعوة لإنشاء هيئة أو لجنة وطنية لرعاية كبار السن في الدول التي لا يوجد فيها مثل هذه اللجنة، والعمل على تعزيز وتدعيم ما هو قائم منها، بحيث تضم مندوبين عن الهيئات الحكومية والأهلية المعنية، إلى جانب ممثلي عن المسنين، وتتمتع بالصلاحيات اللازمة للتخطيطي والتنسيق على مستوى الدولة لكل ما يتعلق برعاية كبار السن ومشاركتهم، وتحقيق التكامل والتعاون الفعال للخدمات والأنشطة المقدمة من قبل الجهات والهيئات المختصة على اختلافها، وعلى النحو الذي يمنع الازدواجية والتداخل ويزيد من فعالية الأداء ويرفع كفاءة العمل والخدمات المقدمة لكبار السن.

سادسا: النظر إلى كبار السن بوصفهم موارد بشرية لها دورها المستمر في التنمية، باعتبار أن تقاعدهم وإحالتهم على المعاش يمثل نقلة إلى مرحلة عمرية جديدة يتواصل فيها دورهم الإنتاجي، ويتطلب رسم السياسات ووضع الخطط اللازمة للاستثمار الأمثل من طاقاتهم وخبراتهم.

****

الهوامش:

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2000، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البحرين، ص 186 – 189، 223-225.

(3) د. راشد محمد أبا الخيل، الشيخوخة ومراكز الرعاية بالمسنين في العالم، نموذج مركز اجتماعي صحي للمسنين في المملكة العربية السعودية، ط 3، مطابع نجد، ص29.

(4) الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية والثقافية بجامعة الدول العربية، مسودة التقرير العربي عن كبار السن، القاهرة، بدون تاريخ، ص 56.

(5) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التقرير النهائي لأعمال ونتائج الزيارة الاستطلاعية التاسعة في مجال رعاية المسنين، المنامة ،1999.

(6) خلف أحمد خلف، كبار السن والمدينة، في (رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة ــ قضايا واتجاهات)، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (18)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، 1992، ص 165.

(7) المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المبادئ العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية ومشاركة كبار السن، مطبوعات وثائقية، العدد (26)، المنامة، 1999، ص 13.

ــ أنظر أيضا: د يحيى الحداد، التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (38)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة، 1999، ص 124- 126.

(8) د أبو بكر أحمد باقادر، كبار السن.. عطاء بلا حدود، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (37)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المنامة ،1999، ص101.

(9) مسودة التقرير العربي عن كبار السن، مرجع سابق، ص 13.

(10) جمعية دار الحكمة البحرينية، تعتبر أول هيئة أهلية غير حكومية في دول مجلس التعاون الخليجي تعنى بقضايا كبار السن بصورة عامة وبالمتقاعدين بصورة خاصة، تأسست في عام 1989.

(11) د أبو بكر أحمد باقادر، مرجع سابق، ص 291.

ــ أنظر أيضا: المبادئ العامة للسياسة العربية الخليجية المشتركة لرعاية ومشاركة كبار السن، مرجع سابق، ص 27.

(12) د. يحيى حداد، مصدر سابق، ص 144.

الشباب والعمل التطوعي في دول مجلس التعاون الخليجي

الواقع وآفاق المستقبل

ورقة مقدمة إلى ندوة (الشباب والمستقبل)

بتنظيم من مركز الدراسات والتخطيط بإمارة منطقة مكة المكرمة

جدة: 4 ـ 5 مايو 2004 م

تحاول الورقة تناول واقع العمل الاجتماعي التطوعي في دول مجلس التعاون الخليجي بالعرض والتحليل، من حيث التعريف بمفهومه ومنطلقاته ومجالاته التقليدية من جهة، وبتطوره واتساع وتنوع صيغه الجديدة لتلبية مستجدات الواقع ومتطلبات المشاركة الأهلية بوصفها ضرورة أساسية للتنمية الشاملة والمستدامة من جهة أخرى، مع التركيز على واقع العمل التطوعي في مملكة البحرين كنموذج، من أجل الانطلاق نحو البحث في آفاق انخراط الشباب الخليجي في ميادين وصيغ هذا العمل المختلفة، باعتبارها ميادين وصيغ لبناء وتطوير الشخصية على المستوى الفردي، كما هي تأهيل وتدريب للمساهمة الجماعية من قبل شرائح الشباب، واستثمار لطاقاته بوصفه يشكل قطاعا كبيرا ومتناميا من قطاعات المجتمع وأكثرها قدرة على إحداث التقدم المنشود، وهو ما اختتمت به الورقة توصياتها التي انصبت على مجموعة من المقترحات العامة وكذلك الخاصة بتهيئة وتدريب فئات الشباب في مختلف مراحل الدراسة الإعدادية والثانوية والجامعية.

أولا ـ تحديد المفاهيم:

1ـ في البدء لابد من محاولة لتحديد الفئة المعنية بالشباب، حيث تفاوت تعريف هذه الفئة ما بين المختصين والباحثين، فمنهم من يقصرها على من يبدأ عمره بالخامسة عشرة والتي هي مرحلة بلوغ الحلم أو اكتمال النضج الجنسي، وتمتد لمدة عشرـ سنوات تقريبا، أي حتى سن الخامسة والعشرين، باعتبارها السن التي يترك فيها الفرد مرحلة (طلب العلم) ليبدأ حياة الراشدين وينزل إلى معترك الحياة ويرتبط بعديد من المؤسسات ويتغير تبعا لذلك تصوره لذاته وللآخرين والمجتمع.(1) وهو التحديد الذي توافق عليه الكثير من الجهات العربية والدولية، والذي أقره وزراء الشباب والرياضة بدول مجلس التعاون في اجتماعهم الحادي عشرـ المنعقد في مدينة الرياض (يناير 1996م) وكذلك نظراؤهم الوزراء العرب، فضلا عن أدبيات اليونسكو والأسكوا وبالتالي ما تم التوافق عليه على الصعيد الدولي لاعتبارات نفسية واجتماعية.(2)

ومع ذلك فإن هناك من تجاوز هذا التحديد ليبدأ الشباب بسن الثامنة عشرة ويمتد حتى أوائل العقد الرابع باعتبارها سنوات العمر التي يتحقق فيها عامة النضج النفسيـ والاجتماعي والاستقرار المهني والوظيفي (3)، في حين يرى آخرون أن هذا المسألة عصية على التحديد، إذ تختلف بدايتها

ونهايتها من فرد إلى فرد، ومن جنس إلى جنس، ومن "ثقافة" إلى "ثقافة".(4)

2ـ يمكن تعريف العمل التطوعي، بأنه النشاط الذي يقوم به المتطوع ـ فردا كان أو مجموعة أفراد ـ بصورة عفوية أو منظمة في نطاق هيئات أو تجمعات أهلية غير حكومية، ولا يستهدف من ذلك النشاط تحقيق ربح أو عائد مادي مباشر للمتطوع أو المتطوعين ذاتهم، وإنما يستهدف المساهمة في إزالة أو التخفيف من آثار المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية، أو العمل على مساعدة الأفراد الآخرين وتهيئتهم لمواجهة تلك المشكلات والمشاركة في التنمية.(5) كما يطلق على العمل التطوعي تسمية القطاع الثالث باعتباره يقع ما بين القطاع الحكومي ببنائه البيروقراطي وعلاقاته الرسمية والقطاع الخاص الهادف للربح،(6) حيث يتميز المنخرطون في هذا القطاع الثالث بحرية الإرادة في الانضمام إليه والاستمرار فيه أو الخروج منه، وبالتالي بالقناعة الشخصية فيما يؤدونه من نشاط أو يبذلونه من مال أو وقت أو جهد، لذا أطلق عليه صفة التطوع.

3ـ أما فيما يتعلق بالمردودات التي تعود على المتطوعين فهي عديدة بعضها يتصل ببناء الشخصية من حيث اكتساب المهارات الاجتماعية والتواصل مع الناس واستيعاب قضايا المجتمع، وبعضها يعود على المجتمع والجماعة أو الجماعات المستهدفة من أنشطة هذه

الجمعيات، كما يتم تصنيف الجمعيات وفقا لوظائفها التي تعبر عنها أهدافها: دينية أو خيرية أو علمية أو تعليمية تثقيفية أو رياضية أو سياسية أو مهنية أو مطلبية أو اقتصادية (تعاونية) أو توعوية أو اجتماعية تهتم بالطفولة أو الأمومة أو المرأة.

ثانيا ـ واقع العمل التطوعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

لقد انطلق العمل التطوعي في هذه الدول ومنذ بداياته المبكرة من القيم والتعاليم الإسلامية والتقاليد العربية الداعية إلى التعاون والتكافل الاجتماعي، فبرز بصورته العفوية والمباشرة فيما يسمى بالفزعة بين أبناء الحي الواحد أو القرية الواحدة خلال الأزمات والظروف الصعبة أو ما يقع من ملمات وكوارث، كما تمثل في جانب منه بالطابع الفردي التلقائي متمثلا في قيام الأفراد ميسروي الحال بتقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين والعائلات المعوزة، إلا أنه ونتيجة التطورات والتغيرات الاجتماعية الناجمة عن التحديث والتنمية وتعقد الحياة، فقد عجزت تلك الأنماط الأولية من العمل التطوعي عن تلبية الاحتياجات المستجدة والمتزايدة، فبرزت الحاجة إلى توحيد الجهود الأهلية وتجميعها وتنظيمها في نطاق الجمعيات التطوعية ذات النفع العام، ليتحقق بها التأثير الأكبر والمردود الأوسع.(7)

وإذ تعتبر نشأة هذه الجمعيات في دول مجلس التعاون حديثة العهد، حيث تعود في كل من البحرين والكويت إلى الفترة ما بين الخمسينات والستينات من القرن الماضي، فإن الحقبة الممتدة ما بين عام 1968وعام 1985م هي الفترة التي شهدت نشأة معظم الجمعيات الأهلية في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر، (8) فضلا عما صاحب ذلك من توسع في مجالات اهتمامات واختصاصات هذه الجمعيات في جميع دول المجلس، فلم تعد تقتصر على المجالات الدينية والخيرية والنسائية، بوصفها كانت تشكل البواكير على هذا الصعيد، وإنما تنوعت لتشمل المجالات التوعوية والتعاونية والتخصصية والمهنية والدفاعية الحقوقية والثقافية والفنية وغيرها.(9)

ويحسب لهذه الجمعيات، في بداياتها المبكرة في بعض دول مجلس التعاون، قدرتها على تلمس ورصد العديد من احتياجات المجتمع، وخاصة في المرحلة التي لم تستكمل فيها المؤسسات الحكومية تنظيماتها الحديثة، حيث كانت لتلك الجمعيات مبادراتها الايجابية في تقديم العون المادي والعيني للمحتاجين وكذلك خدمات الرعاية والعناية ببعض فئات المجتمع والإسهام في محو الأمية، وهي خدمات انتقل معظمها إن لم يكن جميعها فيما بعد إلى الأجهزة والمؤسسات الحكومية المتخصصة، في سياق نشوء دولة الرفاه والرعاية، لتعود الجمعيات في السنوات الأخيرة لتشارك الدولة من جديد رعاية وتأهيل فئات عديدة كالمعاقين والطفولة والأمومة والمسنين وغيرهم، مما يبلور

على أرضية الواقع مفهوم التكامل بين القطاعين الرسمي والأهلي في خدمة المجتمع.

ولما كانت هذه الجمعيات التطوعية تعتبر جزءا من مؤسسات المجتمع المدني، والتي تم تعريفها بأنها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف"، (10) فإنه من المسلم به أن يكون لهذه المؤسسات أدوارها وتأثيراتها في تطوير الواقع الاجتماعي لمجتمعاتها، خاصة في حال إذا ما أسهمت المؤسسات الحكومية الرسمية بدعمها فنيا وماديا دون أن يترتب على ذلك انعكاسات على استقلاليتها ومصداقية توجهها في التعامل مع قضايا الناس وتبني همومهم والدفاع عن مصالحهم، وهو ما يمكن تلمسه من خلال تنوع واتساع خارطة نشاط وتخصص هذه الجمعيات في دول مجلس التعاون، على نحو ما تحاول الصورة الإجمالية التالية أن تستعرضه:

1) الجمعيات الخيرية: وتأتي في مقدمة الجمعيات القائمة في دول المجلس، من حيث أسبقية تأسيسها وانتشارها ومقدرتها في التخفيف من معاناة الفئات المحتاجة من المجتمع، ويندرج تحت هذا المسمى الجمعيات الدينية وكذلك الاجتماعية التي تقدم خدماتها ورعايتها للمعاقين والمسنين وغيرهم، انطلاقا مما يدعو إليه الدين الإسلامي الحنيف من مبادئ وتعاليم تحث على التعاون والتكافل، وإلى جانب هذه الجمعيات فقد ظهرت على الخارطة في السنوات الأخيرة الصناديق الخيرية في عدد من

دول مجلس التعاون، وخاصة في البحرين، ولا تتجاوز خدماتها حدود القرية أو المدينة.

2) الجمعيات النسائية: وهي التي تلي الجمعيات الخيرية من حيث تاريخ التأسيس والعدد والانتشار، وتولي قضايا المرأة والطفولة والأسرة الأولوية في اهتمامها وأنشطتها، مع السعي لتنفيذ العديد من البرامج التوعوية والتأهيلية وتقديم الخدمات الاجتماعية بما يسهم في الارتقاء المستوى الثقافي والاقتصادي للمرأة والأسرة، وتتقاطع أنشطتها كثيرا مع الأنشطة الخيرية.

3) الجمعيات المهنية: وهي التي تضم أصحاب المهنة الواحدة كالأطباء والمهندسين والمحامين، أو أصحاب التخصص العلمي الواحد كالاجتماعيين والاقتصاديين، والتي تسعى إلى المساهمة في خدمة المجتمع من خلال استثمار كفاءات وخبرات أعضائها، فضلا عن السعي للارتقاء بمستواهم المهني والدفاع عن مصالحهم كمهنيين، وتوجد هذه الجمعيات في كل من الإمارات والبحرين والكويت، ومؤخرا في سلطنة عمان، كما توجد في نطاق الجامعات في المملكة العربية السعودية.

4) الجمعيات والمؤسسات المتخصصة: وهي تكاد تكون منتشرة في جميع دول المجلس، وتتخصص في تقديم خدمة إنسانية أو رعاية فئة محددة من فئات المجتمع أو التي تقتصر أهدافها على التوعية والاهتمام بقضية معينة، كالجمعيات التي ترعى

المعاقين بصورة عامة أو بفئات منهم بصورة خاصة، أو جمعيات أصدقاء المرضى الشائعة، ويعكس التوجه لإنشاء مثل هذه الجمعيات مستوى متقدما من الوعي المجتمعي بضرورة تكاتف الجهود الطوعية لدعم قضية أو فئة محددة.

5) الجمعيات والأندية الثقافية والفنية: وهي التي تتفاعل مع قضايا المجتمع وهمومه ولكن بصيغ وأدوات وأساليب فنية غير مباشرة، كجمعيات الفنانين والتشكيليين والروابط والأندية الثقافية والأدبية والفرق المسرحية وغيرها، وتتوفر هذه الجمعيات والأندية في جميع دول المجلس.

6) الجمعيات التعاونية: وهي وإن كانت تندرج ضمن الجمعيات الأهلية، ولها أهداف اجتماعية عامة تتصل بأعضائها وتنمية المجتمع المحلي، إلا أن لها خصوصية تتميز بها عن سواها من حيث طبيعة نشاطها الاقتصادي، وما يلقي عليها من تبعات وحقوق والتزامات مالية وقانونية. وهي منتشرة في أغلب دول مجلس التعاون. (11)

ويتجاوز مجموع هذه الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون الخمسمائة جمعية، وفقا لمحاولة من معد هذه الورقة، مستندة لآخر ما توفر من إحصائيات في هذا المجال وهي متفاوتة في مصادرها وتاريخها، ومستثنى منها الجمعيات التعاونية وجمعيات وأندية الجاليات الأجنبية والجمعيات الفنية والثقافية، حيث تم الاقتصار على الجمعيات ذات الصلة بخدمة المجتمع بصورة عامة، والتي يمكن للشباب الإسهام فيها، كل حسب اهتمامه وتخصصه، (أنظر

الجدول الملحق، والذي يسعى وبقدر المتاح من البيانات إلى تقديم تفصيل يتناسب مع التوزيع السالف عرضه)

وكما هو ملاحظ فإن غالبية أنشطة هذه الجمعيات يتركز على الجانب الرعائي والتوعية الاجتماعية والصحية والثقافية، ومد يد العون المادي والعيني للأسر المحتاجة ورعاية الطفولة والأمومة والمعاقين والمنكوبين وغيرهم، كما تتسم هذه الأنشطة بالنمطية والتقليدية، في حين يقل الإسهام في المجالات التنموية والتي تتطلب تحديدا للاحتياجات المستجدة وتجديدا في الأساليب وابتكارا في نوعية البرامج والمشروعات، فضلا عن الاستعانة بالخبرات المتخصصة.

وعلى الرغم مما تقدمه الجهات الحكومية المعنية من دعم فني يتمثل في توفير الخبرات وتنظيم الدورات والإشراف والمتابعة، إلى جانب المعونات المالية التي تتخذ في الكثير من الأحيان صفة الانتظام والديمومة، إضافة إلى توفير بعض المقار والتسهيلات الأخرى، فإن هذه الجمعيات تواجه وبدرجات متفاوتة عددا من المشكلات والصعوبات التي تحد من قدراتها على تحقيق أهدافها ودورها المنشود، وهو المتمثل في تناقص عدد الأعضاء من جهة وازدواجية وتعددية عضويتهم في عدد من الجمعيات من جهة أخرى، وعدم كفاية الدعم الحكومي المقدم وانعدامه من قبل القطاع الخاص إلا في بعض الدول وفي حالات محدودة، وعدم توفر المقار أو عدم ملاءمتها للكثير من الجمعيات، وضعف التقدير والحوافز المعنوية للناشطين من الأعضاء، وانعدام أو ضعف التنسيق والتكامل بين الجمعيات مما يؤدي إلى الازدواجية

وتشابه المشروعات الموجهة إلى نفس الفئات، وأخيرا ضعف إقبال الشباب على الانخراط في عضوية الجمعيات، وهو الشرط اللازم لتجديد دمائها وتدعيم وجودها وتطوير مسيرتها.

ثالثا ـ مملكة البحرين، نموذجا:

وإذا كانت البحرين تشترك مع الكويت والإمارات العربية المتحدة، في تميزها عن بقية دول مجلس التعاون، من حيث تنوع واتساع المساحة التي تنشط عليها الجمعيات الأهلية، كالجمعيات المهنية وجمعيات وأندية الجاليات الأجنبية وغيرها، فإن البحرين تميزت خلال السنوات الثلاث الأخيرة بزخم غير مسبوق في مجال إشهار الجمعيات الأهلية، وبصورة لا تستقر فيها أية إحصائية رسمية أكثر من أيام معدودة لتعاود الصعود كما سوق الأسهم في ارتفاعها!.

فمن أكثر المجالات التي شهدت تحركا وحراكا سريعا وتفاعلا مباشرا مع حركة الإصلاح التي قادها جلالة ملك البحرين حمد بن عيسى بعد توليه سدة الحكم خلفا لوالده الراحل المغفور له بإذن الله، كان مجال الجمعيات الأهلية، الذي شهد قفزات نوعية وكمية، بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير 2001م. ففي فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات تضاعف عدد الجمعيات المشهرة، ليصل مجموعها وفق آخر إحصائية صادرة في شهر مارس 2004م إلى (123) جمعية أهلية بعد أن كان مجموعها في عام 2000م (43) جمعية، ولازال العدد مرشحا يوميا وباستمرار للزيادة والتوسع.

وللتدليل على ذلك فإنه يمكن الإشارة إلى أن عدد الجمعيات النسائية كان (5) جمعيات وأصبح الآن (14)، وكان عدد الجمعيات الاجتماعية (13) وأصبح الآن (48)، كما تضاعف عدد الجمعيات المهنية خلال ذات الفترة.

ومع أهمية هذا التطور الكمي، يبرز وبصورة ذات دلالة وأهمية مضاعفة، التطور النوعي والمتمثل في نشوء وتأسيس جمعيات في مجالات لم تكن مألوفة بل ولم تكن واردة من قبل، فلأول مرة على مستوى دول مجلس التعاون، وليس على مستوى مملكة البحرين، تتشكل جمعية العمل الوطني الديمقراطي في شهر سبتمبر 2001م، كجمعية يصرح لها بالعمل وفق ما ينص عليه نظامها الأساسي من تكريس للوعي السياسي ونشر للقيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني و دولة القانون والتعددية السياسية والفكرية في ظل الشرعية الدستورية، (12) وهي جمعية من مجموعة جمعيات سياسية توالى تشكيلها كجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، والمنبر الديمقراطي التقدمي، والوسط العربي الإسلامي، وميثاق العمل الوطني، والأصالة الإسلامية وغيرها، والتي بلغ عددها وفقا لآخر إحصائية (16) جمعية مصرح لها رسميا بالنشاط السياسي.

وكما أشهرت جمعيات لحقوق الإنسان، والشفافية، ولمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، ومناصرة فلسطين، وللتكامل البحريني القطري، فإن كبار التكنوقراط ضمتهم جمعية المنتدى، واكتمل عقد الجمعيات المهنية وشرع بعضها في بحث التحول نحو النقابة، ومع

تعـدد المجـالات شـهدنا كـذلك إنشـاء الجمعيـة البحرينيـة للقطـط !، ولازالت احتمالات التنوع والتوسع قائمة ومفتوحة.

إن هذا التحـرك والحـراك بقـدر مـا يـدل عـلى حيويـة المجتمـع وتلهفـه عـلى تشـكيل جمعيـات تمثلـه في مختلـف مجـالات وميـادين الحياة، فإن تيسير إجراءات التسجيل والإشهار التي امتازت بها الجهـات المختصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعيـة قـد لعـب دورا مسـاعدا ومؤثرا في تغذية ذلك التحرك والحراك، حيث كان يكفي اجـتماع لجنـة تأسيسية مشكلة من مجموعة أفراد لا يقل عددهم عن عشرة أشخاص للحصول على الموافقة الرسمية للإشهار، وهو موضوع بحاجة إلى دراسة مستفيضة، ومما يخرج عن نطاق هذه الورقة.

إلا إن ما يتوجب التوقف عنـده هـو مشـاركة الشـباب في هـذه الحركة النشطة، حيث بدأت الجماعات على اختلاف أطيافهـا السياسـية والاجتماعية، تسـعى وراء الشـباب لتقـوي وتـدعم جمعياتهـا، وخاصـة الجمعيات الدينية والسياسية، فكان أن تم إنشـاء لجـان شـبابية تابعـة لهـذه الجمعيـات بعضـها خـاص بالفتيـات وأخـرى للفتيـان وبعضـها مختلط، (مثال على ذلك: اللجان المشـكلة في نطـاق كـل مـن: جمعيـة العمل الوطني الديمقراطي وجمعية المنـبر التقـدمي الـوطني وجمعيـة الوفاق الـوطني الإسـلامية، وجمعيـة البحـرين لتنظـيم ورعايـة الأسرة) بهدف استقطاب الشباب والتنافس على اجتذابه إليها من خلال أنشطة ومعسكرات صيفية وربيعية وموسمية وندوات تثقيفية(مثـال مـا هـو منفذ في جمعية الإصلاح والجمعية الإسلامية وجمعية التربية الإسـلامية)، كما تم إنشاء جمعيات شبابية بعضـها في الظـاهر مسـتقل ولكنـه في

الباطن تابع لهذه الجمعية أو تلك، (منها على سبيل المثال: جمعية الشبيبة البحرينية وجمعية الشباب الديمقراطي البحريني وجمعية شباب وأطفال المستقبل)(13)، وخصصت صفحات في الصحف اليومية لمتابعة قضايا وأنشطة اللجان والجمعيات الشبابية.

ولقد جاء هذا الاهتمام بالشباب بعد طول إهمال من قبل الجمعيات، امتد قرابة ربع قرن اتسمت خلاله برامج وأنشطة تلك الجمعيات بالكثير من التكرار والتقليدية مما نفر الشباب من التجاوب معها، وانعكس ذلك في ضعف إقبالهم على الانخراط في عضوية هذه الجمعيات، فكان أن استمرت ذات الوجوه والقيادات في مجالس إداراتها ولفترات طويلة، ولم تتجدد الدماء فيها وتتعاقب عليها الأجيال بالصورة المنشودة، حيث يتبين من دراسة مسحية، أجريت في عام 1997م، أن نسبة أنشطة الجمعيات التي استهدفت فئة الشباب آنذاك لم تتعد 9.5% (14)، ولعل من أكثر المحطات مدعاة للتسجيل والتأمل هي أحداث الشغب التي فجرها الشباب في ليلة رأس السنة الميلادية الماضية(2003) في شارع المعارض، وما صاحبها من تعد على مطاعم وفنادق ذلك الشارع وعلى السيارات الخاصة المتوقفة والسائرة فيه، حيث سارع عدد من الجمعيات وبمبادرة من جمعية الاجتماعيين البحرينية، بالدعوة لتجاوز التعامل مع هذه الأحداث من الناحية الأمنية إلى محاولة الانطلاق منها لبحث قضايا الشباب وما يعاني من مشكلات وأزمات على أكثر من صعيد.

ولقد لقيت هذه الدعوة تجاوبا من أعلى المستويات، وبالذات من قبل جلالة الملك، ومن ثم من جهات رسمية أخرى، حيث كلف

مركز البحرين للبحوث والدراسات بإجراء دراسة شاملة حول واقع ومشكلات الشباب، فضلا عن مباشرة تنفيذ مشروع وضع استراتيجية وطنية للشباب بمساهمة مستشارين بحرينيين وبتعاون مع فئات وعينات من الشباب، وهو مشروع طموح مدعوم من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبإشراف المؤسسة العامة للشباب والرياضة، كما أن هناك تحركات لتأسيس برلمان شبابي على غرار التجارب المنفذة في كل من انجلترا والأردن ومصر، يحاكي البرلمان القائم، رغم كثرة الجدل الدائر حوله، كما احتضن المجلس الأعلى للمرأة والمشكل برئاسة قرينة جلالة الملك، لجنة شبابية عقدت اجتماعات موسعة وناقشت بجرأة قضايا المجتمع واحتياجات الشباب، وأصبح لهذه اللجنة حضور ومتابعة وبرنامج دوري.

هذه مجرد محاولة للإحاطة السريعة ببعض معالم المشهد البحريني الذي لازال في طور التشكل في ظل إرهاصات التحول المتسارع الخطى، والذي يلعب فيه الشباب دور البطولة، سواء كان ذلك بفعله حقا أم كان باسمه، وهو إن دل على شيء فإنما يدل على قناعة الجميع بأهمية استقطاب الشباب، كل إلى صفه، لما للشباب من قوة مؤثرة في صياغة الحاضر والمستقبل.

رابعا ـ الخلاصة والتوصيات:

بقدر ما يمثل العمل التطوعي المؤسسي ـ مجالا مفتوحا على مصراعيه للمشاركة الأهلية، والتي باتت اليوم مطلبا ملحا على الصعيد الداخلي للمجتمعات والدول، كما هي مطلب يتزايد التأكيد على

ضرورته في مقررات المؤتمرات الدولية وأدبيات الأمم المتحدة، فإن الشباب يعتبر أكثر الفئات المرشحة والمؤهلة للانخراط في جمعياته ومؤسساته، ليس فقط لتجديد دمائه وتطوير برامجه ومشروعاته وحسب، وإنما لأن هذا المجال ـ العمل الاجتماعي التطوعي ـ يشكل فرصة لتدريب الشباب تدريبا ميدانيا على التعرف عن كثب على قضايا مجتمعهم والتفاعل معها، وتلمس احتياجات الناس من حولهم، وخاصة الفئات المحتاجة والمهمشة، واكتساب الخبرة في التخطيط لرصد المشكلات العامة وصياغة البرامج الواقعية في ضوء الإمكانيات المتاحة لمعالجة تلك المشكلات أو التخفيف من آثارها السلبية، إضافة إلى استيعاب أساسيات وأصول العمل الجماعي وتقسيم مسؤولياته بين أفراده وأسلوب عقد الاجتماعات وإدارة وضبط المناقشات وصحة اتخاذ القرارات وإعداد التقارير وغير ذلك من مهارات العمل المؤسسي- المنظم والمنضبط وفق اللوائح والأنظمة، وبما يسهم كل ذلك في إعداد الشباب لأن يكونوا مواطنين فاعلين مشاركين في خدمة وطنهم ومنتمين لمجتمعهم.

وإلى جانب ما ذكر آنفا من وجوه المهارات العامة التي يمكن للشباب اكتسابها بفعل انخراطه في العمل التطوعي المؤسسي- فإن هناك مهارات شخصية عديدة يمكن للشباب تحصيلها في هذا المجال، منها على سبيل المثال وليس الحصر: صقل الشخصية وتكوين الآراء والتوجهات الإيجابية تجاه المجتمع وتحمل المسؤولية والقدرة على التعبير عن الذات والأفكار الخاصة والتفاعل مع الجماعة وتقبل الرأي الآخر والاختلاف وتعددية المواقف باعتبارها جزءا من سنة الحياة،

واكتساب المرونة ومهارات التعامل مع الأفراد- رؤساء ومرؤوسين - على اختلاف طباعهم بدون الحاجة لسلطة فوقية، وذلك بالتعايش والتفاهم والمقدرة على الإقناع وبما يخدم العمل الجماعي وتحقيق الأهداف المشتركة(15).

وفي ظل تزايد المخاطر وفرص الانحراف التي تسود العالم بأسره، تبرز ضرورة اتخاذ القرار السياسي وعلى أعلى المستويات للتوجه نحو الشباب من أجل استيعابه واستثمار طاقاته الهائلة وإدماجه في تنمية المجتمع وفي ظل القانون واحترام النظام العام، بطرق وبرامج وأساليب متنوعة، يتم استنباطها واعتمادها من خلال مشاركته الكاملة في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والتقويم اللاحقة، حيث يأتي مجال العمل التطوعي بكل آفاقه وميادينه الرحبة في مقدمة المجالات التي تنتظر انخراط الشباب فيها، شريطة أن يسبق ذلك سرعة تطوير القوانين والأنظمة التي تحكم هذا المجال من جهة، ومباشرة اتخاذ العديد من الإجراءات والخطوات اللازمة لتهيئة وتثقيف الشباب، وفي مقدمتها ما يمكن التوصية به على المستوى العام، كما على مستوى مراحل الدراسة المتوسطة والثانوية والجامعية، والتي يتمثل جانب منها فيما يلي:

1- المباشرة في التخطيط لإجراء دراسة مسحية شاملة للوقوف على احتياجات الشباب في مختلف المجالات، وذلك من واقع إجابات عينة ممثلة لفئات الشباب من الجنسين وبمراحله العمرية، والوقوف على مرئياته وتصوراته للبرامج والمشروعات التي تلبي تلك الاحتياجات.

2- انطلاقا من نتائج ومعطيات الدراسة المسحية الشاملة المشار إليها آنفا، يتم تكليف فريق عمل من خبراء مواطنين متخصصين، لصياغة مشروع استراتيجية وطنية للشباب، على أن تخضع مختلف مراحل هذا المشروع لمراجعة ومناقشة تفصيلية من قبل عينات تمثل مختلف فئات الشباب، وبحيث يمكن وعلى سبيل المثال أن يعالج مشروع الاستراتيجية محاور وقضايا مثل: سوق العمل والشباب، أنماط الحياة الصحية، التعليم والتدريب والشباب، الرياضة والترويح والشباب، تقنية المعلومات والاتصالات والعولمة والشباب، الثقافة والشباب، البيئة والشباب، حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمشاركة والشباب.

3- دعوة الجمعيات لتركيز المزيد من اهتمامها بقضايا الشباب وتشكيل اللجان الشبابية وتنظيم الأنشطة الملبية لاحتياجات هذه الفئة، وبما يشجعها على الانخراط في تلك الجمعيات والحصول على العضوية غير العاملة، بل وتكليفها بمسؤوليات ومهام إدارية تؤهلها لاكتساب العضوية الكاملة في أقرب فرصة ممكنة.

4- إدراج مقرر دراسي إلزامي تحت مسمى (خدمة المجتمع) بدءا من المرحلة المتوسطة وحتى آخر المراحل الثانوية في المدارس الحكومية للتعريف بمفاهيم العمل التطوعي وجمعياته

القائمة، ويتم احتساب ساعات معتمدة له، على أن يكون مصحوبا بالتدريب التطبيقي، سواء على مستوى المدرسة من خلال تكوين جمعيات تعاونية أو ثقافية أو خدمية وغيرها، أو من خلال التواصل مع الجمعيات الناشطة في المجتمع بزيارات دورية أو تنظيم أنشطة مشتركة أو حملات توعية أو غير ذلك.

5- إنشاء مجالس للطلبة في نطاق المدارس المتوسطة والثانوية وبإشراف إدارات المدارس عليها ووفق لوائح داخلية تبين الحقوق والواجبات والعقوبات وغيرها، يتم اختيار أعضائها بالانتخاب المباشر، ويسند إليها مهام تنظيم مساهمات الطلبة في الحياة المدرسية وتعزيز دورهم في ممارسة الأنشطة اللاصفية، وغير ذلك من الأمور الطلابية التي تدعم علاقتهم بالمدرسة، وتدربهم على العمل المؤسسي- لخدمة قضاياهم ومجتمعهم في نطاق القانون والنظم السائدة.

6- العمل على توحيد سن الأهلية لمفهوم الشباب في القوانين واللوائح المتصلة بالشباب، وفقا لما تنص عليه المواثيق الدولية، بحيث يكون كل من يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ذكرا كان أم أنثى، مواطنا يتمتع بكامل حقوقه ويلتزم بمسؤولياته.

جدول مركب لبيان عدد توزيع الجمعيات الأهلية

في دول مجلس التعاون الخليجي

تصنيف الجمعيات / الدولــة	اجتماعية/خيرية خدمات إنسانية	نسائية نسائية خيرية	مهنية	إسلامية دينية	تثقيفية ثقافية	المجموع
الإمارات العربية المتحدة	35	9	20	3	–	67
مملكة البحرين	106	14	49	17	–	186
المملكة العربية السعودية	152	20	–	–	–	172
سلطنة عمان	2	23	1	–	–	26
دولة قطر	5	2	–	–	3	10
دولة الكويت	18	5	17	–	1	41
المجموع	318	73	87	20	4	502

31

[31] * لا يزعم هذا الجدول الدقة المطلوبة، نظراً لتفاوت تواريخ المصادر فضلاً عن اختلاف تصنيف الجمعيات بين دول مجلس التعاون، وإنما القصد الأساسي من هذا الجدول هو رسم صورة عامة لواقع الجمعيات في هذه الدول.

المراجـع

1- عزت حجازي: **الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها.** سلسلة عالم المعرفة، العدد (6)، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 1978م، ص 33ـ 34.

2- محمود حافظ: **العمر في العمل الشبابي ومنظماته.** ورقة عمل مقدمة لدورة التثقيف الشبابي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، البحرين، يوليو 2002م، ص 2ـ 3.

3- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب: **التقرير الاجتماعي العربي الأول.** جامعة الدول العربية، القاهرة، 2001م، ص71.

4- د عزت حجازي: **مرجع سبق ذكره،** ص 35.

5- خلف أحمد العصفور ومحمود حافظ: **أوراق ملتقى العمل التطوعي الأول لشباب البحرين.** وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، البحرين، ديسمبر1999م، ص 8.

6- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية: **الإسهام الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية ـ دراسات حالة: الأردن، لبنان، مصر، تونس،** تحرير أماني قنديل، القاهرة، 1999م، ص276.

7- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: **دليل العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته الأهلية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،** وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان، قطر، 2000، ص21.

8- د. باقر النجار: **العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية ـ مقوماته، دوره، أبعاده.** سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (11)، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، البحرين، 1988، ص 16.

9- المكتب التنفيذي، **مرجع سبق ذكره،** ص 22.

10- أنظر تقديم د. سعد الدين إبراهيم في: د. عبد الباسط عبد المعطي: **الدولة والمجتمع المدني في قطر.** مركز ابن خلدون، القاهرة،1997م، ص5.

11- المكتب التنفيذي، **مرجع سبق ذكره** ص 23 ـ 25.

12- د. منيرة أحمد فخرو: **مملكة البحرين، في** التقرير السنوي الأول للمنظمات الأهلية العربية، إصدار الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، 2002، ص 36.

13- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **الشباب ودورهم في الجمعيات الأهلية في مملكة البحرين،** ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع حول الحاجات النفسية والاجتماعية والتربوية للسباب في دول مجلس التعاون، الكويت، ديسمبر 2003م، ص ص8 ـ 13.

14- محمود على حافظ، **الشباب ومؤسساتهم الأهلية في البحرين،** ورقة مقدمة لندوة حول الأسرة والشباب وتحديات القرن الواحد والعشرين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، البحرين، مايو 2001م، ص8 ـ 10.

15- خلف أحمد العصفور ومحمود حافظ: **مرجع سبق ذكره،** ص26.

****

مذكرة بالرأي بشأن

مسودة الاستراتيجية البحرينية

لتفعيل دور العمل الاجتماعي في التنمية

المعدة من قبل الدكتور عبد الباسط عبد المعطي

مع التقدير للجهد العلمي القيم المبذول في إعداد هذه الصيغة المتطورة عن الصيغة السابقة للاستراتيجية المطلوبة، والتي تميزت بشموليتها ومنهجيتها وتسلسل أقسامها وتوظيفها للوصول إلى مقاصدها بلغة علمية واضحة، فإنه تبقى جملة من الملاحظات بشأنها، يمكن عرضها على النحو التالي:

أولا ــ القضايا المحورية للاستراتيجية:

إلى جانب ضرورة تطوير العمل الاجتماعي بصورة عامة، ومهام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومسؤوليتها في مجالاته وميادينه بصورة خاصة، من حيث المفاهيم والسياسات والخطط والبرامج والآليات، فإن هناك في تصوري ثلاث قضايا أساسية مترابطة ومتساندة في تأثيرها المتبادل، والتي يمكن أن تشكل محاور العمل الاجتماعي المنشود في العشرية القادمة، وذلك انطلاقا من تشخيص واقع المجتمع البحريني المعاصر في ضوء معطيات الدراسات والاحصاءات، والتي ينبغي التركيز عليها وابرازها كأولويات في الاستراتيجية تستلزم تظافر

جهود جميع الأطراف الحكومية والأهلية والقطاع الخاص، وتتمثل هذه القضايا في الآتي:

1ـ قضية التعامل مع الأسر المعوزة: إذا كان مجموع الأسر المستفيدة من المساعدات الاجتماعية قد أصبح يعادل ما نسبته 18% من اجمالي الأسر في البحرين، فإن ذلك يطرح تساؤلات محورية منها أي تنمية مرجوة وهذا العدد مرشح للتزايد وليس للنقصان، وأي مساعدات هذه التي تقدم فتزيد من شيوع روح الاتكالية ولا تنمي الاعتمادية أو تسهم في تمكين الأسرة، أين هو الخلل، هل هو في أساليب التعامل مع هذه الظاهرة باعتباره شكلا من اعادة توزيع الدخل القومي وفق مفهوم دولة الرعاية، أم هو جهد ضروري في سياق مكافحة الفقر، هل تزايد هذه الأسر يرجع إلى عدم فاعلية البرامج التأهيلية المقدمة لتمكينها، أم إلى عدم تقبل أفراد هذه الأسر لأي نوع من التأهيل، أم إلى غيرها من الأسباب.

أعتقد أن هذا المجال أصبح يشكل اليوم تحديا حقيقيا للعمل الاجتماعي، ويطرح تساؤلا حادا حول جدوى برنامج المساعدات الاجتماعية بصورته الراهنة، هل يمكن إعادة صياغة جذرية للتعامل مع هذه الظاهرة في نطاق السياسات المطلوبة لمكافحة الفقر، واعتبارها من القضايا الرئيسة التي تتطلب أولا تحديد الهدف التنموي بعيد المدى، ومن ثم تحديد أهدافه المرحلية والاجرائية، وتوزيع مهامها في نطاق شراكة حقيقية ما بين الوزارة ومؤسسات المجتمع المدني المعنية والقطاع الخاص.

2ــ قضية الشراكة بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص: وهي القضية التي تبرز في نهاية الفقرة السابقة، كأحد الحلول المستقبلية المطلوبة، ولكنها في ذات الوقت تطرح نفسها كإشكالية وقضية، حيث يشكو المجتمع المدني ذاته من كثير من الضعف والعلل والصعوبات، مما يستوجب معه معالجة وتجديدا في التعامل يقوم على فتح آفاق المشاركة والشراكة، وهي آفاق بقدر ماهي مرغوبة بقدر ماهي الأخرى تتطلب التهيئة والتحضير اللازم، وفق خطة مرحلية تتسع فيها مساحة إشراك هذه المؤسسات الأهلية، مقابل تراجع تدريجي ومدروس لسيطرة الدولة واكتفاؤها بالتوجيه والاشراف، ويمكن أن تنص الاستراتيجية على مجموعة من الخطوات: بدءا من تأهيل الكوادر في القطاعين الحكومي والأهلي لهذه الشراكة، وتطوير التشريعات واتخاذ الاجراءات الملاءمة وتوفير الظروف المواتية، فضلا عن تحفيز واشراك القطاع الخاص وتحديد دوره والتزاماته في تعضيد وانجاح مثل هذه الشراكة.

3 ــ قضية التدريب والتأهيل لكوادر الوزارة: وهي وإن كانت تبدو من الآليات، إلا إن أهميتها وتأثيرها في عملية تطوير العمل الاجتماعي بمجمله، وفتح آفاق وصيغ وأساليب جديدة سواء في رصده وتصديه للمشكلات والظواهر والتحديات التي تطرحها العولمة، أو في تعامله مع الفئات المستهدفة، يجعلها قضية ذات أولوية في الاستراتيجية، نظرا لمتطلبات مثل هذا التوجه نحو التخلي عن مفهوم الدولة الراعية، واعتماد الشراكة واللامركزية في التخطيط والإدارة لهذا العمل، أو في انتهاج تقييم النتائج والمردودات من خلال الرصد والقياس الكمي للمخرجات الاجتماعية، التي ظلت لفترة عصية على هذا النوع من

القياس، أو من خلال الحاجة لإعداد كوادر إشرافية قادرة على القيام بمهام التخطيط والإشراف والتقييم، وتتمتع برؤية واسعة للعلاقة التبادلية بين برامج العمل الاجتماعي والقضايا الصحية والتربوية والتعليمية العامة، حيث من الضرورة بمكان أن يستدعي وضع وإقرار الاستراتيجية، إعادة هيكلة الوزارة لتكون من ضمن إداراتها الأساسية إدارة تختص بمثل هذا التدريب الضروري، على أن يشمل اختصاصها كذلك تدريب كوادر مؤسسات المجتمع المدني باعتبارها الشريك المنتظر لمختلف الأدوار والمهام المطلوبة وفق هذا التصور.

ثانيا ـ ملاحظات موضوعية:

1 ـ اتسم استعراض الاستراتيجية لسياسات مكافحة الفقر في البحرين بعدم الدقة، فمن جانب لم تتم الإشارة إلى ما نص عليه الدستور من التزام الدولة بتحقيق الضمان الاجتماعي كمنطلق لحق للمواطنين، ومن جانب آخر جاء ايراد البرامج المنفذة دون محاولة تقييمها والوقوف على جدواها، بل واقحام بعض الجهات التي تقدم خدماتها للمواطنين بصورة عامة وليس في نطاق مكافحة الفقر كوزارة الإسكان ووزارة التربية وجامعة البحرين، كما تم التعامل مع البرامج المنفذة باعتبارها جميعا تدخل في نطاق مكافحة الفقر، دون تمييزها عن تلك البرامج التي تتعامل مع بعض مظاهر الفقر وتحاول التخفيف من آثاره.

2 ـ كذلك ينطبق ما سبق ذكره في الفقرة السابقة على ما أوردته وعالجته الاستراتيجية، بشأن سياسات مكافحة البطالة حيث اقتصرت

عـلى ذكـر مشـروع الميكروسـتات، في حـين لا يمكـن أن تشـكل بعـض الدورات التدريبية المنفذة في نطاق المراكز الاجتماعيـة اسـهاما ملموسـا في هذا المجال، ناهيك عن كونها لا ترقى لتكـون في مسـتوى السياسـات بأي شكل من الأشكال.

3ــ تم استعراض واقع الجمعيـات الأهليـة بصـورة مجتـزأة، ولم يـتم أي تقييم لهذا الواقع أو الوقوف على أوجه ضعفه وعدم فاعليتـه الراهنـة، ليصار في ضـوء ذلـك تقـديم البـديل واقـتراح حلـول تدعيمـه وتعزيـزه، والـذي وإن جـاء فـيما بعـد عـلى هيئـة متطلبـات مسـتقبلية في نطـاق الهدف الرابع من أهداف الاستراتيجية، فإنه لم يبدو وكأنـه منطلـق مـن ظروف الواقع البحريني، ومن المهم هنا أن أؤكد على ضرورة النص عـلى أن تكـون اسـهامات مؤسسـات المجتمـع المـدني داعمـة لوحـدة الـوطن وتماسك المجتمع، وبحيث لا تصبغ أنشطتها وبرامجها بصبغة طائفيـة أو فئوية أو قبلية.

4 ــ إذ أؤيد اعتبـار الشراكة وتوسـيع خيـارات المشـاركة مـن الأهـداف الاستراتيجية، وإن كانا كذلك مـن الآليـات الرئيسـة، فـإن الحاجـة قائمـة لمزيـد مـن التعريـف بهـما والتفريـق بيـنهما في الآن نفسـه، وخاصـة "المشاركة" التي جاء تعريفها في صيغة انشائية أكثر منها إجرائيـة، نظـرا لما يمكن أن يلتبس على الكثيرين باعتبارهما مجرد مترادفين لا أكثر، كـما أن التساؤل يثار حول مفـردة " تطـوير " التـي سـبقت "الشراكة"، هـل فعـلا هنـاك في الأصـل وفي الوقـت الحـاضر" شراكـة" حتـى يصـار إلى تطويرها؟.

ومن جهة أخرى، فإن مفردة " تحرير " منظمات المجتمع المدني، الواردة في ص 30، بحاجة هي الأخرى إلى تعريف أو إيضاح، حيث من المهم أن تكون لغة الاستراتيجية واضحة ومفهومة من قبل جميع فئات المعنيين بها والمتوجهة لهم.

5 ــ تعتبر المراكز الاجتماعية اليوم من أهم ركائز العمل الاجتماعي الحكومي في البحرين، ولكن لا زال الاحساس العام، وكذلك نتائج الدراسة التقييمية التي نفذتها جمعية الاجتماعيين البحرينية، تشير إلى فرص وإمكانيات كامنة فيها، دونما استثمار أمثل لها لا من قبل الوزارة ولا من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وللأسف فإن الاستراتيجية لم تبرز ولم تتعامل بالصورة المنشودة مع التوصيات التي تم استخلاصها من دراسة ميدانية، ومن خلال الفئات المستهدفة والمستفيدة، خاصة مع تكرار الدعوة نحو اللامركزية في تحديد احتياجات المجتمعات المحلية واختيار البرامج الملبية لها.

6 ــ تبدو الاحصاءات والبيانات الواردة في هذه المسودة، بصورة عامة، متضاربة وقديمة وغير دقيقة، وخاصة ما يتعلق منها بالجمعيات الأهلية، سواء من حيث أعدادها أو مجالات نشاطها وتخصصها، كذلك يتكرر الأمر بالنسبة لسياسات مكافحة الفقر والبطالة، وربما لمجالات أخرى كدخل الأسرة أو غيرها من الاحصاءات الواردة تحت عنوان (التغير في الخصائص السكانية) ص4، أو الاتفاقيات الخليجية والعربية والدولية التي اعتمدتها مملكة البحرين في ص3، وفي اعتقادي أن تصويب وتحديث هذه الاحصاءات والبيانات مسألة ضرورية يفترض أن تتولاها الجهات ذات الاختصاص في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية،

على أن يستفيد منها لاحقا معد الاستراتيجية ويقوم بتوظيفها سواء في تشخيص الواقع بصورة أكثر دقة أو الانطلاق منها في رسم ملامح وتطلعات المستقبل المطلوب.

7 ــ في الفقرة المتعلقة بضمان تدفق تمويل صندوق العمل الاجتماعي واستدامته، ص 43 من النسخة المعدلة من الاستراتيجية، تم التأكيد على ضرورة التفكير الجدي في صيغ إبداعية في هذا المجال، وأعتقد أن من بين هذه الصيغ هو إشراك البنوك بالالتزام بتخصيص مبلغ ضئيل مالي يتبرع به من البنوك وليس من المتعاملين، مقابل كل عملية سحب تتم عن طريق الصراف الآلي يحول لصالح هذا الصندوق، فضلا عن إنشاء يانصيب اجتماعي تابع لهذا الصندوق، كما لا يمكن إغفال طابع البريد الذي لازال العمل جاريا به، وأهمية تسميته بالطابع الخيري وليس الحربي، وأعتقد أن من الأهمية بمكان الاستفادة من تجربة دولة الكويت في مجال الصناديق الوقفية المدرجة تحت إشراف وزارة الشؤون الاسلامية هناك، والتي فتحت أفاق جديدة لدعم مجالات العمل الاجتماعي، بتطوير التعامل مع الوقف واستثماراته بصورة حديثة، تتناسب ومتطلبات الحياة المعاصرة واحتياجاتها، إضافة إلى أهمية أن تكون لهذا الصندوق إدارة نشطة قادرة على جلب المعونات والدعم من مختلف الجهات المحلية والدولية.

8 ــ أتفق مع ما ورد في البرنامج التنفيذي للاستراتيجية، باعتبارها تشكل نشاطات أساسية ينبغي أن تضطلع بمهامها جميع الأطراف المعنية بتطوير العمل الاجتماعي في مملكة البحرين، وبحيث تأخذ الوزارة على عاتقها دور المشرف والموجه، وتشجع على مشاركة واشراك بقية الجهات

بصورة فعالة، حتى يستشعر الجميع بروح المسؤولية منذ البداية، على أن تتم الاستعانة بالخبراء المواطنين وبغيرهم في حال الحاجة، حتى تكون الخطط والبرامج منبثقة من احتياجات المجتمع البحريني من جهة، وفي حدود امكانياته البشرية والمادية من جهة أخرى، ومراعية ظروفه وخصوصياته من جهة ثالثة، ومع الاستعانة بصورة أساسية بالجامعات ومراكز البحوث القائمة، فضلا عن دور خاص للجمعيات المتخصصة في ميادين الاستراتيجية كجمعية الاجتماعيين البحرينية وجمعية الاقتصاديين البحرينية وجمعية البحرين للتدريب والتنمية إضافة إلى الجمعيات النسائية.

9 ــ افتقرت مسودة الاستراتيجية إلى ملاحق بالجداول أو الاشكال البيانية التي تحاول أن تقدم صورة كلية للمبادئ، التي تقوم عليها والأهداف العامة والفرعية والبرامج والأنشطة الممكن تنفيذها وفق شبكة من العلاقات المتبادلة فيما بينها، فضلا عن جدول زمني لبرمجة وتتابع المراحل والخطوات التنفيذية، وعلى نحو يلخص مكونات الاستراتيجية من أهداف ومحاور وبرامج وآليات، ويقدمها للقارئ بصورة توضيحية متكاملة، دون أن يعني ذلك أن المطلوب هو خطط كاملة لكل ما اشتملت عليه الاستراتيجية، فذلك ما هو مطلوب من الجهات التنفيذية اعداده فيما بعد اقرار الاستراتيجية بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، سواء كانت من مؤسسات المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو الفئات المستهدفة.

10 ــ شاب المسودة التكرار في الاشارة إلى بعض مشاريع الوزارة في أكثر من موضع باعتبارها منجزات، بما في ذلك إيراد هيكل الوزارة في القطاع

الاجتماعي ضمن مؤشرات مختارة لإنجازات هـذا القطـاع، في حـين كـان المطلوب هو التأكيد مثلا عـلى ضرورة إعـادة النظـر في منطلقـات هـذه المشاريع، فضلا عن اقتراح محدد بإعادة هيكلة هذا القطاع عـلى النحـو الذي يتماشى مع متطلبات تنفيذ الاستراتيجية.

11 ــ لابد من التنويه والاشادة بالطرح المتقدم الـوارد في القسـم الرابـع الخاص بأهداف الاستراتيجية، وخاصة الهدف الأول منها، وتركيز الفقـرة (3) منه، على الأسرة باعتبارها جماعة محورية، إلا أن هـذا الطـرح ظـل عموميا، ولم يتم ترجمته إلى برامج مقترحة أو اجراءات محـددة، خاصـة فيما يتعلق بالفئـات التـي تتركـز عليهـا بـرامج الـوزارة، والتـي يتطلـب تطوير المفاهيم التي تنطلق منها ومن ثم يتم تقويمها بما يتناسب وذلك التطوير.

12 ــ في اعتقادي أن هذه المسودة أو تلك المعدلة التي سـوف تليهـا في ضوء الملاحظات المقدمة، ينبغي اعتبارها ورقـة أوليـة، تتطلـب مشـاركة وشراكة حقيقية لبلورتها في صـورتها النهائيـة والمعـبرة عـن الاحتياجـات الفعلية والتطلعات المشتركة لجميع الأطراف المعنية، أو المرشـحة لتـولي مهام ومسؤوليات ترجمة الاستراتيجية فيما بعد إلى خطط وبرامج عمل، وبحيث تكون الصياغة النهائية صياغة جماعيـة تعـبر عـن روح الفريـق والتزام أعضائه، لذلك فإنني لا أرى مبررا للعجلة في حرق مراحل انضـاج هذه الوثيقة، إذا ما كـان المقصـود هـو احـداث نقلـة نوعيـة وحقيقيـة لمسيرة العمل الاجتماعي في مملكة البحرين، تتناسب مع معالم المشروع الاصلاحي الشامل، وتتكامل وتوجهات التوافق بين جلالة الملك والشعب على المشاركة.

ثالثا ـ ملاحظات شكلية:

1 ـ لقد قمت بمراجعة مفصلة للمسودة واقترحت تعديلات لغوية وأسلوبية في مواقعها وفق النسخة المرفقة مع هذه المذكرة، حاولت فيها أن أكون أمينا لرؤية المعد، ولم أضف إلى المتن إلا ما أعتقد أنه يتوافق مع تلك الرؤية ويدعمها، حسب اجتهادي الشخصي، بما في ذلك بعض المقترحات والإضافات الجزئية التي تتماشي مع سياق الطرح.

2 ـ اقترحت إعادة ترقيم المسودة وفقا لما هو متبع من وحدة في الترقيم من بداية الوثيقة حتى نهايتها، وبحيث يسهل الوصول أو التنويه أو الإشارة إلى الفقرة المطلوبة، بعيدا عن التقسيم التقليدي المكون من أقسام وارقام وأبجدية...الخ.

21 أغسطس2004

- تم إعداد هذه المذكرة بتكليف من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

الشراكة المؤسسية والتشبيك ضمان لاستدامة تنمية الأسرة

ورقة مقدمة إلى المؤتمر العربي حول

(التضامن مع الأسرة العربية في زمن العولمة)

طرابلس ــ ليبيا، خلال الفترة من 6 ـ 8 مارس 2010

كانت الأسرة، على مر العصور وفي مختلف البيئات الإنسانية، هي النواة التي يتشكل منها أي مجتمع، فهي الحاضنة لأفراده، الملبية لاحتياجاتهم الطبيعية والأساسية، على اختلاف مواقعهم وأدوارهم، سواء تمثلت في احتياجهم للتراحم أو الاستقرار أو الأمان أو التكافل المتبادل، كما كانت الأسرة أولى مؤسسات التنشئة الاجتماعية للناشئة من أبنائها، وأهم المصانع الاجتماعية لإنتاج الوجدان الثقافي الوطني بواسطة شبكة القيم التي توزعها ـ من خلال التربية ـ على سائر أفرادها وتلقنهم إياها بوصفها الآداب العامة الواجب احترامها، والمقدسات التي يتعين التزام الإيمان بها.[32]

لذلك اعتبرها الكثيرون خط الدفاع الأول لمواجهة أو التخفيف من تأثيرات وانعكاسات العولمة بكل أبعادها ومصاحباتها السلبية، وبالتالي فهي من أولى المؤسسات الاجتماعية التي تستشعر تلك المؤثرات وتنعكس بوضوح على وظائفها وأدوارها وتركيبة العلاقات بين أفرادها، هذا وعلى الرغم من اضمحلال العائلة الممتدة وانتشار الأسرة النووية،

[32] عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة، في (العرب والعولمة)، تحرير أسامة أمين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، ديسمبر 1998، ص312.

وكذلك مما تعانيه من مظاهر التفكك المتزايد الذي تعرضت لـه مـؤخرا من جراء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية العميقة والمتتاليـة التي شهدتها المجتمعات العربية، والذي أدى إلى فقـدانها لقـدرتها عـلى الاسـتمرار كمرجعيـة قيميـة وأخلاقيـة وحيـدة للناشـئة، بسـبب نشـوء مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها، أكثر فاعلية وتأثيرا، وفي مقـدمتها وسائل الإعلام والمعلومات والاتصال الحديثة، والتي تزامنت مع التراجع التدريجي للسلطة الأبويـة في نطـاق الأسرة، مـما نجـم عنـه حالـة مـن الاستباحة والتسيب القيمي كادت أن تجعل الفرد أعزلا من أية دفاعات وقائية، بل ومصابا بما أسماه أحد البـاحثين بــ (فقـدان المناعـة القيميـة المكتسبة)[33]

أهم السمات السائدة في المشروعات الاجتماعية الموجهة للأسرة:

على الرغم من التسليم التام بالإنجازات العديدة والمحسومة لصـالح مشروعات الرعايـة الاجتماعيـة بمفهومهـا التقليـدي، والمقدمـة لـلأسرة، والتي انفردت الأجهزة الحكومية بالتخطيط لها وتنفيذها خلال العقـود الماضــية، فـإن هــذه المشـروعات، ومــن دون أن يقصــد مخططوهــا ومنفـذوها، قـد سـاهمت بقـدر أو بـآخر في تقلـيص أدوار الأسرة، وفي إضعاف رعايتها لأفرادها من أطفال وناشئة ومعاقين وكبار سن وغـيرهم من ذوي احتياجات خاصة، على سبيل المثـال لا الحصرـ وذلـك لجملـة من الأسباب، يمكن الإشارة إلى أهمها في التالي:

[33] المرجع السابق، ص313.

1. انطلاق هذه المشروعات من مفهوم الدولة الراعية، ليس لهذه المشروعات وحسب، وإنما هي راعية كذلك لمختلف إن لم يكن لغالبية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الأخص في دول مجلس التعاون الخليجية،[34] حيث اتسع دور الدولة في تقديم خدماتها وتوسيع وتنويع فئاتها المستفيدة التي اكتفت بموقع المتلقي السلبي، فأصبحت أجهزتها الحكومية المبادر والسيد غير المنازع بما تمتلكه من إمكانيات وقدرات.

2. تركز هذه المشروعات في الغالب تعاملها ورعايتها لفئات محددة كالأطفال أو النساء، وأحيانا تستهدف المجتمع كله بكافة فئاته، ولكنها في كلا الحالتين تغفل تلك المشروعات الأسرة باعتبارها في الحالة الأولى الحاضنة والمحيط الاجتماعي لتلك الفئات، وفي الحالة الثانية تصبح الأسرة ركيزة وقاعدة أساسية للبناء المجتمعي، فتتراجع الفاعلية والكفاية للمدخلات والنتائج على حد سواء، فتصبح الازدواجية والتعارض سمتان لهذه المشروعات. [35]

3. اعتماد الرعاية المؤسسية من خلال نمط دور الإيواء الدائمة التي انتزعت الحالات المشمولة بهذه الرعاية من محيطها الأسري، نتيجة اعتقاد ساد خلال تلك الفترة بأن هذا المحيط، أي الأسرة، غير مؤهل للمساهمة أو المشاركة في رعاية أو إعادة تأهيل تلك الحالات، وبذلك تم تجريد الأسرة من أدوار رعائية تكافلية لأفرادها، كانت

[34] د. علي الطراح و د. أحمد حمودة، تقييم مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (41)، أغسطس 2004، البحرين، ص 105.

[35] المرجع السابق، ص161.

تقوم بها في الماضي، وهي أدوار قد لا تتطابق بل وربما تتناقض مع متطلبات الرعاية المؤسسية الحديثة، إلا أنها كانت تتميز بأجواء حميمة من الأمن والتراحم، وهو ما تفتقده الرعاية المؤسسية ولا تستطيع التعويض عنها.

4. يؤخذ على برامج الرعاية الموجهة للأسرة، بأنها في غالبيتها برامج نمطية جامدة، تستهدف رعاية المعاقين، المسنين، مجهولي النسب، الأيتام ، القصر، وتقديم المساعدات والضمان الاجتماعي، مما أدى إلى عجز هذه البرامج بمضامينها التقليدية وتصميمها غير المتقن عن إحداث أي تغيير ملموس، خاصة في ظل ضعف أو انعدام عمليات تقييم مردودها ونتائجها، فضلا عن إشاعة روح التواكل والاعتماد على الغير ، حكومة كانت أم جمعيات .[36]

5. تزايد الهوة ما بين ما تقدمه هذه المشروعات وما بين الاحتياجات المتجددة للأسرة في ظل تسارع إيقاع التحولات والمتغيرات من حولها، فضلا عن النمطية التقليدية التي تحكمها في مفهومها ومحتواها وفي آليات وأساليب تنفيذها، مما يتعارض مع المفهوم التنموي الجديد، الذي يستهدف بالأساس توسيع الخيارات أمام البشر من خلال رفع مستوياتهم المعيشية ومستوياتهم المعرفية[37].

6. صاحب تلك المشروعات الكثير من الأعراض السلبية، من قبل بعض الفئات المستفيدة، مثل التحايل ولجوء بعض الأزواج لتطليق

[36] د. علي الطراح و د. أحمد حمودة، المرجع السابق، ص 213، 257.
[37] المرجع السابق، ص 143ـ 144.

زوجاتهم تطليقا صوريا من أجل استحقاقهن لمعونة المطلقات في بعض دول الخليج العربي، أو الحصول على قرض الزواج من خلال إتمام عقد قران ليتم فسخه بعد ذلك، أو تقديم بيانات غير صحيحة للحصول على معونة أو مساعدة، وكثيرة هي الأمثلة التي لا يقصد من ذكرها هنا سوى التدليل على أن بعض الممارسات الخاطئة من قبل بعض الأسر ما كانت لتقع لو أنه تمت الاستعانة بالمنظمات غير الحكومية [38]، القادرة على الاحتكاك بالأسر مباشرة والتعرف على حقيقة واقعها واحتياجاتها الفعلية.

وإذ نحاول في هذا الرصد المختصر لسلبيات مسيرة طويلة وغنية من الرعاية الاجتماعية المؤسسية، أن نجمل حصيلة نقد الدارسين لهذه المسيرة، فإن العديد من الدول العربية قد بدأت تخضع مشروعاتها الرعائية لعملية مراجعة شاملة، خاصة تلك التي كانت تدار بمعزل عن التعاون مع الأسرة، وتعتمد نمط الرعاية المؤسسية والإيوائية منها بوجه أخص، وذلك لأسباب لم تقتصر فقط على كلفتها المادية الكبيرة وحسب، وإنما بسبب الكلفة الأهم التي تمثلت في آثارها السلبية على النواحي الاجتماعية والنفسية للحالات المستهدفة من هذه الرعاية، فهي من جهة قد حرمت هذه الحالات من محيطها الأسري، كما إن الدولة وعلى عكس هدفها المعلن في خطابها الرسمي وهو دعم الأسرة ومؤازرتها،

[38] جاء تفضيل مصطلح(المنظمات غير الحكومية) على غيره من المصطلحات المتداولة كمنظمات أو مؤسسات المجتمع المدني أو الجمعيات أو المؤسسات الأهلية أو غيرها، لكونه أولا يشكل مقابلة صريحة للمؤسسات الحكومية ، وثانيا استنادا إلى اعتماده كمصطلح على المستوى الدولي في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(أنظر على وجه التحديد، تقرير عام 1999 الخاص ببحث تأثيرات العولمة) وكذلك استنادا إلى اعتماده على المستوى العربي كمصطلح في الاستراتيجية العربية للأسرة، أنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.arableagueonline.org/lasimages/picture_gallery/familynov04.pdf

فإنها بهذه المشروعات قد ساهمت من حيث لا تقصد في إضعاف قدرات الأسرة وتهميشها، وهي التي تعاني في الوقت ذاته من تهميش دورها في عملية التنشئة في ظل التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة والعولمة من جهة أخرى.

ولقد انطلقت الحكومات العربية في رعايتها الاجتماعية المؤسسية للأسرة وأفرادها من نظرة قطاعية تجزيئ الحياة الاجتماعية إلى أجزاء منفصلة، فيما لا يمكن لهذه الأجزاء في الواقع إلا أن تكون متداخلة ومتبادلة التأثير، بينما البديل هو المدخل التكاملي الذي ينطلق في تعامله مع الأسرة مثلا باعتبارها الوعاء الذي يضم المرأة والرجل والطفل بوصفه المنتج الذي تعمل بشكل فعال على تكوينه وتنشئته، وليكون ذلك منطلق سياسة شاملة بديلة ورؤية واضحة للاستقرار الأسري، وللأدوار المتكاملة للرجل والمرأة والطفولة السعيدة.[39]

وفي حال اعتماد التوجه الحديث والبديل، والآخذ بالانتشار مؤخرا، والقائم على توعية وتثقيف الأسرة وتدريبها وتزويدها بكل وسائل ومعينات الرعاية والتأهيل اللازمة لأبنائها وأفرادها من ذوي الاحتياجات الخاصة، في نطاق وأجواء الأسرة الحميمة، عن طريق الوحدات المتنقلة، وعلى النحو الذي يفتح المجال واسعا لتنمية قدراتها وإمكانياتها، وتعزيز شراكتها وإدماجها في عملية التنمية الشاملة

[39] د. أحمد عبد الله الزايد وخلف أحمد خلف، تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، العدد (45) ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نوفمبر 2006، البحرين، ص144.

والمستدامة للمجتمع بأسره[40]، فإن ذلك سيشكل نقلة نوعية في أسلوب ومحتوى المشروعات الرعائية.

وبالاستناد إلى ذلك يمكننا أن نتفهم أن عودة الدولة إلى الأسرة، إنما ينطلق من مفهوم استراتيجي يتعامل مع الأسرة كجماعة محورية Focus Group للرعاية الاجتماعية، وقاية وعلاجا من المشكلات والفجوات بين أعضائها، باعتبارها السياق الاجتماعي الطبيعي القادر على رعاية كل الفئات الاجتماعية، طفلا أو شابا، أنثى أو ذكرا، صغيرا أو مسنا، أميا أو متعلما، متعطلا أو عاملا، وبالتالي يتم التعامل مع الأسرة كجماعة استراتيجية ذات أولوية مطلقة.[41]

البديل التنموي وتأثيرات العولمة:

بقدر ما تشكل الرعاية الاجتماعية بأنماطها التقليدية الشائعة من وضوح في مفاهيمها وصيغها، بسبب نمطيتها وجاهزيتها وطول التآلف والتعامل معها، بقدر ما تتطلب التنمية البشرية المستدامة جهودا لتعريفها كمفهوم واستيعاب شروطها وصيغها من قبل غير المتخصصين وغير العاملين في مجالها، وذلك بسبب حداثتها وتداخل مسؤوليات

---

[40] للمزيد حول تفاصيل مبررات وأساسيات وصيغ الرعاية الأسرية للمعاقين على سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى: د. جمال محمد الخطيب وآخرين، الرعاية الأسرية للطفل المعاق، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد (31)، يونيو 1996، البحرين.

[41] د عبد الباسط عبد المعطي، مشروع الاستراتيجية الاجتماعية لمملكة البحرين، غير منشورة، 2004، ص 19ـ 20

أطرافها وطبيعة العلاقة المركبة فيما بينها، والمفترض قيامها على التكامل والشراكة والاندماج.

وإذا كانت المؤسسات الحكومية، بكل ما يفترض أن تمتلكه من قدرات وإمكانيات قد وقعت في إشكالية التجزئة في التوجه والمفهوم، كما في البرامج والمشروعات، قبل أن تخضع تجربتها لوقفة مراجعة وتحاول تصحيح بوصلتها في رعايتها للأسرة وفئاتها، فإنه ليس بالمستغرب أن تقع المنظمات غير الحكومية في ذات الإشكالية، وهي التي تفتقر للكثير من مقومات المراجعة والتقييم الدوري لأهدافها كما لمردودات أنشطتها وبرامجها، إذ من النادر أن تتنبه هذه الأخيرة لأهمية مثل هذا الأمر الحيوي الذي تتطلبه سرعة التحولات التي تشهدها مجتمعاتنا في ظل العولمة.

لذلك ومن خلال استعراض الساحة العربية، يتضح وبجلاء الغلبة الساحقة للجمعيات الخيرية التي تقدم المساعدات العينية والمالية للأفراد والأسر المحتاجة، وكذلك الجمعيات التي تتوجه لتقديم الرعاية التقليدية للمعاقين أو الأطفال الأيتام، أو المسنين أو غيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، في مقابل عدد محدود ومتواضع من الجمعيات التي تحاول تجديد رؤيتها والأخذ بالبديل التنموي، بكل ما يتطلبه من تمكين وشراكة واندماج للفئات المستهدفة، كما للمنظمات غير الحكومية في إطار علاقة تقوم على التكافؤ بين أطرافها، وتحديد وتكامل في المهام والوظائف.

وعلى الرغم من كل المآخذ والمخاوف من العولمة، والتي يتمثل أخطرها بتهديد اقتصاديات الدول وسيادتها الوطنية وخصوصيتها

الثقافية، وتخوف الناس مما يترتب عليها من مس بمكتسباتهم من أوجه رعاية وحماية من قبل الدولة لضمان مستوى معاشهم والتزام بتأمين غدهم، وغير ذلك كثير من تأثيرات وانعكاسات سلبية على النواحي الاجتماعية، فإنه يمكن القول بأن العولمة قد أثارت العديد من المخاوف والتهديدات، التي لن نتوقف لتمحيصها في هذا المجال، فذلك ليس مجال هذه المداخلة، فإنها وبالمقابل قد نجحت، وبصورة منقطعة النظير، في استثمار وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة للتبشير والترويج للتوجهات التنموية، والتي هي في الأصل نتاج ومحتوى إعلانات ومواثيق الأمم المتحدة وجهود وكالاتها المتخصصة، ليتم تصويرها على أنها الوجه الإنساني للعولمة، مع التشديد على ارتباطها بحقوق الإنسان، مع كل التحفظ على ما شاب ذلك التبشير والترويج من ازدواجية في المعايير، فشاعت وانتشرت مصطلحات ومفاهيم التمكين والشراكة والاندماج، والجندر والتمييز الإيجابي، والتي وإن كانت في مضامينها تظل قريبة لروح وجوهر تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، كما في قوله تعالى (إن الله لا يغير بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)[42]، أو كما جاء في مطلع الحديث النبوي الشريف (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) إلا أنها في صياغاتها الحديثة والآليات المقترحة لتطبيقها تنتسب إلى لغة ومفاهيم واشتراطات العولمة، من حيث هي خلاصة لجهود وتضحيات وتطلعات الإنسانية على مر العصور، وليست حكرا على دولة أو أمة من الأمم، في ظل التقارب الذي أحدثته وفرضته قوى وآليات العولمة بين مختلف شعوب الأرض في مجال الثقافة والقيم[43] .

---

[42] سورة الرعد، الآية :11.

[43] **د. باقر سلمان النجار، الديمقراطية العصية في الخليج العربي، دار الساقي، بيروت، 2008، ص12.**

ولعل من الأهمية بمكان تحديد بعض أهم العناصر والعوامل التي تستند إليها عملية التحول نحو التنمية المستدامة، في ظل تأثيرات العولمة، من خلال الاستعراض المختصر التالي:

1. الشراكة:

في تعريفها الموسع، اجتهدت الدكتورة أماني قنديل في نحته وعرض تفاصيله، على النحو التالي: " اقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل، بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار من احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية".[44]

كما تضيف بأن " تعريف الشراكة Partnership، على النحو السابق يبدأ من مستوى الشراكة بين طرفين المجتمع المدني والحكومة، ثم يتسع ليشمل شراكات متعددة تتعدى الطرفين المذكورين، وتمتد إلى قطاع الأعمال أو القطاع الخاص، والإعلام، والجامعات ومراكز البحوث، بل يمتد ليشمل القواعد الشعبية في المجتمعات المحلية.. ونحن الآن في عصر الشراكات متعددة الأطراف، الدولية والإقليمية."[45]

ولتحقيق مثل هذه الشراكة، فإن المطلوب من المنظمات غير الحكومية، على وجه التحديد، أن تكون ذات قدرة على تحديد دقيق

---

[44] **د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، العدد (46) سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين،2008، ص23.**

[45] د. أماني قنديل، الشراكة الاجتماعية(مفهوما وممارسة ودورها في الاندماج الاجتماعي)، ورقة مقدمة لندوة المشاركة والاندماج الاجتماعي، مسقط، أكتوبر 2008، ص 7.

لأولويات وقضايا المجتمعات المحلية، وأن تكون قادرة على الوصول للقواعد الشعبية واستقطابها من جهة، وقادرة على بلورة احتياجات هذه القواعد الفعلية والتعبير عنها من جهة أخرى، وأن تتوفر لدى هذه المنظمات متطوعون وإمكانات فنية ومادية، فضلا عن قدرتها على القيام بمبادرات وإبداعات في مواجهة التعامل مع قضايا محددة، وهو ما يشكل وفقا لتعبير الدكتورة قنديل، المزايا النسبية لهذه التنظيمات، والتي يتوجب تعظيمها من خلال علاقة الشراكة حسب التعريف السابق[46].

وبالمقابل فإن المطلوب من الدولة هو التزام واضح، وإرادة سياسية تنطلق من الداخل ـ وليس مجرد انصياع لضغوط والتوجيهات الدولية[47] أو انعكاس لضغوط خطاب دولي أو قوى دولية ـ وترجمة هذا الالتزام إلى استراتيجيات وخطط وطنية توزع فيها الأدوار وتتكامل، وتتم تهيئة أجهزة الدولة وبيروقراطيتها الضخمة لثقافة المشاركة وقبول الآخر، والتعامل والتعاون معه في إطار من المساواة.[48]

ولعل من أهم آليات تهيئة أجهزة الدولة وبيروقراطيتها المشار إليها آنفا، هو انتهاج اللامركزية، والتي تتطلب نوعية مختلفة من الكوادر المتخصصة والإدارية، تكون قادرة على التعامل بأساليب مغايرة من العمل تعتمد على المبادرة ومسؤولية اتخاذ القرارات من جهة، وعلى

---

[46] د. أماني قنديل، المرجع الأسبق، ص 25.

[47] خلف أحمد خلف، قراءة نقدية لأداء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 95، جمعية الاجتماعيين والجامعة الأمريكية في الشارقة، بدولة الإمارات العربية المتحدة، خريف 2007، ص162

[48] د. أماني قنديل، المرجع السابق، ص 15.

المشاركة مع أطراف أخرى وتوزيع المهام ومتابعتها في نطاق العمل الفريقي من جهة أخرى، وهو ما يستوجب إعادة تأهيل وتدريب للكوادر الحالية، فضلا عن إعادة تنظيم جذرية للهيكل الإداري واختصاصات إداراته وأقسامه بما يتناسب مع اللامركزية المنشودة.[49]

2. الاندماج الاجتماعي:

الاندماج الاجتماعي هو مفهوم ينشئه كل مجتمع وكل جماعة بهدف انتقال الأفراد والجماعات من حالة المواجهة والصراع إلى حالة العيش المشترك والقبول المتبادل، وتمر هذه الآلية بثلاث مراحل: التضامن الاجتماعي ثم التكيف الاجتماعي وصولا إلى الاندماج الاجتماعي،[50] والذي يتضمن في ذاته مفاهيم أخرى، منها مفهوم التمكين الاقتصادي، والتأهيل الاجتماعي، ومفهوم الفعالية الاجتماعية.[51]

كما يمكن فهم الاندماج الاجتماعي بوصفه نقيضا للاستبعاد أو الإقصاء الاجتماعي، الذي قد يوجه ضد النساء أو الأطفال أو المعاقين أو غيرهم من الفئات أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو الأقليات العرقية أو الدينية، كما قد يوجه بصورة مقصودة أو غير مقصودة إلى الأقليات أو ذوي الدخل المحدود والفقراء، لأسباب عديدة ومتباينة، مما يستدعي من المجتمع والمخططين وضع البرامج الكفيلة بمعالجة معوقات أعادة

---

[49] د. أحمد عبد الله زايد وخلف أحمد خلف، مرجع سابق، ص 277.

[50] أنظر: عاطف موسى، الاندماج الاجتماعي ومسارات التضامن، ثالثا: الاندماج الاجتماعي، http://atefmoussa.com/Documents/3-4-1.ppt#265,8،

[51] د. فتحية السعيدي، إشكاليات الاندماج الاجتماعي، الواقع والمأمول، ورقة مقدمة إلى ندوة المشاركة والاندماج الاجتماعي، مسقط، أكتوبر 2008، ص7.

انـدماج هـذه الفئـات والشرـائح في محيطهـا ومجتمعهـا، مـن خـلال المشاركة الكاملة غير المنقوصة والمسـتمرة، وبـذلك يعـبر الانـدماج عـن صورة مـن القـدرة عـلى الوصـول إلى المنظومـات السياسـية والقانونيـة اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعا حيا. [52]

وإذ يمكن تطبيق مفهوم الشراكة والإدماج على الأسرة باعتبارها كيانا حيا مكونا من مجموعة أفراد، لهم قـدراتهم المتباينـة والمختلفـة ولكـن القابلة للتنمية والتطوير، فـإن هـذين المفهـومين ينطبقـان كـذلك عـلى المنظمات غير الحكومية بوصفها المؤسسات الاجتماعيـة الأقـرب لـلأسرة من حيث تشكيلها من أفراد متطوعين وهم بالضرورة أعضاء في أسرهم، يستهدفون تنظـيم أنفسـهم في تشـكيلات مؤسسـية، تسـتطيع وبحكـم تركيبتها هذه أن تستشعر وتتلمس احتياجات الفئـات المسـتهدفة، أكـثر مما هو متـاح للمؤسسـات الحكوميـة وبيروقراطيتهـا، مـما يسـهل عـلى هذه المنظمات تواصلها مـع تلـك الفئـات حيـث تتعـاظم فـرص التـأثير المباشر عليها، الأمر الذي يـوفر إمكانيـات أفضـل لنجـاح صـيغ وبـرامج تأهيل المسـتفيدين المسـتجيبين مـن هـذه الفئـات عـلى الاعـتماد عـلى الذات والسعي للتدرب عـلى وسـائل اكتسـاب الـرزق بالعمـل والجهـد والابتكار.

3. التمكين

ويقصد بالتمكين (بناء القدرات الفردية والمؤسسية للمنظمات غـير الحكومية للقيام بالمبادرة وتخطيط وتنفيذ وإدارة الأنشـطة التـي تلبـي

---

[52] د. علي الزغبي، مفاهيم المشاركة والاندماج الاجتماعي (الأبعاد المجتمعية ودورها في العمل الاجتماعي)، ورقة مقدمة إلى ندوة المشاركة والاندماج الاجتماعي، مسقط، أكتوبر 2008، ص10.

احتياجات الأفراد والجماعات في المجتمع المحلي) [53]، كما إن التمكين يتطلب توفير البيئات المادية والمعنوية المناسبة لبناء واستثمار تلك القدرات والطاقات، بما في ذلك البيئة القانونية الداعمة من خلال سن التشريعات من قوانين وأنظمة، وخلق الفرص وإتاحتها كفرص التعليم والتدريب والعمل للأفراد المستهدفين بالعمل التنموي.[54]

وبقدر ما يشكل التمكين أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية، فإنه يشكل من حيث الجوهر محورها ونتاجها المنجز، سواء تحقق ذلك على صعيد الفرد من خلال تفعيل استعداداته وإمكانياته وتعظيم قدراته على المشاركة في العملية التنموية، وتوسيع كافة خياراته الإيجابية، ليتحول بهذا التمكين إلى ضمانة من ضمانات استدامة التنمية واستمرارها، أو تحقق ذلك التمكين على صعيد الجماعة أو المؤسسات، من خلال تطوير مفاهيمها وصيغ عملها لتتواءم مع متطلبات التنمية، وخاصة في مجال المبادرة في تحديد الاحتياجات الفعلية والتعبير عنها والمشاركة الفعالة في التخطيط والتنفيذ والتقويم للبرامج والمشروعات الملبية لتلك الاحتياجات، في سياق الاستفادة من مناخ وآليات العولمة التي تمثل أهم تجليات تمكين الناس من العلم والمعرفة وتقدم الاتصالات.[55]

---

[53] أنظر الموقع:http://www.fao.org/wairdocs/af199a/af199a02.htm

[54] د. علي الطراح ود. أحمد حمودة، مرجع سابق، ص 171.

[55] أنظر أ.د. عبد السلام بشير الدويبي وعدد من الخبراء والباحثين، الإطار المفاهيمي والقياسي لاستراتيجية التمكين والتنمية الإنسانية في ليبيا، الموقع:

http://npc.gov.ly/doc/news/2npcgov.ppt#263,7 ،الشريحة 7

بهذا المعنى يمكن فهم التمكين بوصفه الغاية المتحققة من التنمية من جهة على صعيد الفرد كما على صعيد الجماعات والمؤسسات، كما أن التمكين من جهة أخرى يشكل الضمانة لاستدامة تلك التنمية، وهو المبدأ الذي تنطلق منه برامج تمكين الأسرة في العديد من الدول العربية، وذلك من خلال تحويل الأسر المحتاجة وذات الدخل المحدود، والتي تتلقى مساعدات ومعونات الجهات الحكومية والأهلية، إلى أسر منتجة تم تمكينها من خلال التأهيل والتدريب وتوفير المستلزمات الضرورية لتؤسس وتدير مشروعات مستجدة كمشروع المايكرو ستارت (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر) في الصناعات البيئية والحرفية والمنزلية، وفي حرف تقليدية وحديثة، تستمد أصالتها ومكوناتها من التراث الوطني، في إطار استراتيجية مكافحة الفقر والحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[56]

4. الارتكاز على مبادئ حقوق الإنسان:

انطلاقا من تأكيد تقرير التنمية البشرية لعام 2000، على علاقة التكامل المتبادلة، والمتمثلة في أن التنمية البشرية ضرورية لإعمال حقوق الإنسان، كما أن حقوق الإنسان ضرورية لتحقيق التنمية البشرية الكاملة، من حيث أن هذه الحقوق بقدر ما تضفي مشروعية أخلاقية ومبدأ العدل الاجتماعي على أهداف التنمية البشرية، فإن التنمية بدورها تضفي منظورا ديناميا طويل الأجل على إعمال تلك

[56] للمزيد أنظر: وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية بالتعاون مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، تجارب الأسر المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي، الشارقة، 2008.

الحقوق.[57] مما يعني تحقيق نقلة نوعية، من خلال ارتكاز مشروعات العمل الاجتماعي على مبادئ حقوق الإنسان، فتتحول بذلك الفئات المستهدفة بهذه التنمية، من فئة متلقين سلبيين في سياق مشروعات الرعاية الاجتماعية التقليدية، إلى فئة فاعلين اجتماعيينSocial Actors، يمتلكون من الخبرات والقدرات ما يؤهلهم للإسهام في تحديد ما يقدم لهم من مشروعات ومتابعتها وتقويمها،[58] كما تتحول الخدمات المقدمة لهم من كونها منحة وتفضلا من طرف على طرف آخر إلى حقوق مواطنة يطالب بها ويساءل المعنيون عن أي قصور يشوبها، وبذلك فإنه إذا اقترنت التنمية البشرية بمنظور حقوق الإنسان، يمكن أن تشير إلى ما يقع على الآخرين في المجتمع من واجبات لتعزيز التنمية البشرية على نحو أو آخر، وترتبط بالتذرع بالواجبات مجموعة شواغل ذات صلة ، من قبيل المساءلة، واستحقاقية اللوم، والمسؤولية.[59]

وبذلك تتأكد الصلة بين الحقوق والواجبات، وبين الأخذ والعطاء، بما يرسخ لدى الفئات المستهدفة من مشروعات العمل الاجتماعي قيمة العمل المنتج، ويحفظ لأفرادها بوصفهم مواطنين كرامتهم،[60] و يشكل جوهر شراكتهم واندماجهم باعتبارهم أعضاء في الأسرة، والتي تمثل الجماعة المحورية للعملية التنموية وفقا لما سبقت الإشارة إليه، كما وإن هؤلاء الأفراد على الصعيد الآخر هم الذين يشكلون أعضاء مفترضين للانخراط في تأسيس وإدارة المنظمات غير الحكومية، والتي

---

[57] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، البحرين، 2000، ص 2.

[58] د. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص39.

[59] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2000، مرجع سابق ، ص 21.

[60] د. علي الطراح، د. أحمد حمودة، مرجع سابق، ص 124.

أصبحت شراكتها للأجهزة الحكومية المختصة واندماجها في العملية التنموية، ضرورة لازمة في إطار علاقة تكامل تقوم على التكافؤ والمساواة بين الأطراف، كما أنهم كذلك مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، أي يتمتعون بحقوق المواطنة دونما أي تمييز أو تفريق.

بهذا المعنى يصبح تمكين الأسرة وتوفير شروط ومقومات دعمها، في مقدمة الحقوق الأساسية التي لا يكتفى بذكرها ضمن مواد الدساتير وأنظمة الحكم وحسب، وإنما يتوجب أن تجد لها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية ما يوفر البرامج والآليات القادرة على تجسيدها على أرض الواقع، ومن القوانين التي تضمن للأسرة اشتراطات قيامها بمهامها المستجدة في مواجهة التغيرات والتحولات المتسارعة بفعل تأثيرات العولمة وانعكاساتها على المجتمع.

5. التشبيك

يمكن القول بأن التشبيك، يعتبر من تجليات العولمة وتأثيراتها المباشرة، ليس فقط من حيث كونه يعتمد في وسيلته على منجزاتها المتمثلة في ثورة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وامتدادات الشبكة العنكبوتية اللامحدودة، وإنما من حيث كونه يعتمد في صيغه وشروطه وأهدافه على ما يفترض أن تتيحه العولمة ـ رغم كل توحشها وقسوتها وما قد تتصف به من ازدواجية في المعايير ـ من فرص لإنشاء علاقة تكاتف وتعاون بين أطراف قد تختلف في طبيعتها ومجالات نشاطها أو تتباعد في مواقعها الجغرافية، إلا أنها قد تتوحد في غاية تجمعها في إطار هذا التشبيك، على المستوى المحلي أو القومي أو الإقليمي انتهاء إلى المستوى الدولي، وعلى النحو الذي يعني أنه (تحالف من الأفراد أو

المنظمات يتضمن تعبئة مواردها وقدراتها المشتركة لدعم موقف الشبكة وزيادة تأثيرها الخارجي بهدف تحقيق مصالح وأهداف مشتركة، مع الحفاظ على استقلالية كل عضو فيها.)[61]، بالإضافة إلى ما يتيحه هذا التشبيك من فرص لتبادل الخبرات والمعلومات، وبناء القدرات، وبالصورة التي تمكن المنظمات غير الحكومية من تعظيم دورها في التنمية.[62]

وإذ لا يقتصر نطاق أو محتوى هذه الشبكات على المنظمات غير الحكومية، وإنما هو في الأساس يتطلب توسيع وتنويع أطرافها لتشمل المؤسسات الحكومية وأجهزة الإعلام ومراكز البحوث والجامعات وكذلك السلطات التشريعية، من أجل تدعيم فاعلية مثل هذه الشبكات، فإن مثل هذا التوجه يشترط من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأسرة على وجه التحديد، أن تسعى وبكل إصرار إلى امتلاك القدرات اللازمة التي تؤهلها للقيام بدورها كشريك في علاقة متكافئة مع الدولة وليس تابعا لها، وهو دور يتطلب الكثير من التغيير على صعيد الرؤى والمنطلقات، وعلى صعيد المنهج والوسائل والأساليب، وقبل كل ذلك على الصعيد الذاتي والفردي لأعضاء هذه المنظمات من المتطوعين، من حيث تطوير مفاهيمهم والتزاماتهم، ومن حيث اكتسابهم لمهارات التعامل مع الإنترنيت والتشبيك، ليس باعتبارهما وسيلة وإنما كمنهاج عمل وحياة، إضافة إلى استجابة حقيقية من قبل الجهات الحكومية لدواعي ومتطلبات تحقيق الشراكة والاندماج مع هذه المنظمات لكون ذلك أصبح شرطا لاستدامة تنمية الأسرة،كمدخل لتنمية المجتمع بأسره.

---

[61]، أنظر أ. ثروت شلبي في الموقع الإلكتروني: http://www.kenanaonline.com/page/5969

[62] د. أماني قنديل، مرجع سابق، ص 44ـ 45.

ونظرا لأن التشبيك يمكن أن ينشأ من أجل تحالف مؤقت أو دائم، فإنه وبهدف التدليل وحسب على ما يوفره من فرص للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الأسرة، يمكن افتراض أن يكون محور الشبكة التي يمكن أن تبادر هذه المنظمات لتشكيلها هو السعي لتكوين جماعة ضغط لإصدار قانون أو مجلة للأحوال الأسرية في دولة تفتقر لمثل هذا القانون وتلك المجلة، وبحيث يتم تشكيلها من الجمعيات النسائية والحقوقية والمهنية ذات العلاقة كالاجتماعيين والمحامين وغيرها، فضلا عن كتل أو نواب في البرلمان، وصحف وكتاب أعمدة، وناشطين حقوقيين وسياسيين واجتماعيين، وأساتذة جامعيين وإعلاميين وباحثين، بل وحتى مدونين (أصحاب مواقع إلكترونية) وغيرهم، بحيث يساهم الجميع في تحرير محتوى هذه الشبكة وإثرائها بمختلف وجهات النظر والمداخلات والمعلومات، والعمل على نشرها بين أعضاء المنظمات والجهات المشاركة وأوساط الجمهور بهدف خلق رأي عام مساند ومؤازر، فضلا عن تنسيق المواقف والتحركات الجماعية على الأرض وتجاه السلطات المعنية، وبما يحوّل هذه الشبكة إلى عامل ضغط مجتمعي ومطالبة مستمرة وفعالة.

وإذا كان المثال السابق يطرح افتراضية قد تكون تحققت أو في سبيلها للتحقيق، فإن هناك مثالا آخر متحققا على الأقل من خلال إعلان عدد من وزراء التنمية العرب ومختلف الفعاليات العربية المعنية، الرسمية والخاصة، المشاركة في أعمال المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة، والمنعقد في عمان خلال شهر فبراير من عام2009، باعتماد وتبني الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف، والتي تستهدف أن تكون الأسرة العربية خالية من العنف، وفي كسر- حاجز

الصمت وتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية لمناهضة العنف الأسري وترسيخ ثقافة نبذ العنف في الأسرة العربية.[63]

تهيئة الواقع:

بعد هذا الاستعراض لأهم متطلبات تنمية الأسرة العربية، في إطار تحقيق التنمية البشرية المستدامة بوجه عام، يبرز تساؤل هام حول مدى مقدرة مجتمعاتنا العربية، على تهيئة المناخ والظروف وتوفير الإمكانيات لتجسيد هذه المتطلبات على أرض الواقع من خلال منجزات ملموسة، وهو تساؤل مطروح على أطراف العملية التنموية مجتمعة وهي:

- الجهات الحكومية ومدى استيعابها لمفهوم التنمية ومسؤولياتها المغايرة تماما لما عهدته وتعودته في سياق تجربتها وفقا للمنظور التقليدي للرعاية الاجتماعية، ومن خلال شبكة علاقاتها مع المنظمات غير الحكومية ومع الفئات المستهدفة ومع غيرها من الجهات الأخرى، ومدى قابليتها واستعداداتها للقيام بهذه المهام المستجدة.
- المنظمات غير الحكومية، والتي يفترض أن تتولى مسؤوليات ومهام أساسية وفق المنظور التنموي القائم على مبادراتها وفاعليتها وشراكتها مع المؤسسات الرسمية، بينما هي تعاني من معضلات بنيوية، شخصها العديد من الباحثين في ضعف هياكلها وكوادرها الإدارية الداخلية، وكذلك في ضعف قدرتها على الإبداع والتجديد

[63] جريدة الشرق الأوسط اللندنية، عدد 18 /2/ 2009.

في المفاهيم كما في أساليب وآليات العمل، فضلا عن شح في الأعضاء المتطوعين، وانعكاس ذلك على محدودية الأنشطة والفعاليات، فضلا عن تعثر أو عدم كفاية الدعم المادي المتحصل سواء من الجهات الحكومية أو من القطاع الخاص وغيره.[64]

- الفئات المستهدفة من خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية التقليدية بكل سلبيتها وتواكلها، فيما التنمية تتطلب تفعيل شراكة هذه الفئات في تحديد احتياجاتها والمشاركة في التخطيط والتنفيذ للبرامج الموضوعة لتلبية تلك الاحتياجات وتقييمها، وهو لا يتم إلا بتغيير للمفاهيم العامة من خلال حملات تثقيف وتوعية نوعية، مع التركيز على تأهيل وتدريب الأسرة، وبالأخص أفرادها القادرين، وضرورة أن يترافق ذلك مع توفير المستلزمات والمعينات والدعم المطلوب.
- القطاع الخاص، والذي لا يمكن أن يتناسب دوره الحالي كممول وفقا للمفهوم التقليدي، مع دوره المطلوب كمشارك في التنمية بوصفها عملية مجتمعية متكاملة التأثر والتأثير في مختلف الأطراف، مما يتطلب مبادرات من الجهات الرسمية كما الأهلية لتعريف هذا القطاع بمسؤولياته المغايرة وتحفيزه على الاضطلاع بها.[65]
- الجامعات ومراكز البحوث ووسائط الإعلام المختلفة التي يبرز دورها في التوعية والتثقيف والترويج للمفاهيم التنموية الجديدة من جهة، والمساهمة من جهة أخرى في دراسة ما يعترض خطط

---

[64] أنظر على سبيل المثال: د. باقر سلمان النجار، مرجع سابق، ص249، وكذلك د. أماني قنديل، الشراكة المجتمعية....، مرجع سابق، ص 84-85.

[65] خلف أحمد خلف، تقييم مراكز التنمية الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون الخليجي، تحت الطباعة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، ص112.

التنمية من معوقات ومشكلات، وصياغة حلول ومعالجات مبتكرة لها في سياق ظروف وخصوصية المجتمع.

- تطوير التشريعات الحاكمة والمنظمة، وتأسيس قاعدة شاملة للمعلومات والبحوث وتوفير البيانات والإحصاءات الحديثة، وإنشاء مراكز لتدريب وتأهيل الكوادر الحكومية والأهلية واعتماد اللا مركزية الإدارية، وغير ذلك من آليات تتوافق مع متطلبات التنمية الشاملة.

التوصيات:

إذا كان ما تنشده هذه المداخلة هو طرح بعض الأفكار وإثارة الحوار وتفتيح النقاش حول محور هذه الجلسة، فإنه من المهم النظر إلى هذه التوصيات كمدخل آخر إضافي لإثارة المزيد من الأسئلة، وليس مصادرة مسبقة لنتائجه، تحاول استخلاص ما يتوجب اقتراحه وما ينبغي العمل بناء عليه:

1. التأكيد على ضرورة التعامل مع الأسرة كجماعة استراتيجية ذات أولوية مطلقة على صعيد مشروعات الرعاية الاجتماعية، كما هي على صعيد المشروعات التنموية، والدعوة للارتقاء بأوضاع الأسرة، تعليميا ومعرفيا وروحيا وماديا، وتطوير علاقات أعضائها ـ على أساس الحقوق المتبادلة ـ باعتباره ارتقاء لرأس المال البشري، ووقاية من المشكلات الاجتماعية، وتعميق القيم الحضارية

الأصيلة، والتدريب على المستجدات التي يتطلبها التعامل مع العولمة.[66]

2. إن اعتماد شراكة واندماج المنظمات غير الحكومية في عملية التنمية بقدر ما تشكل هدفا وغاية استراتيجية، هي كذلك وسيلة لتحقيق تحول جذري في الرؤية الاستراتيجية والتكامل، يتوقف تحقيقها على جملة شروط من أهمها توفر الإرادة والقرار السياسي الواضح والحاسم، وتطوير التشريعات لتكون محفزا وليس معوقا، وتوفير مختلف وسائل الدعم المعنوية والمادية، وخلق صيغ عمل جديدة وتقاسم للأدوار والمسؤوليات مع بقية الأطراف وفي مقدمتها المؤسسات الحكومية المختصة والقطاع الخاص.

3. إن تحولا بمثل هذه الأهمية والاتساع الذي تنشده مجتمعاتنا العربية، يتطلب إنشاء قاعدة معلومات شاملة للمعلومات والبحوث وتوفير البيانات الحديثة والمعطيات الواقعية عن هذه المجتمعات، والفئات التي تستهدفها الخطط والبرامج التنموية، وخاصة إذا ما كانت غايتها تفعيل الشراكة بين الأجهزة الرسمية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن الحاجة لتأسيس مراكز لتدريب وتأهيل الكوادر الحكومية وكذلك الكوادر الأهلية لاستيعاب المفاهيم التنموية وآليات عملها المختلفة والأدوار والمهام الجديدة، لترسيخ هذه المفاهيم مجتمعيا، واستنباط صيغ عملية نابعة من خصوصيات مجتمعاتنا واحتياجاتها الفعلية[67].

4. إن مفهوم الشراكة يتطلب أول ما يتطلب قيام المنظمات غير الحكومية بمراجعة جذرية شاملة لمنطلقاتها وفلسفتها، ولأهدافها ووسائل وصيغ عملها، والسعي الحثيث والجاد لتطوير قدراتها

---

[66] د. عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق، ص 20

[67] خلف أحمد خلف، وزارة التنمية الاجتماعية.. تحديات التغيير والاستراتيجية المغيبة، ملحق مدارات، جريدة الأيام البحرينية، عدد 7يناير 2006.

وقياداتها وقواعدها، وهو أمر ليس بالهين أو اليسير، ويتطلب وقفة تقوم على العلم والوعي والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية المشتركة.

5. ضرورة إجراء تعديل يشترط التمثيل الثلاثي للوفود المشاركة في اجتماعات وفعاليات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لتكون ممثلة للشركاء الاجتماعيين (الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص)، على غرار ما هو متبع في منظمتي العمل الدولية والعربية، تحقيقا لمبدأ الشراكة الذي أصبح مفهوما معتمدا في تقارير الأمم المتحدة وأدبياتها.[68]
6. إن التشبيك، بما يشكله من لغة العولمة وضرورة من ضروراتها المؤثرة في ساحة العمل الاجتماعي المؤسسي، يمكن أن يشكل نقلة نوعية في حال نجاحه، من حيث تأثيراته على مسيرة تحقيق شراكة واندماج المنظمات غير الحكومية مع خطط ومشروعات التنمية، نظرا لما يوفره من فرص للاطلاع على تجارب دولية وإقليمية، والتواصل والتفاعل والتحالف معها، واكتساب مفاهيم وخبرات ومهارات جديدة تتدعم بها برامج وأنشطة المنظمات غير الحكومية في أقطارنا العربية، فضلا عن تعزيز صيغ وأساليب العمل المشترك بينها على الصعيدين القطري والقومي، لذا فإن الحاجة ماسة وملحة لتأسيس الشبكات، رسمية كانت أم أهلية، عامة مشتركة كانت أم نوعية، وطنية كانت أم إقليمية أم دولية، وفي كل الأحوال، يتوجب أن تتوفر متطلبات هذه الشبكات من دورات تدريبية وبنية أساسية من الإمكانات والتجهيزات، فضلا عن التشريعات المحفزة وغيرها.

---

[68] خلف أحمد خلف، قراءة نقدية لأداء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، مرجع سابق، ص168.

7. ضرورة إعادة النظر من قبل الحكومات في مفهوم الرقابة على حرية التواصل فيما بين الأفراد والمؤسسات وأخلاق حرية التبادل للمعلومات والآراء وتأسيس المواقع على شبكة الإنترنيت من أجل تسهيل عملية التشبيك فيما بين المعنيين بقضايا الأسرة وتنميتها.

في الختام، يمكن التقرير بأن المدخل التنموي يتطلب فيما يتطلب، لمواجهة تأثيرات العولمة، أن يكون للمنظمات غير الحكومية دورها الفاعل عن طريق علاقة شراكة مع الجهات الحكومية المختصة، ولكن مثل هذا القول يطرح العديد من التساؤلات حول مدى إمكانية تحقيق ذلك، وهو ما تحاول هذه المداخلة الأولية أن تنتهي إليه وتنشغل به، مستهدفة بالدرجة الأساس إثارة نقاش تتشارك فيه خبرات الممارسين للعمل الاجتماعي الميداني وخبرات الباحثين المختصين من أجل مقاربة هذا المحور، انطلاقا من تجارب الواقع العربي في المقام الأول.

ولعل من أهم ما تثيره هذه المداخلة من تساؤلات، يتلخص في التالي:

- هل تمتلك الحكومات قناعات فعلية وقابلية لإحداث تغيرات جذرية في طبيعة علاقتها مع المنظمات غير الحكومية، تتنازل من خلالها عن مواقع الهيمنة والسيطرة لصالح الشراكة التي تفترض تكافؤ الشركاء؟.
- بالمقابل هل تمتلك هذه المنظمات بوضعها الراهن وبإمكانياتها الحالية القدرات المؤسسية اللازمة للاضطلاع بما تتطلبه كل من الشراكة والاندماج والتشبيك، خاصة في مجال الأسرة، من أدوار

والتزامات جديدة وبرامج ومشروعات مستقبلية مغايرة لما هو قائم وسائد في المرحلة الحالية؟.

- هل متطلبات الشراكة والاندماج في ظل الواقع الراهن ما بين الأجهزة الحكومية وتلك المنظمات متاحة أو ممكنة التحقيق، أم أن الأمر يتطلب تغييرا جذريا في فلسفة وأهداف البرامج والمشروعات الحالية المنطلقة من مفهوم الدولة الراعية، كما يتطلب قبل ذلك تغييرا جذريا في أهداف وصيغ وأساليب هذه المنظمات ذاتها؟.
- وأخيرا فإن ظلال الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تخيم على كل بقاع الأرض، والتي جسدت من خلال هيمنتها وشموليتها أبعاد عولمة الاقتصاد، لا بد وأن تطرح التساؤل الأكثر إلحاحا اليوم، والذي يتصل بتداعياتها وآثارها التي يتسع يوما بعد يوم نطاقها وتتعدد مجالاتها، وخاصة فيما يتعلق برد الاعتبار لدور الدولة، وضرورته في التوجيه والتحكم الاقتصادي وتفعيل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه مواطنيها في ظل شبح الكساد وانتشار البطالة وتزايد معدلات الفقر، والدعوة لتشديد رقابة الحكومة والمجتمع على البنوك والشركات العامة العابرة للقارات، ومدى انعكاس كل ذلك على مفاهيم التنمية والشراكة المجتمعية، وعلى الأخص ما يتصل منها بمجال العمل مع ومن أجل الأسرة.

*****

صدر للمؤلف

في مجال القصة:

1. (الحلم وجوه أخرى) ـ 1975.
2. (فيزنار) ـ 1985.
3. (أقرب من صحوة) ـ 2019.

في مجال المسرح:

1. (اللعبة) ـ 1981.
2. (هواجس العمر) ضمن كتاب (5 تجارب مسرحية من البحرين) ـ 2000.

في مجال مسرح الأطفال:

1. (العفريت ووطن الطائر) ـ 1983.
2. (النحلة والأسد) ـ 1989.
3. (وديعة الأمل ـ 4نصوص مسرحية للأطفال) ـ2013.

في مجال الدراسات الاجتماعية:

1. أهم ميول واحتياجات الأطفال في البحرين كما عبر عنها تلاميذ المدارس، دراسة ميدانية، مشتركة، 1981.
2. رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية الخليجية. مع آخرين، 1984.
3. ظاهرة المربيات الأجنبيات.. الأسباب والآثار. مع آخرين، 1987.
4. القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة.. دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية. مشتركة،1990.
5. رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة. مع آخرين، 1992.
6. تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة، مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون. مشتركة، 2006.
7. واقع تمهين الاجتماعيين في مملكة البحرين. مشتركة، البحرين، 2008
8. تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، 2009.

9. حول واقع أبناء الأسر المتصدعة في مملكة البحرين، مشتركة، 2015(غير منشورة).
10. شؤون × شجون مختارات، كتاب رقمي، 2020.

في مجال القصة للأطفال:

من أوائل من نشرت له العديد من القصص في البحرين وخارجها